أثر مشكلات الصادرات الاولية في النموالاقتصادي لعينة مختارة من البلدان النامية للمدة(1985-2004)

رسالة تقدم بها

صبحي بكر عثمان علي

الى

مجلس كلية الادارة و الاقتصاد في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

باشراف

الاستاذ المساعد الدكتور طه يونس حمادي الطائي

1428هـ

2007 م

بسم الله الرحمن الرحيم

((قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ))

(سورة التوبة الآية ٢٤)

شكر وتقدير

الحمدُ للهِ ربِ العالمين والصلاةُ و السلامُ على سيد المرسلين وعلى آلهِ الطيبينِ الطاهرينِ وصحابتهِ اجمعين الغر الميامين ، ومن تَبِعَهُم باحسانٍ الى يوم الدين ، وعلى جميع المسلمين والمؤمنين.

يتقدم الباحث بعميق الشكرِ و التقديرِ و الامتنانِ الخاص الى الأستاذ الفاضل الدكتور طه يونس حمادي الذي كانت لهُ المساهمة القيمة من خلال ارشاداتهِ و توجيهاتهِ القيمةِ ، ولمتابعتهِ الدؤوبةِ في انجاز هذا البحث ، وكذلك يتقدم الباحث بالشكر الجزيل لرئيس و اعضاء لجنة المناقشة على ما قدموه من نصائح وتصويبات وملاحظات قيمة ، التي كان لها الأثر الواضح في إغناء البحث و ترصينهِ و تجاوز الهناتِ التي لايخلو منها اي عملٍ انساني .

و الشكر موصولاً الى عمادة كلية الإدارة و الأقتصاد ممثلة بعميدها الأستاذ الدكتور فواز جار الله ، ولا يفوتني تقديم الشكر كذلك لكل الاساتذة المحترمين في قسم الإقتصاد واحص الذكر رئيس القسم الدكتور انمار حاجي والأستاذ الدكتور سالم توفيق النجفي و الأستاذ الدكتور أثيل عبدالجبار الجومرد والأستاذ الدكتور أحمد الهيتي ، والموظفين في قسم الإقتصاد ، وكذلك شكري الخاص للاخوةِ في المكتبة و مختبر الانترنيت ،وشكر الخاص للمقوم اللغوي الاستاذ الدكتور سالم محمد ، ولايفوتني تقديم الشكر للاساتذة المحترمين في جامعة صلاح الدين و المعهد الفني في شقلاوة ، الذين قدموا لي التسهيلات و المساعدة لتحصيل المعلومات الجديدة من مكتبة المعهد و شبكة الانترنيت ، واخيراً شكري وعرفاني الى زوجتي التي كان لها الصبر و العزيمة في مساندتي وتشجيعي لانجاز هذا البحث ، والى كلِ من ساعدَ وأسهمَ ولو بحرفٍ واحدٍ في اتمامِ هذا البحثِ ،وادعو من الله تعالى الموفقية و النجاح لجميع طلاب العلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

((قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ))

(سورة التوبة الآية ٢٤)

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المحتويات	أ –ب
قائمة الجداول	ب
قائمة الاشكال	ج
الملخص	د–هـ
المقدمة	١–٣
الفصل الاول : الاطار النظري و العرض المرجعي لمشكلات الصادرات الاولية في البلدان النامية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي .	٤–٥٠
المبحث الاول : علاقة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية بالنموالاقتصادي .	٥–١٩
المبحث الثاني : علاقة نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية بالنمو الاقتصادي.	١٩–٣٥
المبحث الثالث : علاقة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية بالنموالاقتصادي	٣٦–٤٩
المبحث الرابع : الدراسات السابقة لمشكلات الصادرات الاولية في التجارة الدولية واثرها على النمو الاقتصادي في البلدان النامية .	٥٠
الفصل الثاني : المقاييس المستخدمة في قياس مشكلات الصادرات الاولية وتحليل واقع هذه المشكلات في بلدان عينة الدراسة.	٥١–٨٩
المبحث الاول : المقاييس المستخدمة في قياس مشكلة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية وتحليل واقع هذه المشكلات في بلدان عينة الدراسة.	٥١–٦٥
المبحث الثاني : المقاييس المستخدمة في قياس نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية وتحليل واقع هذه النسب في البلدان عينة الدراسة.	٦٦–٨٣
المبحث الثالث :المقاييس المستخدمة في قياس تباطؤنموالطلب الخارجي على الصادرات الاولية وتحليل واقع هذه المشكلات في بلدان عينة الدراسة.	٨٤–٨٩
الفصل الثالث : أثرمشكلات الصادرات الاولية في النموالاقتصادي لعينة مختارة من البلدان النامية(١٩٨٥-٢٠٠٤)	٩٠–٩٦
المبحث الاول : توصيف الأنموذج القياسي الاقتصادي .	٩٠–٩١
المبحث الثاني: تقدير وتحليل أثر مشكلات الصادرات الاولية في النمو الاقتصادي .	٩٢–٩٤
اولا: تقديروتحليل أثر عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية على النمو الاقتصادي.	٩٢–٩٣
ثانيا: تقديروتحليل أثر نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية على النمو الاقتصادي.	٩٣–٩٤
ثالثا: تقدير وتحليل أثر نمو الطلب الخارجي للصادرات الاولية على النمو الاقتصادي.	٩٤–٩٦

الاستنتاجات و التوصيات.	٩٧-٩٨
الاستنتاجات.	٩٧
التوصيات .	٩٨
المصادر .	٩٩-١٠٧
الملخص باللغة الانكليزية .	A- D

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
١	معدل عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية للبلدان عينة الدراسة للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤).	٥٦
٢	نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لبنغلاديش للمدة(١٩٨٥-٢٠٠٤).	٦٨
٣	نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لبينين للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤).	٧٠
٤	نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لبوليفيا للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤).	٧٢
٥	نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لهاييتي للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤).	٧٣
٦	نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لجامايكا للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤).	٧٥
٧	نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لبيرو للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤).	٧٦
٨	نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية للفليبين للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤).	٧٨
٩	نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لتانزانيا للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤).	٨٠
١٠	نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لتوكو للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤).	٨١
١١	نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لاورغواي للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤).	٨٣
١٢	معدل نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤).	٨٨
١٣	يبين المؤشرات التحليلية للأنموذج المقدر لبلدان عينة الدراسة.	٩٥-٩٦

قائمـة الاشكال

رقم الشكل	العنـوان	الصفحة
١	**اتجاه معدلات الادخار في البلدان النامية للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٤) نسبة الى الادخار العالمي .**	١٥
٢	**اتجاه نسب التبادل التجاري للصادرات الاوليـة للفترة (١٩٧٠-١٩٩٨) .**	٢٧
٣-٥	**اتجاه الاسعار القياسية لمجموعة من الصادرات الاوليـة (الذهب الخام و زيت جوز الهند و الكاكاو و القهوة و السكر و القطن)خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)**	٢٨-٣٠
٦	**اتجاه معدلات سعر الصرف في البلدان النامية للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٠) .**	٣٤
٧	**النموالكبيرو السريع للاستيرادات في البلدان النامية (LDC) مقابل النموالمتواضع للصـادرات في هذه البلدان للمدة(١٩٨٠-٢٠٠٠).**	٤٠
٨	**النسب المئوية (%) للصادرات الاولية الى اجمالي الصادرات ، للبلدان عينة الدراسة للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤) .**	٨٩

المقدمة:

تعاني البلدان النامية من مشكلات عدة في تجارتها الخارجية ، و لم تستطع هذه البلدان تحقيق ما كانت تسعى اليه من معدلات نمو اقتصادي ، بل بقيت حالة التدهور والتدني في معدلات النمو الاقتصادي في معظم هذه البلدان .

وعلى الرغم من المحاولات العلمية الجادة و البحث المستمر في معالجة المشكلات التي تتعرض لها البلدان النامية في تجارتها الخارجية ، الا ان هذه المحاولات لم تكلل بكثر من النجاح ولم تخفف من وطئة هذه المشكلات على اقتصاديات البلدان النامية، بل تفاقمت هذه المشكلات لتشمل عدداً اكبر من هذه البلدان ، وانطلاقا من ادراك الباحث بتقديم اضافة جديدة على هذه المحاولات العلمية من خلال دراسة تختلف عن غيرها من الدراسات السابقة في هذا المجال ، فقد تم اختيار هذا الموضوع ، إذ استطاعت دراستنا هذه ان تبحث في مشكلات الصادرات الاولية للبلدان النامية وذلك من خلال عزل هذه الصادرات عن الصادرات الاجمالية لهذه البلدان.

تعد حالة عدم الاستقرار وتدهور نسب التبادل التجاري وتباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية من المشكلات التي تؤثر في المتغيرات الكلية باتجاه سلبي، لذلك نجد ان معظم الدراسات تركز على تحليل اثر المشكلات المذكورة على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن بينها النمو الاقتصادي .

وهذه الدراسة هي محاولة متواضعة في البحث عن اهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية في تجارتها الخارجية، وعلى وجه التحديد مشكلات الصادرات الاولية في هذه البلدان و المتمثلة بحالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية وتدهور نسب التبادل التجاري وتباطؤ نمو الطلب الخارجي على هذه الصادرات، وأثرها على النمو الاقتصادي في عينة مختارة من البلدان النامية وللمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤)، كون هذه المدة شهدت تغيرات كبيرة ، على المستوى العالمي ، وكان لها تاثيرات كبيرة وواضحة في التجارة الخارجية.

١- مشكلة الدراسة :

على الرغم من المحاولات الجادة التي قامت بها معظم البلدان النامية لزيادة التنوع السلعي في ناتجها المحلي الاجمالي وتوسيع قاعدة صادراتها للتخلص من مشكلات الصادرات الاولية في التجارة الدولية ، الا ان هذه المشكلات لاتزال تسبب قلقا متزايدا لصانعي السياسة في هذه البلدان نتيجة ما يترتب عليها من آثار على المتغيرات الاقتصادية في البلدان النامية التي من اهمها النمو الاقتصادي .

٢- اهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من الاهتمام المتزايد في السنوات الاخيرة لدى متخذي القرار في البلدان النامية ومعظم الاقتصاديين و الباحثين بالمشكلات التي تواجه الصادرات الاولية لهذه البلدان ، ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي فيها .

٣- هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تقدير وتحليل أثر مشكلات الصادرات الاولية وهي عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية وتدهور نسب التبادل التجاري وتباطؤ نمو الطلب الخارجي على النمو الاقتصادي للبلدان عينة الدراسة للمدة (1985-2004) .

٤- فرضية الدراسة :

على الرغم من الجدل الواسع حول اثر مشكلة عدم الاستقرار و تدهور نسب التبادل التجاري وتباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية في النمو الاقتصادي فان هذه الدراسة تفترض ان هنالك علاقة عكسية بين عدم الاستقرار والنمو الاقتصادي وعلاقة طردية بين المتغيرين الاخرين والنمو الاقتصادي، أي ان زيادة درجة عدم الاستقرار تؤدي الى تراجع النمو الاقتصادي، وتدهور نسب التبادل التجاري وتباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية يؤديان الى تراجع النمو الاقتصادي والعكس بالعكس.

الاسلوب المستخدم في الدراسة :

إن الاسلوب المتبع في هذه الدراسة هوالاسلوب الكمي القائم على توصيف أنموذج قياسي اقتصادي يستند على ما وفرناه من جانب نظري في الفصل الاول ، لتقدير أثر هذه المشكلات على النمو الاقتصادي لبلدان نامية متكونة من عشرة بلدان ، وتم تقسيم مدة الدراسة الى مدتين ، الاولى (١٩٨٥-١٩٩٤) و الثانية (١٩٩٥-٢٠٠٤) وكان الهدف من هذا التقسيم هو فصل مدة إنضمام هذه البلدان الى منظمة التجارة العالمية عن المدة التي سبقتها ، لنرى مدى تأثير هذه المنظمة في تخفيف حدة هذه المشكلات .

وقد تضمنت الدراسة ثلاثة فصول ، يتضمن **الفصل الاول** الاطار النظري الذي يوضح العلاقة النظرية بين المشكلات الثلاث و النمو الاقتصادي ، وهو يشتمل على اربعة مباحث ينصرف **المبحث الاول** الى عرض حالة عدم الاستقرار ، في حين يتطرق **المبحث الثاني** الى مسألة تدهور نسب التبادل التجاري ، و ينصب **المبحث الثالث** على تحليل تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية، واثر هذه المشكلات على النمو الاقتصادي، ويعرض **الفصل الثاني** اهم المقاييس المستخدمة في قياس هذه المشكلات ومن ثم تحليل واقع هذه المشكلات ويشتمل على ثلاثة مباحث : يتطرق **المبحث الاول** الى كيفية قياس حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية ، وتحليل واقع حالة عدم الاستقرار في بلدان عينة الدراسة وللمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤)، في حين ينصرف **المبحث الثاني** الى عرض عدداً من الصيغ المعتمدة في قياس نسب التبادل التجاري و سيتم اختيار المقياس المناسب في قياسها وتحليل واقعها في بلدان عينة

الدراسة ، اما **المبحث الثالث** فقد تم فيه عرض اهم المقاييس المستخدمة في قياس حالة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية ، ومن ثم احتساب وتحليل واقع هذا النمو لبلدان عينة الدراسة ، اما **الفصل الثالث** فقد اهتم بتقدير وتحليل أثر هذه المشكلات (عدم الاستقرار و تدهور نسب التبادل التجاري و تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية) على النمو الاقتصادي ، بوصفها متغيرات اقتصادية مستقلة تؤثرعلى النمو الاقتصادي في البلدان عينة الدراسة ، ويقع في مبحثين اهتم الاول بتوصيف الانموذج الاقتصادي القياسي ويختص الثاني بتقدير وتحليل اثر مشكلات الصادرات الاولية على النمو الاقتصادي في بلدان عينة الدراسة وللمدة (١٩٨٥ – ٢٠٠٤) ، وقد جاءت نتيجة التقدير منسجمة مع فرضية الدراسة.

المبحث الرابع : الدراسات السابقة لمشكلات الصادرات الاولية في التجارة الدولية واثرها على النمو الاقتصادي في البلدان النامية .

تقتضي الامانة العلمية ان نبين انه بعد الاطلاع الدقيق و الشامل على جميع العناوين للاطاريح والرسائل في مكتبات جامعة الموصل وجامعة صلاح الدين و السليمانية و دهوك ، لم نجد دراسة او بحث يحمل نفس العنوان (أثر مشكلات الصادرات الاولية في النمو الاقتصادي لعينة مختارة من البلدان النامية للمدة(١٩٨٥-٢٠٠٤)، فضلا عن البحث الجدي والمتواصل في شبكة الانترنيت عن المواقع العلمية لبعض الجامعات و المؤسسات و المعاهد العلمية العربية والاجنبية ، والمراسلة مع بعض هذه المواقع للحصول على بعض الدراسات و الابحاث التي تحمل نفس العنوان ان وجد ، ولكن لم نحصل على شيء ، وهنالك بعض الدراسات تناولت جانب من هذه المشكلات او مشكلة من هذه المشكلات وتحت عناوين مختلفة لاتتطابق مع عنوان هذه الرسالة ، فضلا عن ان تلك الدراسات تناولت مشكلة عدم استقرار عوائد الصادرات وتدهور نسب التبادل التجاري وتباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات بشكلها الاجمالي ، مفترضين ان الصادرات الاولية تشكل نسبة عالية من اجمالي الصادرات ، وفي الحقيقة و الواقع هو افتراض غير دقيق و لاينسجم مع الاطر النظرية لمشكلات الصادرات الاولية ، اما دراستنا هذه فقد اختزلت الصادرات الاولية للبلدان عينة الدراسة استنادا الى التصنيف التجاري القياسي الدولي ((TheStandard International Trade Classification) واحتسبت هذه الدراسة حالة عدم الاستقرار لعوائد الصادرات الاولية ، وذلك من خلال فصل الصادرات الاولية عن الصادرات الاجمالية استنادا الى الرموز (Code) لجميع المنتجات الاولية الداخلة في قاعدة الصادرات الاولية للبلدان النامية ، و فيما يتعلق بالمتغير الآخر مشكلة تدهور نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ، ايضا هنالك دراسات تناولت هذه العلاقة للصادرات الاجمالية ، بينما دراستنا هذه قد احتسبت نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية فقط بعد الحصول على الارقام القياسية لاسعار الصادرات الاولية لكل بلد من بلدان عينة الدراسة ، اما المتغير الثالث مشكلة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي فلم نعثر على دراسة تطبيقية توضح هذه العلاقة رغم التحري و البحث المتواصل في بعض مكتبات الجامعات العراقية وفي بعض المواقع العلمية العربية والاجنبية ، لذلك تعتبر هذه الدراسة التي نحن بصددها الآن هي محاولة علمية واضافة جديدة متواضعة الى المكتبة العربية في دراسة مشكلات الصادرات الاولية في التجارة الدولية .

المبحث الثالث :- علاقة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الأولية بالنمو الاقتصادي .

لاظهار هذه العلاقة يمكن عرض المزيد من التحليل لتوضيح العلاقة بين حالة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية وكل من الاستهلاك ومعدلات الادخار والاستثمار ،وذلك من خلال ما توصل اليه عدد من الاقتصاديين ، من تحليل العوامل التي تؤثر في هذه المتغيرات ، التي تعود في الاساس الى حركة الصادرات ، وكيف ينعكس هذا الأثر على النمو الاقتصادي ،اذ يرى عدد من الاقتصاديين ان تباطؤ الطلب الخارجي على الصادرات يعني انخفاض الاسعار وعوائد هذه الصادرات (Emery,1967 , 472-476) ، ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية او الاستيرادية لهذه البلدان ، التي تعني عدم امكانية توفير السلع الرأسمالية التي لاتستطيع هذه البلدان انتاجها محليا ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى انخفاض القوة الشرائية المحلية على المنتجات المحلية ، وبذلك تنخفض مستويات الطلب المحلي على الاستهلاك ، ويؤدي هذا الى جمود النشاطات الاقتصادية ، التي ترتبط مباشرة بالاستهلاك من الانتاج والتسويق ، وسيكون هناك نوع من التباطؤ والركود الاقتصادي، كذلك ان تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية يؤدي الى عدم توجه الاستثمارات نحو قطاع الصادرات وانخفاض معدلات تراكم رأس المال والتالي انخفاض الادخار والاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي ، لأن تباطؤ نمو الطلب الخارجي لايحفز على زيادة الانتاج والانتاجية وتحسين المهارات والكفاءة ، وبالتالي تدهور الانتاج والانتاجية وتزداد التكاليف ويقل الانتاج والادخار ،وتنخفض معدلات الاستثمار في قطاع الصادرات الاولية، وهذا يؤدي الى تراجع النمو الاقتصادي (UNCTAD , 2006 , 5-35)، فضلا عن ذلك ان تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية يعني انخفاض مستوى المبيعات من هذه الصادرات في الاسواق الخارجية ، مما يؤدي الى انخفاض الاسعار والعوائد وعدم تحقيق فوائد كبيرة من عوائد الحجم الكبير – وفورات الحجم – التي تعني توسيع الانتاج نتيجة الطلب المتزايد وتحقيق ارباح كبيرة من هذا التوسع في الانتاج والتصدير ، وتستفيد البلدان النامية من تحقيق عوائد الحجم الكبير من ناحيتين :- الاولى عوائد اكبر من تصدير المنتجات الاولية الى الاسواق الخارجية. والثانية :- تحفيز وتحريك بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى في الاقتصاد القومي لدعم عملية النمو الاقتصادي (Emery , 1967,476-472) ، وتضيف هذه الدراسات ان انخفاض الطلب يؤثر سلباً على الاستهلاك والادخار من خلال انخفاض العوائد ومن ثمة انخفاض معدلات الاستثمار ، وينعكس ذلك كله في انخفاض معدلات الناتج القومي الاجمالي (GNP) للبلدان المصدرة للصادرات الاولية التي تعاني صادراتها من تباطؤ نمو الطلب الخارجي عليها .

ان تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية في الاسواق العالمية له أثار ضارة مباشرة وغير مباشرة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية ذات الأهمية الكبيرة ، والفعالية الواسعة في تحريك جميع القطاعات الاقتصادية نحوالنمو والتطور(سهر ،١٩٧٩ ،٩٥-٩٧) .

ان لتباطؤ نمو الطلب على الصادرات الاولية للبلدان النامية علاقة واضحة بمعدلات الادخار كمكون آخر للدخل ، بعبارة اخرى ان أي تغير في الدخل ناتج من تباطؤ نمو الطلب سينعكس مباشرة على الادخار ومن ثم على معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي (UNCTAD , 2005 , 11-35)، وتؤكد الكثير من ادبيات النمو والتنمية الاقتصادية و الدراسات الحديثة على ان الميل الحدي للادخار في البلدان النامية منخفض جدا، والميل الحدي للاستهلاك فيها مرتفع (Fischer , 1981 , 74-93) .

ان تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية كان السبب وراء تسريح اعداد كبيرة من الايدي العاملة ، وقد نتج عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض في الناتج القومي الاجمالي (GNP) وانخفاض الدخل القومي والانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري ، وبالتالي فان البرامج والخطط التنموية التي تهدف البلدان النامية الى تحقيقها لاتعمل بصورة صحيحة ، ولاتستطيع تحقيق معدلات نمو عالية في ظل هذه الظروف (النجفي, 1982 ,43) ، وفي الحقيقة هناك علاقة واضحة بين مشكلة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية والعوائد المستحصلة من هذه الصادرات ، وهذه المشكلة قد تخلق آثاراً غير مرغوبة في الاقتصاد ، كون الصادرات الاولية في هذه البلدان تتصف باحاديتها ، إذ لا تظهر تنويعاً(Diversification) سلعياً في صادراتها ، لأن التنوع السلعي يحمي اقتصاديات البلدان النامية من التدهور الحاد ، نتيجة حدوث مثل هذا التباطؤ في نمو الطلب الخارجي على نوع معين من المنتجات الاولية الداخلة في اجمالي الصادرات ، ولو كانت الصادرات في البلدان النامية تتسم بشيء من التنوع لعوض ذلك عن انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الاولية ، من خلال زيادة حجم الصادرات من السلع الاخرى ذات مستويات الطلب الخارجي المرتفع في الاسواق الخارجية ، ولايخلق تأثيرا محسوسا على اجمالي عوائد الصادرات ،ان ضعف هذا التنويع يؤدي الى ما يسمى بعدم امكانية تحويل هيكل الصادرات في الاجل القصير ، فتنعكس اثارها السلبية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية (النجفي ،1982,41-43) ، ان عملية التنويع في الصادرات يسهم بشكل ايجابي وملحوظ في تفادي حدوث اي اختلال او تدهورفي الطلب الخارجي على الصادرات الاولية لهذه البلدان التي تؤثر مباشرة على العوائد المستحصلة من هذا القطاع ، اذ يرى عدد من الاقتصاديين ان السبب الرئيس وراء تحسن الأداء الاقتصادي لعدد من البلدان النامية في امريكا اللاتينية هو الايرادات المرتفعة لقطاع الصادرات ، نتيجة حدوث تحسن ضئيل في نمو الطلب الخارجي عليها ،وذلك بسبب التنوع في الصادرات لهذه البلدان ، إذ انعكست اثارها مباشرة على عوائد هذا القطاع ، ومن ثم على مستويات الدخل ومعدلات الادخار و الاستثمار و النمو الاقتصادري في هذه البلدان (Gottschalk & Prates , 2006 ,1-26) .

ويمكن القول أن هناك ارتباطاً قوياً بين هذه المشكلات ، التي اصبحت تؤثر احداها على الاخرى ، التي بدت مترابطة مع بعضها البعض في اقتصاديات البلدان النامية ، فمثلا ان تدهور نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية هي نتيجة طبيعية لتباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية ، و

كذلك فان اي تحسن في نسب التبادل التجارى للصادرات الاولية هو كذلك نتيجة لنمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية (Colman & Nixson 1985 ,163) .

وقد تضطر هذه البلدان الى تخفيض الضرائب المفروضة على عوائد الصادرات الاولية ، لكي تحافظ على بقاء القدرة الشرائية فعالة ،من أجل تحريك السوق المحلية والنشاطات الاقتصادية بين القطاعات الوطنية، ومع انخفاض الضريبة المفروضة على عوائد الصادرات الاولية ، فانها ستؤثر في اجمالي الايرادات الحكومية ، وبالتالي على الميزانية الحكومية ،فمثلا في عدد من البلدان النامية التي تشكل الصادرات الاولية نسبة عالية من اجمالي صادراتها ، نتيجة تباطؤ الطلب الخارجي على الصادرات الاولية اضطرت الى مراجعة الضرائب المفروضة ، إذ كانت الضريبة في عدد من هذه البلدان تصل الى حوالي 6-7 % في عام 1975 ، بينما خفضت هذه النسبة الى اقل من 5 % في عام 1990 (UNCTAD , 2004 , 10-25) ، وفيما يتعلق بالضريبة المفروضة على الصادرات الاولية التي هي كذلك لاتشكل رافداً قوياً ،فانها مع انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات الاولية سوف تنخفض ، فينعكس هذا الانخفاض في مقدار الضريبة على الصادرات الاولية على اجمالي الايرادات و الدخل القومي و الادخار والميزانية الحكومية ، وبالتالي تعرقل تحقيق النمو الاقتصادي (Houck , 1986 , 142-144).

هناك دراسات قد اجريت حول عدد من البلدان النامية ، آسيوية وامريكية جنوبية وافريقيةا ، تبين ان هذه البلدان قامت باتخاذ اجراءات سريعة وتغيرات اقتصادية وهيكلية ملحوظة وتسهيلات عملية وواقعية ، احدثت تغيرا كبيرا في تحريك وتحفيز الاقتصاد الكلي من خلال القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد القومي والاستغلال الامثل لجميع القدرات في توسيع المشاريع الانتاجية المحلية ، بحيث ادت الى خلق ارتباطات جديدة وتحسنت الارتباطات الضعيفة بين هذه القطاعات الاقتصادية ، واصبحت تمتلك مصادر مالية قادرة على تكوين رؤوس اموال متراكمة لدعم النمو الاقتصادي ، وتحسن من مستويات الدخل والرفاهية(Baffes , 2004 , 22-45) ،**ان** البلدان التي احدثت مثل هذه التغيرات هي كل من ماليزيا وكوريا وغانا وبيرو وغيرها ، فمثلا في بلد مثل ماليزيا استطاعت تشجيع وتحفيز تطوير الصناعة المحلية بحيث تكون قادرة على تحويل المنتجات الاولية المحلية الى سلع صناعية ، منها صناعة المطاط وزيت النخيل حتى اصبحت هذه الصناعات تصدر منتجات عالية الجودة وتحصل على عوائد مرتفعة للاقتصاد الوطني لهذا البلد النامي ، واماغانا فقد استطاعت اقامة عدد من مشاريع الطاقة الكهربائية و تزويد القطاعات بالطاقة الكافية لاستثمار الطاقات المحلية في دعم النمو الاقتصادي ، وكان ذلك من خلال انشاء سدود تزويد المشاريع بالطاقة الكهربائية وتزويدهم بالمواد الاولية ، وكذلك بيرو وعلى الرغم من مصانعها الصغيرة وقدراتها المتواضعة ،فقد قامت بتشجيع المقاولين والعمال المحليين من خلال دورات تأهيلية تزودهم بتقنيات جديدة وخبرات ومهارات حديثة بتطوير عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني ، ومن خلال هذه القطاعات ،تم تحفيز الاقتصاد ككل نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي ملحوظ ، فمن خلال انشاء مصانع تعليب الاسماك ، اصبحت هذه المصانع تزود وتمول

الحكومة بعوائد مرتفعة ، استطاعت بهذه الاجراءات الاقتصادية تحقيق نمو اقتصادي بمعدلات عالية (Gillis,et al , 1987 , 418) .

وفي عالم يسوده نظام النمو الاقتصادي المتوازن يمكن ان يتوقع مصدروالمنتجات الاولية في البلدان النامية ان نسبة صادراتهم سوف تتوسع بالمستوى نفسه من التوسع في الدخول القومية للبلدان المتقدمة التي تستورد المنتجات الاولية ، ويمكن ان يتوقعوا زيادة او نمو دخلهم بالنسبة نفسها التي زادت به الدخول القومية للبلدان المتقدمة (Grilli ,et al , 1988, 48) ، ولكن ان لم نجد هذا النظام فان ذلك يتطلب نمو الدخل القومي المتزايد في البلدان النامية والمصدرة للمنتجات الاولية تغيرات بنيوية (هيكلية) بشكل اسرع ، مثل سياسة احلال (تعويض) الاستيرادات التي اتخذتها مجموعة من البلدان النامية ، وتغير سياسة الاعتماد على نوع واحد او انواع محددة من المنتجات الاولية في صادراتها يعني تنويع الصادرات (Diversification) ، وتشجيع القطاعات الاخرى (مثل القطاع الزراعي) من خلال دعمها لكي تحقق نمواً اسرع ، وكذلك اجراء تغيرات جذرية في عدد من القطاعات الاقتصادية حتى تستطيع مواكبة التطورات الجديدة والمطلوبة ،فضلاً عن ذلك ، على البلدان النامية والمصدرة للمنتجات الاولية الاستعداد للتغيرات الهيكلية في البلدان المتقدمة (الصناعية) التي تعمل على ايجاد بدائل صناعية لكل ماتستورده من المنتجات الاولية من البلدان النامية ، التي تنعكس بأثرها السلبي على البلدان النامية ، إذ يؤدي الى انخفاض الطلب العالمي على الصادرات الاولية لهذه البلدان (1988,49، Grilli , et al) ،وقد اكدت البيانات الصادرة من المؤسسات الدولية حول البلدان النامية أن هناك نمواً متواضعاً جداً في صادرات هذه البلدان ، مقابل ذلك النمو الملحوظ في استيراداتها من البلدان الصناعية ، ويمكن ملاحظة ذلك في الشكل (٧) .

ان البلدان النامية لاتمتلك مؤسسات انتاجية تتميز بالمرونة الكافية لمواجهة مثل هذه الحالات من تباطؤ الطلب الخارجي على صادراتها الاولية ، فهي غير قادرة على الاستجابة السريعة لمثل هذه التغيرات في مستوى الطلب الخارجي، ونتيجة لهذا الانخفاض في الطلب الخارجي على الصادرات الاولية ، فان انخفاضا كبيرا يحدث في اسعار هذه الصادرات في الاسواق الدولية ، مما يؤدي الى انخفاض واضح في اجمالي إيراداتها التصديرية ،وبالتالي يخلق أزمة مالية واقتصادية للبلدان النامية المصدرة للمواد الاولية (جواد و صالح ، 1989 ، 49-56) .

ان معظم البلدان النامية لاتمتلك هيكلاً متطوراً للمؤسسات الانتاجية ولاتمتلك قدرة تكنولوجية محلية كافية لتغير هذه الهياكل التقليدية و البدائية ، التي تهدر الوقت والامكانيات المالية والاقتصادية في انتاج عدد قليل جداً من المنتجات الثانوية ، التي لا تحظى بطلب فعال في الاسواق المحلية ، ناهيك عن الاسواق الخارجية ، كذلك يلاحظ ان الاذواق والطلب تتجه غالبا نحو السلع الصناعية

شكل – ٧

ومنتجات حديثة ومتطورة ، و حتى اذا وجدت مثل هذه السلع محليا ، فانها لاتستطيع تلبية الرغبات المحلية ، لأنها غير قادرة على ذلك في ظل الاسواق المفتوحة لمنافسة السلع والمنتجات التي تنتج من

قبل البلدان المتقدمة ، كما ان استمرار البلدان النامية في اعتمادها على عوائد الصادرات الاولية غير المستقرة التي تعاني من تباطؤ نمو الطلب الخارجي عليها ، والاستمرار في استخدام الاساليب البدائية و غير الكفوءة في استثمار الطاقات الاقتصادية الوطنية ، تجعلها غير قادرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة (Esser , 1990 39-61) ، وحتى اذا كان هناك نمو اقتصادي في ظل ايرادات منخفضة للصادرات الاولية ، نتيجة تباطؤ نمو الطلب الخارجي عليها ، فانه لايكون في المستوى المطلوب والمستهدف لتغير الوضع الاقتصادي المتدهور ، وفي ظل حالة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية ،فان الاسعار تتجه نحو الانخفاض باستمرار ، وهذا يعني انخفاض الايرادات ، التي تشكل نسبة عالية من الناتج القومي الاجمالي والدخل القومي لهذه البلدان ، وبالتالي انخفاض الدخل القومي ودخول الافراد والاستهلاك والادخار ،ومع انخفاض الدخول فان ذلك يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين ، وانخفاض الانفاق الحكومي والانفاق الاستثماري ،وقد تتلازم مشكلة تباطؤ نمو الطلب الخارجي وانخفاض الايرادات والدخل القومي مع تباطؤ حركة النشاط الاقتصادي على مستوى الافراد والمؤسسات الاقتصادية (الامين ،2002, 12 – 15) ، فمثلا ان النمو الحاصل في صادرات البلدان الصناعية بنسبة(6%)، يؤدي الى نمو استيراداتها بنسبة(1%) فقط ، بعبارة اخرى ان انخفاض طلب البلدان الصناعية على الصادرات الاولية للبلدان النامية هو العامل الاهم في انخفاض الايرادات و معدل الادخار و الاستثمار ، مما يؤدي الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي (Dean , 1990 , 63-70) .

ان حصول نمو قطاع الصادرات يسهل السبل نحو تنفيذ البرامج التنموية وتحقيق معدلات نمو ملحوظة في البلدان النامية ،وغالبا ما يشار إلى أن مشكلات هذا القطاع لها آثار ضارة على العديد من المتغيرات الاقتصادية ، أي إنها قد تعيق تحقيق النمو الاقتصادي، وبخاصة في البلدان النامية (استيفان ، 77,1990) ، إذ تبين أدبيات التجارة الدولية ،ان الأوضاع الاقتصادية في البلدان النامية لايمكن ان تؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي بشكل فعلي مع وجود مثل هذه المشكلة ، إذ تنمو اسواق المنتجات الاولية بشكل بطيء جداً ، كما إن أسعار الصادرات الاولية مستمرة في الهبوط وعوائدها غير مستقرة في الاسواق الخارجية(UNCTAD , 2004 ,5) وان البلدان النامية بقدراتها الاقتصادية المتواضعة ، واساليبها البدائية، لاتستطيع خلق الروابط بين القطاعات الاقتصادية بنجاح ،ولاتتمكن خلق و تهيئة الظروف والبيئة القادرة على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ، و ذلك بسب اعتماد هذه البلدان على قطاع الصادرات الاولية (النجار وشلاشل، 246,1990-247) .

ان التطور الحاصل في البلدان الصناعية ، وايجاد البدائل الصناعية للمنتجات الاولية ، وانخفاض الطلب الخارجي على الصادرات الاولية ، انعكست آثارها مباشرة على انخفاض عوائد الصادرات الاولية والدخل القومي للبلدان النامية ، لذلك فان زيادة الانفاق الاستثماري في البلدان النامية مرهون بالعوائد المتحققة من قطاع الصادرات الاولية ، وهذه الزيادة في الانفاق الاستثماري تؤدي الى الزيادة في الانتاج والانتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية ، وبالتالي زيادة مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي

(Greber , 1999 , 41-43)، أي ان تأثير تباطؤ نمو الطلب على الصادرات الاولية سينعكس مباشرة على مستويات الاستخدام ، ومن ثمة على معدلات النمو الاقتصادي .

ان تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية للبلدان النامية ، يعني انخفاض مستويات الطلب الخارجي للبلدان المستوردة على الصادرات الاولية لهذه البلدان ، وانخفاض هذه المستويات من الطلب الخارجي يؤدي الى انخفاض مباشر في اسعار هذه الصادرات في الاسواق الخارجية ، وبخاصة في الاجل الطويل ، و نتيجة طبيعية لانخفاض اسعار هذه الصادرات (الصادرات الاولية) ، فان العوائد التي يتم الحصول عليها سوف تنخفض كذلك ، وذلك من خلال انخفاض العوائد المباشرة من بيع الصادرات الاولية ، كذلك انخفاض العوائد غير المباشرة من الضرائب المفروضة على كميات المنتجات المصدرة الى الاسواق الخارجية ، ومن ثم انخفاض العوائد الناتجة عن الاستثمارات في قطاع الصادرات الاولية ، ممايؤدي ذلك الى خلق آثار غير ايجابية على اقتصاديات هذه البلدان ،و بالتالي تسبب تراجع النمو الاقتصادي في هذه البلدان (Daniels & Lever ,1998 ,246-247) .

ان تراجع الطلب على الصادرات الاولية سيؤدي الى تراجع النمو الاقتصادي في اقتصاديات البلدان النامية ، لانه سيؤدي الى تدهور في العوائد والدخل والادخار وتراكم رأس المال والاستثمار ، مما يؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة ، وتصبح كلها عائقا امام النمو الاقتصادي(Shapiro , 1999 , 442) .

و تبين اكثر من دراسة ان الميل الحدي للاستهلاك في البلدان النامية يزداد مع ازدياد الدخل ، وهذا يعني انخفاض الادخار ومن ثمة انخفاض الاستثمار والنمو الاقتصادي ، والطلب الخارجي على الصادرات الاولية يواجه انخفاضاً وتباطؤاً مستمراً مما يعني انخفاض الايرادات – العوائد – في البلدان النامية (UNCTAD ,2004,1-25)، ومن ثم انخفاض الدخل و معدلات الادخار والاستثمار ومن ثمة النمو الاقتصادي (Dipendron,1999,3-5) .

وعلى الرغم من تخلف قطاع المنتجات الاولية في البلدان النامية وعدم امكانيته على تلبية احتياجات السوق المحلية وتصدير كميات كبيرة الى الاسواق الخارجية ،فان الارتفاع المتزايد للاستهلاك في هذه البلدان للمنتجات الاولية (خصوصا الزراعية منها) مقابل انتاجها القليل ، و تباطؤ نمو الطلب عليها يؤثر سلباً على آليات النمو الاقتصادي بشكل خاص وحركة الاقتصاد بشكل عام(Gottschalk & Prates, 2006, 1-26)، إذ ان انخفاض العوائد (عوائد الصادرات الاولية) في ظل تباطؤ نمو الطلب الخارجي، يؤدي الى انخفاض الدخل والادخار ومن ثم انخفاض معدلات الاستثمار، في حالة بقاء معدلات الاستهلاك ثابتة او مرتفعة(UNCTAD ,2004,1-35) ، إذ تشير الدراسات والاحصائيات الحديثة للاستهلاك في البلدان النامية الى ان معدل استهلاك المواد الاولية يصل او ينمو بمعدل **(6%)** سنويا ، في حين ان هذه البلدان تستطيع ان تحقق انتاجا من السلع الاولية بمعدل نمو **(2%)** فقط سنويا ، وهذه الفجوة الواسعة بين الاستهلاك والانتاج سيكون لها آثار غير مرغوبة على حركة الاقتصاد والنمو الاقتصادي ، وبخاصة في حالة وجود تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات

الاولية من جهة ، ومن جهة اخرى عدم امكانية هذه البلدان من زيادة انتاج المنتجات الاولية في المدة القصيرة ، وذلك بسبب عدم مرونة المؤسسات الانتاجية التي تعتمد على اساليب بدائية جدا (الطائي 43,2001,) .

ان آلية المضاعف التي تلعب دورا ايجابيا في حالة ارتفاع الدخل ومعدلات الاستثمار ، فانها تلعب دورا خطيرا في حالة انخفاض الدخل اضعاف ما كان عليه نتيجة انخفاض ضئيل في الدخل والاستثمار ، بسبب حالة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية ، ومن ثمة يظهر أثر هذه المشكلة في تحقيق معدلات منخفضة من النمو الاقتصادي ، نتيجة انخفاض الدخل القومي والانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري ومعدل الادخارات المحلية في معظم البلدان النامية (الامين ، , 313-314 2002).

ان اهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بهذه المشكلة (تباطؤ نموالطلب الخارجي على الصادرات الاولية) هو اسعار هذه الصادرات بحد ذاتها ، وعوائدها ، ومن ثم الدخل القومي والاستهلاك ومعدلات الادخارومعدلات الاستثمار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية ، التي لها الدور الفعال في اقتصاديات البلدان النامية ، ومن ثم تؤثر هذه المشكلة على المتغيرات الاقتصادية باتجاه سلبي وبالتالي ينعكس هذا الاثر السلبي على عدم امكانية هذه البلدان على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وبالتالي يتراجع تنفيذ الخطط التنموية (ادريانوبينانون ،209,2002).

ان البلدان النامية التي تعاني من مشكلات اقتصادية و مالية ، تحتاج الى مصادر مالية لتلبية مستلزمات ومتطلبات العملية التنموية ،وان معظم هذه البلدان تعتمد في تمويلها لعمليات النمو الاقتصادي وشراء المستلزمات من السلع الرأسمالية و الوسيطة وحتى الاستهلاكية على عوائد الصادرات الاولية ، كمورد اساسي في هذه العملية ، وهذه العوائد تميل نحو التراجع مع مرور الزمن ، نتيجة توصل البلدان الصناعية الى ايجاد بدائل صناعية تحل محل الكثير من المنتجات الاولية ،التي كانت تستوردها من البلدان النامية ، و يترتب على ذلك تراجع الايرادات الكلية للبلدان النامية التي تمول بها عمليات شراء الاستيرادات (الطاقة الاستيرادية) من السلع الرأسمالية الضرورية لعملية النمو والتنمية الاقتصادية ، وخاصة في مراحلها الاولى من عملية النمو (Salvator,2004,358) .

من المؤكد انه هناك علاقة وثيقة بين الانفاق على السلع المنتجة محليا وعمليات الانتاج في أي بلد نامي ، إذ يؤثر ارتفاع معدلات الانفاق على مستويات الانتاج ، لأن الانفاق بصورة عامة في اغلب الاحيان يحفز الاستثمار والاستغلال الامثل لعناصر الانتاج والطاقات الوطنية العاطلة وغير المستثمرة ، وبالتالي زيادة مستويات الانتاج ،و بذلك يصبح الانفاق المحرك والمحفز للانتاج كنشاط اقتصادي ، ولكن من الضروري تحديد نوعية الانفاق ، إذ يتوزع بين الانفاق على السلع المحلية والانفاق على السلع المستوردة من الخارج ،فالاول قد يحفز السوق والانتاج المحلي على التوسع ، وقد يكون كافيا لتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير للبلدان النامية ، وخلق الروابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية ، اما الانفاق من النوع الثاني ،فهو الانفاق على السلع المستوردة ،فهذا النوع قد لايحفز الاقتصاد باتجاه ايجابي ،

لأنه يؤدي الى تسرب الدخل خارج تيار الانفاق ، الا اذا كان الانفاق على السلع المستوردة من نوع السلع الاستثمارية او الرأسمالية التي تدعم او تعزز النمو الاقتصادي ، و لكن مع ذلك تبقى مستويات الطلب على المنتجات الاولية غير قادرة على خلق الروابط القوية بين قطاعات الاقتصاد القومي لهذه البلدان (Adelman& **Waelbroeck**, 1989 ,112) ، ولكن مع ذلك لم يشهد الاستهلاك أي تحسن في اقتصاديات تعاني اصلاً من تباطؤ نمو الطلب الخارجي على صادراتها الاولية ، وانخفاض ايراداتها المتواضعة ، إذ بينت الاتجاهات الحديثة ان عدد من البلدان النامية (منها الفلبين و غيرها) قد انخفض معدل نمو الاستهلاك الخاص فيها من (16.8 %) عام 1980 الى (14.3 %) عام 1990 (WTO , 2004 ,1-11).

ان مشكلة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية هي في الاساس ناتجة عن مجموعة من الاسباب ، منها مايتعلق بالاوضاع الداخلية للبلدان النامية ذاتها ، ومنها مايخص الصادرات الاولية نفسها ، ومنها مايعود الى طلب البلدان المستوردة لهذه الصادرات[*] ، وهذه الدراسة ليست بصدد البحث في هذه الاسباب سواء كانت الداخلية منها ام الخارجية ، بل تبحث العلاقة بين تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية و تأثيرهاعلى والنمو الاقتصادي في البلدان النامية (Salvatore , 2004 , 258-359) .

- **تعود اسباب تباطؤ نمو الطلب الى :**

١- الضرائب المفروضة على الاستيرادات من قبل البلدان الصناعية (التوجه نحو سياسة الحماية) .

٢- سياسات العرض من قبل البلدان النامية نفسها .

٣- التقدم التكنلوجي السريع في البلدان الصناعية الذي ادى الى ايجاد بدائل للمنتجات الاولية التي تصدرها البلدان النامية .

٤- الازمات.

لمزيد من الاطلاع انظر :-

-Dominik Salvatore(2004) , **International Economics** , P.P 258-359.
-Robert .C. Feenstra , 2001, p. (1-11)
-UN,(2006),World EconomicSituation and Prospects, p.p 1-12 ,www,un.org/esa/policy.
-P.J.Ellsworth& J.C. Leith,(1984)" **The International Economy**" , P.P 250-256 .
- R.Gottschalk & D.Prates ,(2006)" **East Asias Groeing Demand for Primary Commidities –Macroeconomic Challenges for Latin America** " ,P.P.6-7 .
-حسام علي داود ، واخرون (٢٠٠٢)،**اقتصاديات التجارة الخارجية** ، الطبعة الاولى ، الاردن , 108-10.

ان انخفاض تراكم رأس المال يعني كذلك بقاء الاساليب والتقنيات التقليدية البدائية في قطاع المنتجات الاولية المعدة للتصدير على حالها ، وهذا يؤثر سلباً على البرامج التنموية المستهدفة في هذه البلدان ، ولاتزيد فعالية قطاع المنتجات الاولية ولايشجع على اية مساهمة في المستوى المطلوب في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي **(**Salvatore,2004,356-357) .

ان حالة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية للبلدان النامية وانخفاض عوائد هذه الصادرات، يؤثر مباشرة على عدم امكانية توسيع الاسواق التي هي الوسيلة الفعالة في تنشيط الاقتصاد وحركته الايجابية ، وهذا ينعكس مباشرة على انخفاض الدخل القومي والاستهلاك ومعدلات

الادخار ، ومن ثم معدل الاستثمار ، وعدم توسع الاسواق يعني انكماش فعالية الاقتصاد وانخفاض الدخل القومي ، وانخفاض معدلات تراكم رأس المال ، التي تعد ضرورية لدعم عملية النمو الاقتصادي (Panlo , 2004 , 1-13) .

ان توسع الاسواق مسألة ضرورية للاقتصاديات النامية ، لأن وفورات الحجم الكبير او ما يسمى بـ اقتصاديات الحجم الكبير (Economies Scale) يعني توسيع الاسواق والانتاج ، لأن جمود الاسواق في ظل حالة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية ، يعني ضيق السوق وانخفاض الاسعار والعوائد والدخل القومي ، وتنعكس هذه الآثارالسلبية على كل من الاستهلاك ومعدلات الادخار وكذلك معدلات الاستثمار المحلي (Baffes , 2004 , 1-44) .

وفي دراسة خاصة لـ اجاروال وكوتورا (Agarwal &Cutura) عام 2004 ، حول أداء قطاع الصادرات الاولية ومدى مساهمته في البلدان النامية في خلق ظاهرة الركود الاقتصادي و بخاصة في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات الاولية ، مثل البلدان الافريقية وعدد من بلدان امريكا اللاتينية ، توصلا الى ان الدخل الحقيقي في قطاع الصادرات الاولية في هذه البلدان قد شهد تراجعا واضحا خلال مدة (1970-1997) ، و استنتجا بان السبب وراء هذا التراجع هو عدم تنوع في هيكل صادراتها و التي تشكل المنتجات الاولية نسبة عالية منه ، و لا تتسم بخاصية التنوع (Agarwal & Cutura , 2004 , 52-53) ، ويعود هذا الضعف في اداء الصادرات الاولية الى تباطؤ الطلب الخارجي عليها ، الذي يؤدي الى انخفاض الاسعار و العوائد في هذا القطاع ، وتدهور في نسب تبادلها التجاري، ومن ثم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي (UNCTAD ,2004,1-25) .

ان دراسات الاتجاه العام للطلب على المواد الاولية التي تصدرها البلدان النامية قد انخفض منذ نهاية الربع الاول من القرن العشرين مقارنة بالمواد نفسها في القرن التاسع عشر ، وادى هذا الانخفاض الى انخفاض معدل نمو التجارة الخارجية للبلدان النامية التي تعتمد عليها في تحصيل الايرادات والعوائد الضرورية لقيام الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة ، وكذلك تفعيل عملية تراكم رأس المال لكي تستطيع الربط بين عنصري الانتاج ،كونها تمتلك وفرة في عنصر العمل نتيجة النمو المتزايد للسكان ، حتى ان التعليم و الصحة قد كانت لها حصة من الآثار السلبية لانخفاض او تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية للبلدان النامية (WTO , 2004 , 1-11) .

ان معظم البلدان النامية تتخصص في الانتاج الاولي (زراعي اواستخراجي) وذلك نتيجة التخلف وقلة الخبرات والمهارات العلمية والتقنية المحلية ، و البلدان المتقدمة الصناعية تخصصت في انتاج السلع الصناعية المتطورة نتيجة امتلاكها لتكنولوجيا متطورة وخبرات متراكمة ، ويعد التطور الحاصل في اساليب وتقنيات الانتاج والتصنيع في البلدان الصناعية العامل الاساس في انخفاض طلب هذه البلدان على الصادرات الاولية ، ويظهر ذلك بشكل واضح من منحني نمو الطلب المتجه نحو الانخفاض بصورة مستمرة ، وهذا يعني انخفاض عوائد هذه الصادرات ، وما يترتب عليها من انخفاض الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار (Hwang , 2004 , 2-22) .

وقد يؤدي التحسن في نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية للبلدان النامية الى توقعات ايجابية ، مثل التوزيع الكفوء للموارد الاقتصادية وزيادة كفاءة عناصر الانتاج وزيادة التطور التكنلوجي ، وبذلك فان تكاليف الانتاج سوف تنخفض ، مما يترتب عليه زيادة الانتاج في قطاع الصادرات الاولية ، وبالتالي زيادة الطلب الخارجي عليها (Salvator,2004,365) .

في دراسة لريدي (Reddy)و كاميليا مينو (Camelia Minoiu) في عام (2005) حول ظاهرة الركود في الدخل الحقيقي في مجموعة من البلدان النامية في افريقيا و امريكيا اللاتينية وللمدة (1960-2001) ، توصلا الى حقيقة ، ان ما كانت تحققه هذه البلدان من الدخل الحقيقي في بداية الستينات هو اكبر من الذي حققته في السنوات الاخيرة ،وارجعا السبب الى اعتماد هذه البلدان على الصادرات الاولية (Reddy & Minoiu , 2005 ,1-38) ، والانكماش كظاهرة اقتصادية سلبية تحمل في طياتها تغيرات تؤثر على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية ،وقد تسبب حالة الركود (Stagnation) خلق ظاهرة الانكماش في جميع النشاطات الاقتصادية اذا استمر الركود في الدخل الحقيقي ، وتبدأ بوادر هذه الظاهرة مع انخفاض مستويات الطلب الكلي (الطلب الاستهلاكي والاستثماري) مع انخفاض الدخل القومي وانخفاض دخول عناصر الانتاج ونصيب الفرد من الدخل القومي ، مما ينتج عن هذه الظاهرة تعطيل الطاقات الانتاجية وانخفاض مستوى العمالة وانخفاض الدخل ، ومن ثمة يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي ويزداد الوضع الاقتصادي تدهورا عندما تجتمع هذه السمات والمشكلات معا في أي بلد نامٍ ،عندئذ تظهر بوادر الركود الاقتصادي بزيادة معدلات البطالة وانخفاض في الدخل والانتاج ، وكل تغير في المتغيرات الاقتصادية المذكورة تنعكس آثاره مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي (كوزنتس ، 1985، 169-175) .

ان انخفاض العوائد قطاع الصادرات الاولية يقود الى انخفاض الدخل القومي والادخار وعملية تراكم رأس المال والاستثمار في هذه البلدان الذي يعد امرا ضروريا، لدعم النمو الاقتصادي نحو مراحل متقدمة (Feenstra,2005,1-11) .

لذلك ففي ظل مشكلة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية للبلدان النامية ، فان هذه البلدان تواجه مشكلة فجوة الادخار ، فضلا عن انها تعاني اصلاً من فجوة العملات الصعبة ، وذلك بسبب اعتمادها على مصادر غير قادرة على تراكم رأس المال – وبخاصة من العملات الصعبة في رصيدها الاحتياطي ،وهذا مايسمى بمشكلة الفجوتين (Two-Gaps) التي تعاني منها معظم البلدان النامية التي يكون لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي (UNCTAD ,2005 ,239-235).

ان اعتماد معظم البلدان النامية على ايرادات قطاع الصادرات الاولية بادائها الضعيف ، قد تخلق حالة الركود الاقتصادي في دخلها الحقيقي ، وخاصة في البلدان التي تسهم صادراتها الاولية بنسبة عالية من الناتج القومي الاجمالي (GNP)، وقد يتوقع استمرارحالة الركود هذه الى مدة اطول عندما يكون هناك تباطؤ مستمر في الطلب الخارجي على الصادرات الاولية(Reddy & Minou , 2005 ,

8-13) ، ويلاحظ ان هناك علاقة واضحة بين حالة الركود و الدخل والادخار و معدلات الاستثمار ، و بالتالي يؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان التي تعاني من حالة الركود.

وقد لوحظ في مدد زمنية سابقة تحسن طفيف في نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية لعدد من البلدان النامية ، وفي دراسة لـ(دايفيد فانزيتي Vanzetti و سانتياكو Santiago و فيرونيكا Veronica) حول مجموعة من البلدان النامية في امريكا اللاتينية ، لاحظوا ان طلب البلدان الاوروبية على صادرات عدد من البلدان النامية في امريكا اللاتينية قد زاد في فترات زمنية معينة وعلى انواع محدودة من المنتجات الاولية لهذه البلدان ، وهذه الزيادة في الطلب ادت الى زيادة الاسعار و كذلك العوائد فتركت آثار ايجابية على النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية (Vanzetti & et al , 2005 , 7-15) .

ان اقتصاديات البلدان النامية لاتتحمل تغيرات وتقلبات حادة ، في مستويات الطلب الخارجي والاسعار وكذلك الايرادات ، ومن ثم التغيرات المفاجئة في معدلات الادخار والاستثمار والاستخدام ، لأنها تؤثر في العناصر والمقومات الرئيسة للنمو الاقتصادي في اقتصاديات هذه البلدان بصورة مباشرة (Clarete , 2005 ,1-18) .

ان اعتماد البلدان النامية على قطاع الصادرات الاولية بنسبة عالية كان السبب الرئيس وراء تدهور معدلات النمو الاقتصادي في اغلب البلدان النامية المصدرة للمنتجات الاولية ، إذ لم تحقق معظم هذه البلدان سوى معدلات ضيئلة جدا من النمو الاقتصادي في ظل انخفاض مستمر للطلب الخارجي على الصادرات الاولية في الاسواق الدولية ،لأن اداء قطاع الصادرات الاولية في البلدان النامية لم يكن بالمستوى المطلوب في تلبية المتطلبات الاقتصادية و المالية للاقتصاد الوطني ، وعلى الرغم من تركيز الاستثمار و النمو في هذه البلدان على هذا القطاع ،الا ان هذا القطاع لم يلعب الدور الحقيقي و الايجابي في كل البلدان النامية (Palma , 2006 , 64) .

ان معظم الدراسات والابحاث الاقتصادية اظهرت ان البلدان النامية تأثرت كثيراً بالنتائج السلبية لحالة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية ، وبخاصة تأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي ، و بقاء هذه المشكلات (عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية و تدهور نسب التبادل التجاري و تباطؤ نمو الطلب الخارجي) فانه من الصعب جدا تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة ، كما اوضحت عدد من هذه الدراسات وجود نمو متواضع جدا في عدد من البلدان النامية ، فمثلا في دراسة (Gottschalk & Prates) حول الطلب على الصادرات الاولية لـ(4) بلدان نامية وهي (بيرو و برازيل و فنزويلا و شيلي) في عام (2006) و اظهرت نتائج هذه الدراسة ان معدلات نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية لهذه البلدان الاربعة المذكورة اعلاه ، قد انعكست آثارها على كل من الناتج القومي الاجمالي و الميزان التجاري ،وكذلك الحساب الجاري (Gottschalk & Prates ,2006 , 1-2)، وعلى مستوى الانفاق الحكومي ، فان انخفاض ايرادات (عوائد قطاع

الصادرات) الصادرات الاولية للبلدان النامية ، يؤدي الى انخفاض الانفاق الحكومي ،لأن بقاء الانفاق الحكومي مع انخفاض الايرادات يعني ضغطاً اكثر على ميزان المدفوعات ، اما من خلال السحب من الاحتياطيات الموجودة لدى هذه البلدان من العملات الصعبة ، او اللجوء الى القروض الخارجية ذات التكاليف الثقيلة(Gottschalk & Prates , 2006, 19-48) .

ان استمرار مشكلة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية يعني استمرار انخفاض الدخل القومي،ومن ثم مكونات هذا الدخل من الاستهلاك والادخار ومن ثم معدلات الاستثمار ، إذ ان العلاقة بين هذه المتغيرات والدخل هي علاقة طردية ، أي ان التغير باي اتجاه في الدخل سينعكس على هذه المتغيرات الثلاثة الرئيسية بالاتجاه نفسه ، ونتيجة انخفاض الدخل ، فان الانفاق الاستهلاكي والاستثماري سوف ينخفض ، وهذه المتغيرات هي المتغيرات الاساسية في اقتصاديات هذه البلدان وفي تفعيل الآليات الاقتصادية والمالية لدعم النمو الاقتصادي نحو معدلات افضل (UN , 2006 , 1-12) ، كذلك هناك علاقة بين الانفاق الاستهلاكي ومعدلات الادخار والاستثمار ، فعلى الرغم من العلاقة بين الاستهلاك والادخار ، كمكونات للدخل ، فان العلاقة الاساسية لاتبدأ بمجرد تحليل اثر الاستهلاك على الادخار او بالعكس ،بل تبدأ من التغيرات الحاصلة في الدخل الذي يتوزع على الاستهلاك والادخار ، ومن ثم على الاستثمار ، ونتيجة انخفاض العوائد والدخل القومي فان الاستهلاك والادخار سوف ينخفضان ، وانخفاض الانفاق الاستهلاكي يعني تباطؤ النشاطات الاقتصادية،وانخفاض الادخار ،يعني انخفاض الاستثمار وانخفاض النمو الاقتصادي (Carroll , 2006 ,1-5) ، وتعتمد هذه العلاقات على الميول الحدية للاستهلاك والادخار ،فعندما يزداد الميل الحدي للاستهلاك ، فانه سيؤدي الى انخفاض الميل الحدي للادخار، هذا في حالة ثبات الدخل ،وفي حالة انخفاض الدخل بسبب تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية في الاسواق الدولية ،فان الميل الحدي للاستهلاك يبقى مرتفعا (كما هو معروف في البلدان النامية) وهذا سيكون على حساب انخفاض الادخارات المحلية و استنزاف الرصيد الموجود من العملات الاجنبية ، التي تؤثر مباشرة على معدلات الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي(Gottschalk & Prates , 2006 , 16) .

ويرى عدد من الباحثين ان استمرار حالة تباطؤ نمو الطلب على الصادرات الاولية ومايترتب على ذلك من انخفاض العوائد والدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار ، فانه يخلق ظاهرة الانكماش الاقتصادي ، وظاهرة الانكماش هذه **(Deflation)** كظاهرة اقتصادية تنتج عن انخفاض مستويات الطلب الفعال (الكلي) عن القدرة الانتاجية في أي بلد ، والسبب الرئيسي لحدوث هذه الظاهرة الاقتصادية هو بالاساس يعود الى اعتماد هذه البلدان على قطاع الصادرات الاولية كمصدر رئيسي في تحصيل العوائد والدخل القومي وتلبية المتطلبات المحلية من الاستهلاك والاستثمار .

وعلى الرغم من المحاولات الجادة للتخلص من هذه المشكلات ،التي تعاني منها اغلب البلدان النامية ،فان اغلب الآراء قد بينت الاثر التراجعي لحالة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على النمو الاقتصادي ، الا انه ومن خلال بعض الدراسات التطبيقية على عدد من البلدان النامية ، استطاعت هذه

البلدان الى حد ما تجاوز حالة التخلف والتدهور وانخفاض النمو وذلك من خلال اجراءات واقعية وفعلية قادت الى تحقيق معدلات ملحوظة من النمو الاقتصادي ، وهذه البلدان تعد أنموذجا يقتدى به للبلدان النامية التي لازالت تعتمد على الصادرات الاولية ، والتي تعاني بشكل مستمر من مشكلات في تجارتها الخارجية (مشكلات الصادرات الاولية) (Gottschalk & Prates , 2006, 16) .

مما سبق نستنتج ان البلدان النامية تواجه مشكلات معقدة ومتزامنة في تجارتها الخارجية مع العالم الخارجي خاصة في قطاع صادراتها الاولية ، وهي حالة عدم استقرار عوائد الصارات الاولية ، وتدهور نسب التبادل التجاري ، وتباطؤ نمو الطلب الخارجي على هذه الصادرات ، وان هذه البلدان سوف لاتحقق معدلات نمو اقتصادي ملحوظ مالم تتخذ استراتيجيات اقتصادية كفيلة بعلاج هذه المشكلات الاقتصادية ، هذا من جهة ، وكذلك عدم اعتماد هذع البلدان على هذا القطاع بشكل كبير الذي يركز على عدد محدود من المنتجات الاولية ذات مرونة عرض منخفضة ،و من جهة اخرى ان هذه المشكلات قد خلقت انعكاسات سلبية على عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية الاساسية في اقتصاديات هذه البلدان ، بحيث غيرت المسار الصحيح لهذه المتغيرات في تحريك الاقتصاد نحو تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة ، وكان الأثر السلبي لهذه المشكلات قد خفضت من مستويات الدخل وعدم امكانية تكوين وتراكم راس المال ومن ثم انخفاض معدلات الادخار والاستثمار وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

بعد تقديم الاطار النظري لمشكلات الصادرات الاولية لابد من عرض عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات متقاربة لموضوع الدراسة ، ولذلك سينتناول المبحث الرابع عرض اهم تلك الدراسات .

الفصل الاول

الاطار النظري و العرض المرجعي لمشكلات الصادرات الاولية في البلدان النامية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

تمهيد:

تواجه الصادرات الاولية* للبلدان النامية عدداً من المشكلات في التجارة الدولية، تتمثل هذه المشكلات بعدم استقرار عوائد الصادرات الاولية، وتدهور نسب التبادل التجاري لها وكذلك تباطؤ نمو الطلب الخارجي عليها ، وعليه فان هذا الفصل سيعرض التحليل النظري لمشكلات هذه في التجارة الدولية للبلدان النامية واثرها على النمو الاقتصادي.

وبناء على ذلك سيتضمن هذا الفصل اربعة مباحث رئيسة، يتطرق المبحث الاول الى الاطار النظري للمشكلة الاولى التي تواجه الصادرات الاولية للبلدان النامية وهي عدم استقرار عوائد هذه ، في حين يعرض المبحث الثاني مشكلة تدهور نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية واثرها على النمو الاقتصادي، ويختص المبحث الثالث بمشكلة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية واثرها على النمو الاقتصادي ، اما المبحث الرابع فسيهتم بالعرض المرجعي او الدراسات السابقة .

(*) تعرف الصادرات الاولية بانها تلك الصادرات من السلع الاولية التي لم تجر عليها اية عمليات تصنيعية ، سواء كانت هذه السلع من اصل زراعي ام غير زراعي (خامات و معادن من الطبيعة) ، وهذا التعريف ينسجم مع التصنيف التجاري للسلع الاولية (Primary Commodities) ، ولمزيد من الاطلاع انظر: -

-UNCTAD (2005) , " **The Standard International Trade Classification Revision 3** " , /// http://www.intracen.org/) .

(**) تعرف **حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية** : بانها الانحراف في عوائد الصادرات عن وضعها او حالتها الطبيعية **(Normal State)** ،مع عدم تحديد نوع الانحراف ارتفاعا او انخفاضا ، لان حالة عدم الاستقرار تشمل ارتفاع وانخفاض هذه العوائد ، وقد تكون هذه الانحرافات متوقعة او يمكن التنبؤ بها ، وقد تكون غير متوقعة او لايمكن التنبؤ بها.

لمزيد من الاطلاع انظر:-

- طه يونس حمادي (١٩٩٦)،"**اثر تقلبات عوائد الصادرات في موازين المدفوعات في عدد من البلدان النامية مع اشارة خاصة الى العراق للفترة (١٩٦٦-١٩٩٢)**" ،اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة و الاقتصاد ،جامعة الموصل ،ص ص ٦٣-٦٧ .

- خالد يونس الملاح (١٩٩٠)" **مشكلة عدم استقرار ايرادات الصادرات في بلدان نامية مختارة**" ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، ص ص٢٩-٣٥ .

المبحث الاول: علاقة عدم استقرارعوائد الصادرات الاولية بالنمو الاقتصادي :-**

Primary Exports Instability and Economic Growth

تبين أدبيات التجارة الدولية ان البلدان النامية تواجه العديد من المشكلات في تجارتها الدولية وتكاد

تصبح هذه المشكلات سمات وخصائص تتميز بها صادرات البلدان النامية ، لان هذه البلدان تعتمد وبشكل كبير على الصادرات الاولية في تعاملاتها التجارية مع العالم الخارجي، ومن ابرز هذه المشكلات، مشكلة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية (حمادي ، ٢٠٠١ ،١-١٧) .

وتختلف الآراء حول العلاقة بين حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية ، و النمو الاقتصادي ، و تأخذ هذه الآراء اتجاهين متعارضين او متناقضين ، يؤكد الاول على وجود علاقة ايجابية بين عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية و النمو الاقتصادي(حمادي ،١٩٩٦ ،١٥٥-١٦٤)، في حين يؤكد الاتجاه الثاني على وجود علاقة سلبية بين عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية و النمو الاقتصادي .

الاتجاه الاول:-

يحاول اصحاب هذا الرأي الربط بين عناصر هذه الفرضية وحالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية كحالة غير مستقرة تشبه اللايقين المفترض في فرضية الدخل الدائم ، بحيث لا يشجع على زيادة الانفاق على الاستهلاك ، بل يحفز على الادخار كسلوك ايجابي لمواجهة الحالات غير المتوقعة والطارئة ، كما يحدث في حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية في البلدان النامية (Lim, 1980,354- 369) ، ويشمل هذه الاتجاه آراء اغلب الاقتصاديين الذين يرون ان العلاقة بين عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية والنمو الاقتصادي هي علاقة ايجابية، ويستند اصحاب هذا الرأي في تفسير هذه العلاقة الايجابية على فرضية الدخل الدائم (The permanent Income Hypothesis) للاقتصادي المعروف (ملتون فريدمان- Milton Friedman) وتتضمن هذه الفرضية وجود عنصر دائمي يعتمد عليه الاستهلاك الدائم ، وعنصر انتقالي لا يرتبط مباشرة بالعناصر الدائمية ولا الانتقالية، ولكن يؤثر على الميل الحدي للاستهلاك (Singh & et al , 1988, 283-304) .

وتبين هذه الفرضية ان الاستهلاك الدائم هو نسبة ثابتة من الدخل الدائم، وان الدخل الدائم هو ذلك المستوى من الدخل المتحقق خلال مدة طويلة من الزمن ، الذي يتضمن حجم الدخل والثروة المتوقع الحصول عليها في المستقبل، وقياس الدخل الدائم يعتمد على كل من الدخل الجاري والسابق، والجزء المخصص من الدخل للإنفاق الاستهلاكي يعتمد على مستوى الدخل، والدخل الدائم يتميز عن الدخل الجاري بنسبة اكبر من الاستقرار او اليقين(حسين و سعيد ، ٢٠٠٤ ، ١٤٦-١٥٤).

وقد قسم فريدمان الدخل الفعلي الى عنصرين هما:

عنصر دائمي (Permanent Component) و عنصر انتقالي (Transitory Component) :

أي ان :

$$Y = Y^{p} + Y^{t} \text{.....1}$$

إذ ان: (Y) يمثل الدخل الفعلي.

(Y^p) يمثل الدخل الدائم. (Y^t) يمثل الدخل الانتقالي.

يكون الدخل الفعلي اكبر من الدخل الدائم اذا كان العنصر الانتقالي للدخل موجباً، ويكون الدخل الفعلي اصغر من الدخل الدائم اذا كان العنصر الانتقالي للدخل سالباً ، وقد تحصل تغيرات في مستويات الدخل الفعلي نتيجة حصول الاسر والحكومات على مصادر غير متوقعة جانبية او بالعكس، حصول حالات طارئة غير متوقعة،و في حالة الحصول على دخول جانبية يزداد الدخل الفعلي عن الدخل الدائم، وفي حالة حصول حالات طارئة وغير متوقعة يقل الدخل الفعلي عن الدخل الدائم، وهذه التغيرات وان لوحظت في المدة القصيرة الا انها قد تختفي في المدة الطويلة (Singh& et al,1988 , 281-304) ، والاختلاف بين الدخل الفعلي و الدخل الدائم هو الدخل الانتقالي ، الذي يتصف بدرجة عالية من عدم الاستقرار (او اللايقين) .

ويتعامل فريدمان مع الاستهلاك بالمنهج نفسه أي ان الاستهلاك الفعلي يتكون من جزئين الاستهلاك الدائم و الاستهلاك الانتقالي :

$$C = C^{P} + C^{T} \text{.....2}$$

إذ ان:

(C) يمثل الاستهلاك الفعلي و(C^p) يمثل الاستهلاك الدائم و(C^t)الاستهلاك الانتقالي.

فالاستهلاك الدائم (C^p) هو الذي يتحدد بالدخل الدائم ولا يتأثر الاستهلاك الدائم بالدخل الانتقالي، اما الاستهلاك الانتقالي الذي هو ناتج عن الفرق بين الاستهلاك الفعلي والاستهلاك الدائم فانه يفسر بوصفه استهلاكا غير متوقع، فاذا كان الاستهلاك الانتقالي موجباً فان الاستهلاك الفعلي يكون اكبر من الاستهلاك الدائم، واذا كان الاستهلاك الانتقالي سالباً يكون الاستهلاك الفعلي اقل من الاستهلاك الدائم.

وقد افترض فريدمان انه ليست هناك علاقة بين:

- الدخل الانتقالي والدخل الدائم.
- الاستهلاك الانتقالي والاستهلاك الدائم.
- الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي.

ويمكن تمثيل معادلة الارتباطات على النحو الآتي:

$$Cov(Y^{P}, Y^{t}) = Cov(C^{P}, C^{t}) = Cov(Y^{t}, C^{t}) = 0 \text{.....3}$$

يشير الافتراض الاول الى ان الدخل الانتقالي لا يؤثر على الدخل الدائم ، ويعد عشوائياً بالنسبة للدخل الدائم، لذلك فان الدخل الانتقالي لا يؤثر مباشرة على قرارات الاستهلاك، بل انه يمكن ان يؤثر بصورة غير مباشرة، وذلك عن طريق الميل الحدي للاستهلاك .

بينما يدل الافتراض الثاني على ان الاستهلاك الانتقالي يعد مستقلاً عن الاستهلاك الدائم، اما بالنسبة للافتراض الثالث فانه يشير الى ان الاستهلاك الانتقالي لا يعتمد على الدخل الانتقالي، وهذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي يساوي صفرا، وهذا يدل بكل وضوح على ان أي تغير موجب في الدخل الانتقالي لن يغير الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل الدائم، وانما سوف يذهب الى الادخار، وبذلك يزداد معدل الادخار، وفي حالة حصول تغير سالب في الدخل الانتقالي، فانه لن يؤثر في انخفاض الاستهلاك وانما يؤدي الى انخفاض معدل الادخارات(حسين و سعيد ، ٢٠٠٤ ، ١٤٦-١٥٤).

ونلاحظ من العلاقات المذكورة انه يمكن تفسير نظرية الدخل الدائم على ان الاستهلاك الدائم هو نسبة ثابتة من الدخل الدائم، وهذه النسبة كما يراها فريدمان تعتمد على مجموعة عوامل منها: نسبة الثروة المادية الى الدخل الدائم (الثروة الكلية)، وكذلك سعر الفائدة، وحالة عدم الاستقرار او اللايقين، فضلاً عن مجموعة من العوامل الديموغرافية كالعمر وتركيب الاسرة والاختلافات البيئية.

وتبين دالة افتراض فريدمان ان الاستهلاك الدائم هو جزء او نسبة ثابتة من الدخل الدائم وعلى النحو الآتي:

$$C^p = K\,Y^p \text{.....} 4$$

إذ ان:(C^p) يمثل الاستهلاك الدائم .

(Y^p)يمثل الداخل الدائم.

(K) يمثل نسبة ثابتة (الميل الحدي للاستهلاك).

والعوامل التي تعتمد عليها هذه النسبة يمكن التعبير عنها في هذه المعادلة الآتية :

$$C^p = f\,[K\,(I, W, U)]\,Y^p \text{.....} 5$$

إذ ان:(C^p)يمثل الاستهلاك الدائم .

(K) يمثل نسبة ثابتة (الميل الحدي للاستهلاك) من الدخل الدائم.

(I) يمثل سعر الفائدة.

(W) يمثل الثروة (نسبة الثروة المادية إلى الثروة الكلية).

(U) يمثل عدم الاستقرار (اللايقين).

(Y^P) معرفة سابقا .

والتمعن في الدالة اعلاه يتضح ان الانفاق الاستهلاكي محدد فقط بالدخل الدائم، وان الدخل الانتقالي يؤثر في قرار الاستهلاك بصورة غير مباشرة، ويكون هذا التأثير من خلال الميل الحدي للاستهلاك المتمثل بالعامل الثابت (K) في المعادلة (5) اعلاه ، والسبب الرئيس هو ان العامل الثابت (K) يربط الاستهلاك الدائم بالدخل الدائم، وكذلك توضح المعادلة (5) ان الاستهلاك الدائم دالة لمجموعة من العوامل التي هي ، سعر الفائدة (I) ونسبة الثروة المادية الى الثروة الكلية (W) وكذلك (U) التي تشير الى معلمة عدم الاستقرار (اللايقين).

إذ ان ارتفاع مستوى عدم الاستقرار او اللايقين المتمثل بـ(U) يؤدي الى تحفيز وزيادة الادخارات الاضافية، وتستخدم هذه االادخارات كاحتياطي لمواجهة الحالات غير المتوقعة، وذلك من خلال تأثير ارتفاع عدم الاستقرار (اللايقين) على العامل الثابت (K) او الميل الحدي للاستهلاك ، إذ انه ينخفض كنتيجة طبيعية لازدياد حالة عدم الاستقرار (اللايقين)، وهذا الانخفاض في الاستهلاك الحالي وزيادة الادخارات هي ليست بالضرورة لزيادة الاستهلاك المستقبلي، بل لمواجهة الحالات والظروف الطارئة، إذ ان انخفاض الميل الحدي للاستهلاك او ازدياد الادخارات هو مؤشر اقتصادي جيد لتحقيق النمو الاقتصادي(حمادي ، ١٩٩٦ ، ٣٣-٤٢).

ويمكن تلخيص فرضية الدخل الدائم لفريدمان بكلمات اخرى وهي ان الاستهلاك الدائم يعتمد على الدخل الدائم، والعامل الثابت (K) الميل الحدي للاستهلاك ، يربط الاستهلاك الدائم بالدخل الدائم، والعامل الاساسي الذي يؤثر في الاستهلاك والادخار هو عنصر عدم الاستقرار او اللايقين، وارتفاع مستوى عدم الاستقرار (اللايقين) يعني انخفاض الميل الحدي للاستهلاك وارتفاع الميل الحدي للادخار ، ونتيجة زيادة الادخارات ، فان معدلات الاستثمار سوف تزداد ، وتستطيع البلدان النامية زيادة معدلات النمو الاقتصادي (Anderson , 2004 ,33).

بعد عرض فرضية الدخل الدائم لفريدمان ، من الضروري نقل هذا الاسلوب في التحليل وبيان الآلية التي تؤثر بها حالة اللايقين (عدم الاستقرار) في تقليل الميل الحدي للاستهلاك وتحفيز معدلات الادخار نحو الزيادة ، الى علاقة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية بالادخار و الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي(حمادي ، ١٩٩٦ ، ٣٣-٤٢) ، وتقترح الفرضية على المستوى الكلي التمييز بين المصادر الداخلية والخارجية ودرجة استقرار او عدم استقرار كل مصدر من هذه المصادر كمصدر للدخل(Carrol&Kimball , 1996 ,56)،فالمصادر الداخلية للدخل نتيجة مجموعة اسباب موضوعية

واقتصادية تتصف باستقرار اكثر من المصادر الخارجية للدخل كالصادرات الاولية التي تتميز بدرجة عالية من عدم الاستقرار، التي تزيد من الميل نحو الادخار ومن ثم زيادة معدلات الاستثمار ، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي (Dipendron , 1999, 3-4).

وهذه الحالة من عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية كمورد للدخل مشابهة لحالة اللايقين في فرضية الدخل الدائم لفريدمان ، إذ ان العوائد المستحصلة من الصادرات الاولية هي عوائد غير مستقرة او تتصف بعدم الاستقرار لأسباب كثيرة* ، وهذه الاسباب التي تجعل مستويات الاستقرار بين المصادر الداخلية والخارجية مختلفة فتؤثر على متغير آخر هو الميل الحدي للاستهلاك في هذه المصادر ، وكل في ضوء درجة الاستقرار او عدم الاستقرار الذي تتصف به، إذ ان المصادر الداخلية تتصف باستقرار اكثر ، ويكون الميل الحدي للاستهلاك اكبر، امام المصادر الخارجية (اذا اخذنا بنظر الاعتبار الصادرات الاولية للبلدان النامية كمصدر للعوائد) وخاصة ان هذه البلدان تعتمد بشكل كبير على الصادرات الاولية التي تتصف بدرجة عالية من عدم الاستقرار، لذلك نلاحظ ان الميل الحدي للاستهلاك سيكون منخفضاً والسبب هو ان العلاقة بين حالة عدم الاستقرار او اللايقين في عوائد الصادرات الاولية والميل الحدي للاستهلاك هي علاقة عكسية، وهذا يعني ان انخفاض الميل الحدي للاستهلاك تقابله زيادة في الميل الحدي للادخار، وزيادة الميل الحدي للادخار تؤدي الى زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي(UNCTAD , 2005 , 50-200).

بناءً على ما تقدم فان فرضية الدخل الدائم لفريدمان واستخدامها كفرضية سلوكية واقتراحات النظرية المذكورة لعدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية يمكن ان تفسر ايجابية العلاقة بين حالة اللاستقرار (اللايقين) في عوائد الصادرات الاولية والنمو الاقتصادي ، وتظهر العلاقة الايجابية بين حالة

*** من العوامل التي تسبب حالة عدم الاستقرار:**

- **تقلبات جانب الطلب الخارجي و العرض المحلي للصادرات الاولية .**
- **الخصائص الهيكلية التي تتصف بها صادرات معظم البلدان النامية .**
- **لمزيد من الاطلاع ،انظر :**

- طه يونس حمادي(١٩٩٦) ، اثر تقلبات عوائد الصادرات في موازين المدفوعات في عدد من البلدان النامية مع اشارة خاصة الى العراق للفترة (1966-1992) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل ص ص ٤٤-٤٦.

- **MacBean, A.,(1964),"Causes of Excessive Flactuations in Export Proceeds of Underdeveloped Countries",pp323-341.**
- **United Nations (2005)," World Economic and Social Survey . Financing for Development ", Department of Economic and Social Affairs New York.**

عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية والنمو الاقتصادي من خلال متغيرات وسيطة تؤثر في النمو الاقتصادي ، كون ان عوائد الصادرات الاولية تعاني من حالة اللايقين، وبالتالي فهي لا تؤدي الى زيادة الميل الحدي للاستهلاك بل تؤدي الى تحفيز الميل الحدي للادخار، مما يعني زيادة الادخارات لمواجهة

حالة اللاستقرار او الحالات غير المتوقعة والطارئة ،الامر الذي يؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي (اكلي، 1984 ،805-807).

والفرضية الاخرى التي يستند اليها اصحاب الاتجاه الاول في تفسير العلاقة الايجابية بين عدم الاستقرار لعوائد الصادرات الاولية والنمو الاقتصادي هي فرضية الادخار الوقائي او الاحترازي (Precautionary Saving) (حمادي ،٢٠٠١ , 75-88) ، وتتضمن هذه الفرضية كيف ان حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية تؤثر بصورة مباشرة في زيادة مستويات الطلب على الادخار في الاقتصاد ، وذلك كاجراء وقائي او احتياطي ، والسبب هو انه في ظل العلاقات التجارية (الاقتصاد المفتوح) القائمة بين البلدان، فان عوائد الصادرات الاولية للبلدان النامية تتعرض لحالة من عدم الاستقرار، وهذه العوائد تعد مهمة جداً بالنسبة للبلدان النامية ، كونها المصدر الرئيس للدخل (Carroll , 2006, 1-6) ، وبناءً على مضامين هذه الفرضية فان البلدان النامية تلجأ الى اتخاذ عدد من الاجراءات الوقائية كسياسة مثلى في ظل حالة اللايقين، وافضل استجابة لهذه الحالة غير الاعتيادية، هو قيام حكومات البلدان النامية بممارسة آليات وسياسات تشجيع الادخار المحلي، لكي تستطيع هذه الاقتصاديات النامية، وكاجراء وقائي مواجهة ما قد تخلقه حالة اللايقين (عدم الاستقرار) من الانخفاض المفاجيء للدخل، الذي قد يؤثر مباشرة على معدلات الاستهلاك والادخار، ومن ثم النمو الاقتصادي .

وتبين النظرية الاقتصادية ان اللايقين في البلدان النامية هو مصدر التقلبات في الاقتصاد الكلي والذي يرجع الى عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية، وتوضح النظرية ايضا ، ان البلدان النامية تستجيب لمثل هذه الحالة وتتاثر بها، من خلال زيادة معدلات الادخار، اذ تحاول هذه البلدان مواجهة عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي الذي سببه عدم الاستقرار في عوائد هذه الصادرات ، بسياسات داخلية وقائية لتجنب هذه المشكلات، من خلال تشجيع الادخارات وبناء ميزانية وقائية تستطيع حماية مستويات الاستهلاك الحالي وزيادة معدلات الادخار للحفاظ على الاستهلاك المستقبلي ، عندما تحصل صدمات مفاجئة وقوية في الدخل الحقيقي ، ينتج عنها اتخاذ مثل هذه السياسات فتنعكس بآثارها على الاقتصاد الكلي في البلدان النامية ، التي تعني زيادة صافي الادخار القومي ومن ثم زيادة معدلات الاستثمار و النمو الاقتصادي (Chosh & Ostry, 1994, 214-235).

وفي هذا السياق يبين بولدنج (Bulding) ان الادخارات المحلية المتراكمة كاستجابة لحالة عدم الاستقرار (اللايقين)، هي بمثابة الوسيلة التي تضمن للبلدان النامية المحافظة على مستويات الاستهلاك المستقبلية، بحيث لا تنخفض عن المستوى المطلوب كحد ادنى للاستهلاك، وهذه الزيادة في الادخار كاجراء وقائي – او احتياطي – لمواجهة ما يترتب على حالة عدم الاستقرار في المستقبل، يؤثر بصورة ايجابية على النمو الاقتصادي من خلال بعدين: **البعد الاول:** زيادة الادخارات الاحتياطية، تعني زيادة معدلات الاستثمار، التي تعتبر مؤشراً مهماً من مؤشرات النمو الاقتصادي لأي بلد نامٍ.

البعد الثاني: زيادة الادخارات نتيجة اللاستقرار (اللايقين)التي ستؤدي الى تغير حالة الميزان الخارجي بصورة ايجابية (احداث الفائض وتقليل العجز) ويجعل البلدان النامية قادرة على تلبية الاحتياجات والمتطلبات الاساسية والضرورية للنمو الاقتصادي، وتمكن البلد على مواجهة حالات مفاجئة من عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية ، التي تشكل نسبة عالية من الدخول القومية للبلدان النامية (حمادي، 1996, 75-88) .

وفي دراسة لـ كارول و دون(Carroll & Dunn) بينا فيها اهمية الادخار الوقائي كسلوك واجراء وقائي يتخذ من خلال زيادة الميل الحدي للادخار من تيار الدخل، وهو الاجراء الذي يعمل على تكوين ميزانية احتياطية لمواجهة اللايقين والتوقعات المستقبلية التي قد تواجه الدخل، او حتى في حالات حدوث البطالة وعدم الاستعداد لاقتراض الاموال، بل الاعتماد على هذه الميزانية في مثل هذه الحالات الطارئة ، واذا كان اللايقين هو المحدد الرئيس للادخار الوقائي ، فهو يعني في الوقت نفسه تقليل الانفاق الاستهلاكي الجاري، وزيادة الادخار، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي (Carroll & Dunn , 1997, 165-229).

وفي التسعينيات من القرن الماضي ، قام كارول (Carroll) مع ساموبك (Samwick) بمحاولة لتقديم عدد من الادلة المباشرة على ان حالة اللايقين ترفع من معدلات الادخار وتقلل الميل نحو الاستهلاك في حالة استجابة الدخل لهذه الظروف ، وان نماذج الادخار الوقائي واضحة ولا تتطابق مع معاملات البيانات المقاسة في نماذج نظرية دورة الحياة (Life, Cycie Theory) ، التي يكون المستهلك ذا تحمل كافٍ(لايبدأ في سن مبكر بالادخار) لايبدأ بعملية الادخار في دخله من اجل التقاعد في الوقت المبكر من الحياة، فاللايقين في نظرهما هو العامل الاساسي و الاكثر تأثيراً على الدخل الدائم من الثروة، والمستهلك يحقق مبدئيا ثروة بعزل نسبة من الاستهلاك في حالة التقلبات التي تحصل في الدخل (Carroll & Samwick, 1995 ,41-72)، وفي دراسة اخرى لهما نشرت عام (1995) قاما بتقدير وتحليل العلاقة بين الثروة و الدخل و اللايقين في عينة تمثل دخل وثروة لمجموعة عوائل، وقد تبين لهما ان الثروة التي تحققت للعوائل التي واجهت اللايقين (عدم الاستقرار) في دخلها هي اكبر، من الثروة للعوائل التي لم تواجه اللايقين في دخلها، وذلك من خلال ارتفاع الميل الحدي للادخار، نتيجة اللايقين بوصفه عاملاً محفزاً لهذه العوامل على ان تخزن او تدخر جزءاً من دخلها وعدم انفاقه في الاستهلاك كاجراء وقائي يعمل على اعادة توزيع الدخل المستحصل بنسبة أعلى من السابق على الادخار، وتضيف هذه الدراسة ان ما يقارب نسبة 39% الى حوالي 46% من ثروة هذه العوائل يمكن ان يرجع الى عامل اللايقين (Carroll & Samwick , 1995 , 410-419) .

وفي بداية القرن الحادي والعشرين حاول كارول وكيمبال (Carroll & Kimball) دراسة مشكلة سلوك الاستهلاك وسلوك الادخار في ظل حالة من اللايقين، وبينا أن هناك تفاعلاً بين قيود السيولة(Liquidity Constraints) وسلوك الادخار الوقائي،إذ إن هذه القيود (اللايقين وحجم الثروة..)

تؤدي الى ازدياد فعالية الادخار الوقائي ضمن حدود الثروة، وحالة اللايقين تنعكس اثارها فجأة في تقعر دالة الاستهلاك، بسبب حالة اللايقين هذه مما يعمل على تقليل الاستهلاك مقابل ازدياد الادخار، وهذا الادخار كاجراء وقائي مقابل مخاطر وتوقعات اللايقين (Carroll & Kimball, 2000 , 1-4) ،وقد بين كارول (Carroll) في دراسته للادخار الوقائي عام 2001 تفسيرا لآليات ومحددات هذا الادخار.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت منذ خمسينيات القرن الماضي من قبل الرواد من الاقتصاديين امثال (Friedman , Modigliani , Brumberg) وغيرهم، كان الهدف في تحليلاتهم الاقتصادية هو التحديد النظري لسلوك الادخار من خلال معادلات رياضية وفرضيات نظرية، ولكن الهدف كان صعبا حتى السنوات الاخيرة، وذلك بسبب عدم امكانية احتساب درجة استجابة الادخار لحالة اللايقين، ولكن بصورة عامة فان اللايقين هو العامل المحفز لهذا النوع من الادخار **(الادخار الوقائي)** واصبح اللايقين عاملا مهما في توزيع الدخل على مكوناته من الاستهلاك والادخار، واكد في نتائج دراسته، ان معدلات الادخار الوقائي تكون اكبر في القطاع العائلي ، وذلك بسبب انخفاض دخولهم، استجابة للايقين في توقعاتهم المستقبلية حول تيار دخلهم،وتكون هذه المعدلات اقل عند قطاع الاعمال والدخول العالية بسبب التفاؤل الذي يجعلهم ينفقون دخولهم دون الاخذ بنظر الاعتبار التوقعات واللايقين الذي قد يحصل في الاوقات المختلفة على تيار دخلهم(Carroll , 2005 ,1-5) .

كما اظهرت عدد من الدراسات الدور الحيوي الذي يلعبه قطاع الاعمال في تحديد حجم الادخار الوقائي، كون قطاع الاعمال يحقق دخلا اكبر، وكميات كبيرة من الثروة مقارنة بالدخل والثروة في القطاع العائلي ، ولكن الاعتقاد السائد ان هذا القطاع لا يواجه درجة عالية من اللايقين ، لان الدخل الذي يحصل عليه من هذا القطاع اكبر من غيره من القطاعات الاخرى ، ولكن في الحقيقة ان المخاطر التي يواجهها هذا القطاع هي اكبر من المخاطر في بقية القطاعات ، وعليه فان اللايقين سيزداد ، ومع زيادة حالة اللايقين التي تواجه هذا القطاع، فان تقلبات الدخل فيه ستزداد وتخلق المبرر او الدافع نحو زيادة الادخار، اي انها تحفز الميل نحو زيادة الادخار الوقائي، وهذا الاجراء يلاحظ بدرجة عالية في قطاع الاعمال، والسبب الحقيقي هو أن قطاع الاعمال يخوض مشاريع اكبر ضخامة من المشاريع التي يستطيع القطاع العائلي الصغير الخوض فيها، لذلك مع زيادة المخاطر اواللايقين وبغض النظر عن حجم الثروة فان الادخار الوقائي امر لا بد منه .(Hurst , et al , 2005,1-33)

الاتجاه الثاني– الآراء التي تؤكد على العلاقة السلبية.

بعد عرض اهم افكار و آراء الاتجاه الاول الذي يوضح العلاقة الايجابية بين حالة عدم الاستقرار او اللايقين في عوائد الصادرات الاولية والنمو الاقتصادي، هناك آراء حول العلاقة السلبية بين حالة عدم الاستقرار والنمو الاقتصادي ، وسيتم عرض هذه الآراء وكما يأتي :

ان حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرت الاولية تؤدي الى تدهور العوائد المستحصلة من قطاع الصادرات الاولية ، و من ثم انخفاض الدخل الحقيقي لهذه البلدان في المدى الطويل ، وتؤكد النظرية الاقتصادية على ان حالة عدم استقرار عوائد الصادرات تؤثر مباشرة على الدخل القومي ، والسبب هو ان البلدان النامية تعتمد بشكل كبير على العوائد المستحصلة من قطاع الصادرات الاولية،وان حالة عدم استقرار العوائد في هذا القطاع ستنعكس مباشرة على الايرادات ، التي تعد مصدراً مهماً من مصادر الدخل في البلدان النامية ،وبالتالي سينخفض الدخل القومي في هذه البلدان،ويتلاشى الدور الايجابي للمضاعف ، ومن ثم انخفاض الادخار و الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي(Lim,1974,82) .

يرى انصار هذا الاتجاه ان السوق العالمية للصادرات الاولية هي في الاساس سوق غير مستقرة الى درجة عالية، وهذه الحالة من عدم الاستقرار تعود لأسباب كثيرة ، منها ما يتعلق بجانب الطلب الخارجي على هذه الانواع من المنتجات الاولية، ومنها ما يتعلق بجانب العرض لهذه الصادرات، ومهما يكن الامر، فاننا لا نبحث في الاسباب التي تؤدي الى عدم الاستقرار، وانما نبحث في ادلة وحجج انصار هذا الرأي في توضيح العلاقة السلبية بين حالة عدم الاستقرار في الصادرات الاولية في البلدان النامية والنمو الاقتصادي ، هذا الاتجاه الذي يتبناه مجموعة من الاقتصاديين ، منهم ميردال (Myrdal)الذي يرى ان البلدان النامية التي تعتمد على الصادرات الاولية سوف تواجه حالة التضخم في الاجل الطويل (Myrdal , 1956 ,241) ، وهيرشمان(Hirschman) في دراسته للبلدان النامية اشار الى التأثير السلبي لحالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية على الطاقة الاستيرادية(Hirschman , 1959 , 353) ، في حين بين هيكنز(Higgins) في بحثه عام (1959) الأثر السلبي لحالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات على الدخل القومي في البلدان النامية (Higgins , 1959 , 544) وغيرهم من الاقتصاديين ،امثال ماسيل (Massell) (Massell ,1964 ,47) ، و ماك بين(MacBean) (MacBean , 1966 ,9) ،الذين قاموا كل على حدة بدراسة وتحليل العلاقة بين حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية ، والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال الأثر السلبي لحالة عدم الاستقرار هذه على الناتج القومي الاجمالي في البلدان النامية ، وكذلك تسجاي(Tsegaye) الذي أوضح هذه العلاقة السلبية من خلال التأثير السلبي لحالة عدم الاستقرار على الرصيد الموجود من العملة الاجنبية لدى البلدان النامية، التي هي ضرورية لدعم النمو الاقتصادي من خلال شراء السلع الرأسمالية(Tsegaye , 1987 ,12) .

وهناك من يرى ان تفسير العلاقة الايجابية بين حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية و النمو الاقتصادي في فرضية الدخل الدائم ، هي مسألة غير واقعية ، و قد اجريت في التسعينات من القرن الماضي عدد من الدراسات التي تؤيد ذلك ، مثل دراسة كارول و ويل (Carroll and Weil) التي اختبرت العلاقة بين نمو الدخل ومعدلات الادخار لمجموعة من البلدان النامية ،ووجدا ، ان النمو قد يسبب الادخار، ولكن الادخار ليس بالضرورة يسبب النمو الاقتصادي ، وكذلك ناقشا عدم امكانية تفسير هذه

الإجراءات الوقائية من خلال متغير الاستهلاك في فرضية الدخل الدائم، وذلك لعدم استجابة سلوك الاستهلاك والادخار لمثل هذه الإجراءات الوقائية (Carroll & Weil, 1993 , 133-192) .

لقد عدتْ حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية مشكلة من قبل انصار هذا الاتجاه (الاتجاه السلبي) ، اذ يرون حقيقة ما تعانيه البلدان النامية من حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية ، بحيث اصبحت هذه الحالة صفة لاقتصاديات البلدان النامية ، وذلك نتيجة اعتماد هذه البلدان بشكل كبير على عوائد الصادرات الاولية ، حتى انها (حالة عدم الاستقرار عوائد الصادرات الاولية) تعد في اغلب الاحيان السبب الرئيس في اعاقة الخطط التنموية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية (حمادي ، ١٩٩٦، ٢٥) .

كما يرى اصحاب هذا الاتجاه ان العلاقة بين حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية والادخار المحلي هي علاقة سلبية ، كون حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية تمثل حالة من اللايقين، فهو(اللايقين) يؤدي الى تحجيم او عدم تشجيع الاستثمار، الامر الذي يجعل المدخرين يفقدون المبرر لامتناعهم عن الاستهلاك الحالي، مما يؤدي الى تقليل اوتخفيض معدلات الادخار ومن ثم يؤدي الى انخفاض معدلات الاستثمار المحلي، وبالتالي يؤثر سلبياً على معدلات النمو الاقتصادي (حمادي، 165-155,1996) ، وقد اكدت الدراسات الصادرة عن المنظمات العالمية على هذه الحقيقة ، إذ بينت هذه الدراسات ان اتجاه معدلات الادخار في معظم البلدان النامية كانت تميل نحو الانخفاض خلال المدة (١٩٧٠-٢٠٠٤) ، ويمكن ملاحظة ذلك في الشكل (١) الذي يبين اتجاه معدلات الادخار في البلدان النامية نسبة الى الادخار العالمي.

وفي دراسة لـ ديبيندرون سينها (Dipendron Sinha) عام 1999 لـ(**8**) بلدان نامية في قارة آسيا هي (سريلانكا و الفلبين و ماليزيا و اليابان و كوريا الجنوبية و ماينيمار و باكستان و تايلاند) ، وجد ان العلاقة بين حالة عدم الاستقرار و النمو الاقتصادي هي سلبية في (سريلانكا و الفلبين و ماليزيا و اليابان) ، وان هذه العلاقة في مجموعة اخرى من البلدان النامية هي ايجابية في (كوريا الجنوبية ، ماينيمار و باكستان و تايلاند) ، واضافت دراسة (Sinha) انه اذا كان تأثير حالة عدم الاستقرار على النمو الاقتصادي سلبيا ، عندئذ ستضطر حكومات البلدان النامية الى اللجوءلطلب القروض الخارجية لتغطية النقص الحاصل في رؤوس الاموال، او جذب استثمارات اجنبية ، واوضحت

شكل -١-

هذه الدراسة ان التأثير سينعكس سلبيا على الدخل القومي (Sinha,1999,1-13) ، ومن ثم على النمو الاقتصادي .

ان حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية التي تنتج عن عدم استقرار الاسعار لهذه الصادرات في الاسواق الدولية ، سيكون لها آثار غير مرغوبة على قدرات وامكانيات البلدان النامية، وكل بلد في ضوء

درجة اعتماده على هذا القطاع ، وهذا ما ظهر بوضوح في بيانات و احصائيات الامم المتحدة ،إذ تشير هذه الاحصائيات للمدة (١٩٨٨-٢٠٠٤) الى حركة الاسعار المفاجئة لكل المنتجات الاولية وتاثيرها على عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية ، و من ثم تأثيرها السلبي على اقتصاديات البلدان النامية (UNCTAD , 439 , 2005) ، ان ضعف القدرات المحلية وبخاصة في مجال تصنيع السلع الرأسمالية التي هي في امس الحاجة اليها لدعم النمو الاقتصادي ناتج عن حالة عدم الاستقرار ، التي تؤثر في امكانية البلدان النامية على شراء هذه السلع (الرأسمالية) ، فتصبح هذه الحالة عائقا امام النمو الاقتصادي (Den Berg, 2001, 324-333) .

ان عدم استقرار اسعار وعوائد الصادرات الاولية يزيد الوضع الاقتصادي سوءا في البلدان النامية، اذ ان هذه الحالة (اللاستقرار في العوائد) تزيد الامورالاقتصادية صعوبة في البلدان النامية وتخلق عوائق جديدة امام تحقيق معدلات الاستثمار المحلية ، بعبارة اخرى فان حالة عدم الاستقرار تزيد من اللايقين و تؤثر في معدلات الادخار و الاستثمار بالاتجاه السلبي ،لان حالة عدم الاستقرار(اللايقين) تقلل من عوامل تحفيز الادخار والاستثمار ،بسبب توقعات غير ايجابية حول مستقبل الاسعار و عوئد الصادرات الاولية حتى في وجود الادخار فان المدخرين لايجدون اي مبرر لزيادة الاستثمارات في ظل حالة عدم الاستقرار وترجيح حدوث صدمات مفاجئة في اسعار و عوائد الصادرات الاولية.

وفي عام 2003 نشرت منظمة الامم المتحدة تقريرا حول الاسعار القياسية للصادرات الاولية و الصناعية ،ولوحظ أن هناك تدهوراً او انخفاضاً في الاسعار القياسية للصادرات الاولية في البلدان النامية بنسبة حوالي (53 %) خلال مدة (1997-2001) مقارنة باسعار الصادرات من السلع المصنعة للبلدان الصناعية ،اذ فقدت المنتجات الاولية (الصادرات الاولية) اكثر من نصف قوتها الشرائية (UNCTAD , 2003 ,1-53) .

لقد ساد الاعتقاد بين معظم الاقتصاديين ان الصادرات الاولية للبلدان النامية تتعرض الى حالة عدم الاستقرار ، وهذه الحالة تترك انعكاسات سلبية على اقتصاديات البلدان النامية ، وتجعل هذه البلدان غير قادرة على تحقيق معدلات النمو المطلوبة ، حيث بينت عدد من الدراسات ان الاعتماد الكبير للبلدان النامية على عوائد الصادرات الاولية في تجارتها الخارجية هو السبب الرئيس في خلق مثل هذه الحالة من اللاستقرار ، و اوضحت هذه الدراسات ان حصة الصادرات الاولية للبلدان النامية في التجارة الدولية قد انخفضت بسبب استمرار حالة عدم استقرار في هذه العوائد ، مما تترتب عليها آثار سلبية على اقتصاديات هذه البلدان ، كما اكدت هذه الدراسات ان استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية و المالية في البلدان النامية ، نتيجة حالة عدم الاستقرار جعلت هذه البلدان عاجزة عن مواجهة القيود والاعباء التي فرضتها عليها المستجدات على المستوى المحلي و العالمي ، مثل اعباء سداد الديون المتراكمة من القروض الخارجية ،وعدم قدرتها على مواجهة عدم الاستقرار في السوق الدولية بسبب عدم التنوع في هيكل صادراتها ، واعتمادها على نوع او انواع محدودة من المنتجات الاولية، وبينت دراسته ان من بين (23) بلداً نامياً في

افريقيا يعاني من عجز في الحساب الجاري ، ولايستطيع تخفيض هذا العجز ،بسبب حالة عدم الاستقرار و التدهور المستمر في اسعار وعوائد الصادرات الاولية ، إذ ادت حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية الى خلق عدم استقرار في اسعار المنتجات في الاسواق المحلية ، ومع هذا اللاستقرار سوف تتغير مستويات الطلب المحلي ، ويرافقه مستويات الاسعار (Panlo, 2004 ,1-13)، ومع استمرار هذه الحالة ،فان اقتصاديات هذه البلدان سوف تواجه حالة التضخم في الاجل الطويل(Myrdal,1956,241)، وفي حالات التضخم فان الانفاق الحكومي الاستهلاكي يميل نحو الارتفاع ، بسبب ارتفاع مستويات الاسعار ، مما يؤدي الى انخفاض معدلات الادخار ،ومن ثم انخفاض الاستثمار ، ولم تستطع هذه البلدان تحقيق معدل نمو اقتصادي ملحوظ .

ان استمرار حالة عدم الاستقرار لعوائد الصادرات الاولية يعزز الاتجاه الذي يرى ان العلاقة سلبية بين حالة عدم الاستقرار و النمو الاقتصادي ، لقد اوضحت عدد من الدراسات الحديثة ان تراجع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية سببه عدم الاستقرار في عوائد صادراتها الاولية ، ولم تتمكن هذه البلدان اضافة أي شيء جديد على الرفاهية الاقتصادية في هذه البلدان مع استمرار هذه الحالة (الامم المتحدة ،2006, 1-13)، لأن معظم النشاطات الاقتصادية في البلدان النامية تعتمد على ما يتم الحصول عليه من هذا القطاع (قطاع الصادرات الاولية) ، ومع انخفاض عوائد هذا القطاع والدخل القومي فان النشاطات الاقتصادية تتجه نحو الانكماش، وينتج عن هذه الحالة زيادة معدلات البطالة (Higgins , 1959,544) ، مما يؤدي الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي .

و يرى عدد من الاقتصاديين انه في ظل اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي ، فان حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية قد تخلق مشكلات ذات تأثير سلبي كبير على الاقتصاديات النامية ، لأن التأثير الاكبر لحالة عدم الاستقرار سيكون على المصادر المالية لهذه البلدان ، وفي هذه الحالة تحاول البلدان النامية تعويض هذا النقص في عوائد الصادرات الاوليةمن خلال اللجوء الى سحب مما تمتلك من احتياطات الذهب والعملة الاجنبية ،او الاستعانة
بالقروض الخارجية ، كما فعلت عدد من البلدان النامية وذلك من اجل تلبية مستلزماتها من السلع الرأسمالية والوسيطة الضرورية لدعم النمو والتنمية الاقتصادية ، وهذه الاجراءات تسبب ضغوطاً كبيرة على موازين المدفوعات (Cecchetti, et al , 2006 , 1-32)،وتؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في هذه البلدان ، وعليه ففي ظل حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية للبلدان النامية ، فان معدلات الادخار والاستثمار سوف تتراجع ، لأن نمو الدخل سيكون دون المستوى المطلوب في هذه البلدان ، ولايحفز على زيادة الادخار ،لأن تحقيق الاهداف التنموية يرتبط بصورة مباشرة بزيادة الاستثمارات ، و الوصول الى الرفاهية الاقتصادية ، فضلاً عن التأثير السلبي لحالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات على الدخل والذي يظهر تاثيره بشكل واضح على الطاقة الاستيرادية للبلدان النامية ، وذلك لأن هذه البلدان تعتمد على عوائد الصادرات الاولية،

لتوفير ماهو ضروري من استيرادات السلع الرأسمالية و الوسيطة لزيادة النمو الاقتصادي (UNCTAD, 2006 ,1-10) .

ان الأداء الضعيف لقطاع الصادرات الاولية في البلدان النامية وعدم امكانيته رفع معدلات النمو الاقتصادي ، يعود الى التأثيرات السلبية لحالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية على اقتصاديات هذه البلدان ، ويتوقع عدد من الاقتصاديين تدهور معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير في عام 2006 في هذه البلدان ، وذلك بسبب عدم استقرار اسعار وعوائد الصادرات الاولية متأثرة بزيادة اسعارالسلع الصناعية والمنتجات النفطية التي شهدت تقلبات حادة جداً وغير متوقعة في الآونة الاخيرة (UNCTAD , 2005 ,1-5)، مما ادى الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

وفي السنوات الاخيرة اصابت معظم البلدان النامية موجة من القلق ازاء التوقعات السلبية حول استمرار تدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي نتيجة حالة عدم الاستقرار في عوائد هذه الصادرات، إذ انخفضت عوائد معظم البلدان النامية ما عدا البلدان النفطية، الى مستويات متدنية جدا ، و نتيجة لذلك زادت اعباء سداد الديون و القروض الخارجية على هذه البلدان ، وتعرضت موازين مدفوعاتها الخارجية الى عجز مستمر (UNCTAD , 2006 , 1-35) ،و على الرغم من اهمية التجارة في تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاديات النامية ، الا ان البلدان النامية لم تكن لديها استراتيجيات بعيدة المدى لتفادي الوقوع في الازمات الاقتصادية و المالية ، في حالة حدوث عدم الاستقرار في المصادر التي تعتمد عليها في تمويل نشاطاتها الاقتصادية ، وخاصة ان هذه البلدان تعتمد على عوائد الصادرات الاولية المستحصلة من عدد محدود من المنتجات الاولية ، و غالبا ما يكون الطلب عليها ضعيفاً جداً في الاسواق الدولية (UNCTAD , 2005 ,1-77) .

مما تقدم يتضح ان هناك رأيين متعارضين حول أثر عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية على النمو الاقتصادي ، يدعي اصحاب الرأي الاول ان حالة عدم استقرار في عوائد الصادرات الاولية لها اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في حين يدعي انصار الرأي الآخر ان حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي ، وان هذه الدراسة تتبنى الرأي الاخير ، اي ان لحالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي في البلدان النامية .

بعد ان تم عرض الاطار النظري لمشكلة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية للبلدان النامية ، فان هدف الدراسة يتطلب تقديم الاطار النظري للمشكلة الثانية من المشكلات التي تتعرض لها صادرات المواد الاولية في التجارة الخارجية ، وهي مشكلة تدهور نسب التبادل التجاري لهذه الصادرات وهذا ما سيتم عرضه في المبحث الآتي :-

المبحث الثاني: علاقة نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية بالنمو الاقتصادي.

ومنذ دراسة (بربيش– سنجر) وحتى الوقت الحاضر فقد ركزت معظم الدراسات على اختلاف اتجاه الاسعار بين المنتجات الاولية والصناعية في الاجل الطويل، فاسعار المنتجات الاولية تنخفض بمعدل اكبر نسبة الى اسعار السلع الصناعية، و ان البلدان التي تتخصص بالانتاج الاولي يلاحظ حصول تدهور في نسب تبادلها التجاري.

ان دراسة سبراوس (Spraos) عام 1983 تؤكد على الاثار الايجابية للتحسن في نسب التبادل التجاري من خلال زيادة الانتاجية وزيادة الاجور، والاثر السلبي لتدهور هذه النسب في انخفاض الانتاجية والاجور في البلدان النامية (Spraos , 1983 , 28-37) .

كما يرى كوزنتس (Kuzenets) في دراسته للبلدان النامية ان تحسن نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية يؤثر ايجابياً على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، و تدهورها سيؤثر سلبياً على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، مثل الاستهلاك ومعدلات الادخار والاستثمار، ومن ثمة ينعكس هذا الاثر على تراجع معدلات النمو الاقتصادي (كوزنتس، 1985 ,169-2).

لقد تضررت معظم البلدان النامية المصدرة للمنتجات الاولية، نتيجة التدهور في نسب تبادلها التجاري وربحت بلدان اخرى، نتيجة التحسن في نسب تبادلها التجاري، اذ يرى عدد من الاقتصادين ان حالة تدهور في نسب التبادل التجاري في البلدان النامية تؤدي الى التدهور في الميزان التجاري، ومن ثم انخفاض معدلات الادخار المحلي،وبالتالي ينعكس ذلك على النمو الاقتصادي (Fry , 1986 , 57-73)، ففي عام (1985)استخدم تورستين (Torsten) وسفينسون (Svensson) أنموذج (Over Lapping – Generations) في اثبات الاستجابة المباشرة في معدلات الادخار والاستثمار للتغيرات التي تحصل في نسب التبادل التجاري، وناقشا هذه الاستجابة وما فيها من الغموض، وذلك لان هذه الاستجابة تعتمد على نوع الظروف ودرجة التغير، اذ لاحظا أن هناك تغيراً مؤقتاً وتغيراً دائمياً في نسب التبادل التجاري (Fry, 1986 , 57-73).

ويعتقد معظم الاقتصاديين بان الاثر يبدأ من خلال توضيح العلاقة الموجودة بين اسعار الصادرات واسعار الاستيرادات، فاذا كانت اسعار الاستيرادات اعلى من اسعار الصادرات، يعني انه هناك حالة تدهور في نسب التبادل التجاري، وهذا ما يلاحظ بالنسبة لأسعار الصادرات الاولية للبلدان النامية، وان هذا التدهور يؤدي الى عرقلة تنفيذ الخطط التنموية في هذه البلدان، الذي له مضامين اقتصادية بالغة الخطورة في تأثيراتها السلبية على النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية لتلك البلدان (الحسناوي،73,1986) .

و قد يحصل تحسن ملحوظ في الدخل و الادخار و معدلات الاستثمار و عدد من المتغيرات الاقتصادية في عدد من البلدان النامية ، وذلك نتيجة حدوث تحسن في نسب تبادلها التجاري ، وفي هذا المجال يرى عدد من الاقتصاديين امثال موريس (Maurice) ان حالة التدهور في نسب التبادل التجاري قد

لا تستمرعلى المدى الطويل ، ومن الممكن ان تتحسن هذه النسب، وبذلك تتحسن وتزداد معدلات الادخار والاستثمار، ومن ثم تزداد معدلات النمو الاقتصادي (Fry, J . ,1986 ,57-73) .

ان تحيز النمو في البلدان النامية لانتاج عدد محدد من المنتجات الاولية، وعدم قدرتها على تنويع انتاجها ، يؤدي الى استمرار تدهور نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية فيها ، وانخفاض عوائدها ، ويجعل محاولات تحقيق النمو محصورة في هذا القطاع ، وعدم امكانيتها التوسع الى بقية القطاعات الاخرى ، وهذا ما يطلق عليه بالنمو المفقر ، وقد تم توضيح ذلك سابقاً ويعني ببساطة وجود نمو بطيء منحاز نحو قطاع معين مع انخفاض مستويات الرفاهية وعدم تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي (Grilli, et al , 1988 , 20-23) .

لقد بينت دراسة (بريبش – سنجر) ان التدهور في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، كما بين كل من كارك اتشر و وجون ستاتنر، ان حدوث حالة التدهور في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في البلدان النامية، تؤدي الى انخفاض وتدهور العوائد المستحصلة من هذه الصادرات في الاسواق الخارجية ، وبما ان الصادرات الاولية هي
المورد الاساس من بين المصادر الاخرى القليلة، في تمويل المشاريع والقطاعات الاقتصادية المختلفة في البلدان النامية، فان هذا الانخفاض في العوائد سيؤدي الى انخفاض احتياطيات البلدان النامية من العملة الاجنبية، التي هي ضرورية لهذه البلدان لشراء السلع الرأسمالية و الوسيطة، ذات الدورالفاعل في النمو الاقتصادي(كارل اتيشر وجون ستاتنر، 1989 , 70-72).

بينما نلاحظ ان كل من مكليود و بازو (Mcleod & Basu) في دراستهما عام 1992 لـ(12) بلدا ناميا من امريكا اللاتينية حول علاقة استيراد مدخلات الانتاج بكفاءة الانتاج وتكاليفه،فوجدا ان هبوط او تدهور اسعار الصادرات تجعل الانتاج اكثر كلفة، ويؤدي الى انخفاض الانتاج، واكدا على ان تدهور نسب التبادل التجاري حتى اذا كان متوقعا فانه قد يخلق تاثيرا سلبيا ملحوظا على الانتاج.

وهناك من يرى بان العلاقة بين اتجاهات نسب التبادل التجاري والنمو الاقتصادي تعتمد على فعالية الانتاجية للمصادر الطبيعية (الموارد الطبيعية)، وهم يدافعون عن رأيهم هنا بتفسير الاثر الايجابي للانتاجية الكبيرة للسلع الصناعية مقابل الاثر السلبي للإنتاجية المتدنية للمنتجات الأولية في البلدان النامية، وذلك بسبب ضعف القدرة المحلية على الإنتاج في البلدان النامية، حتى إن عناصر الإنتاج في هذه البلدان لا تحقق سوى معدلات منخفضة من الإنتاجية (Tornell & Velasco , 1992 , 31-120).

فمنذ الخمسينات من القرن المنصرم كانت بداية ظهور دراسات تؤكد على وجود العلاقة السلبية بين تدهور نسب التبادل التجاري والنمو الاقتصادي، إذ اكدت تلك الدراسات على ان استمرار حالة التدهور في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية ، تنعكس باثارها السلبية على انخفاض حجم العوائد الاجمالية للصادرات الاولية وكذلك انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وارتفاع تكاليف الاستيراد ومن ثم تراجع معدلات النمو الاقتصادي (Lipesey, 1994, 1-32).

ان عملية تراكم رأس المال (Capital Accumulation) تُعَد بحد ذاتها العنصر الفعال والمحرك الأساس في إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية التي تعاني من مشكلات التخلف اوتدني الدخل والادخار والاستثمار، وتغيرها إلى اقتصاد بإمكانه الاعتماد على عناصره المحلية لإجراء تغيرات تحفز القطاعات الاقتصادية نحو تحقيق الخطط التنموية المستهدفة في البلدان النامية (ألنجفي، 1992,85-92)، وتعد حالة التدهور في نسب التبادل التجاري للصادرات الأولية في البلدان النامية، مشكلة من المشكلات في هذه البلدان التي تخلق حالة من التشويه للنمو الحقيقي الفعال والمطلوب في البلدان المذكورة والتي تفتقر إلى متطلبات النمو الحقيقي، فضلاً عما تعانيه هذه البلدان من مشكلات أخرى، وعلى الرغم من أهمية ودور تراكم رأس المال في تحقيق تغيرات هيكلية وتحريك الاقتصاديات النامية نحو تحقيق معدلات نمو عالية، إلا انه من الصعوبة بمكان في ظل تدهور نسب التبادل التجاري في هذه البلدان تفعيل عناصر وآليات تراكم رأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي ، وذلك نتيجة اعتماد هذه البلدان على عوائد الصادرات الأولية، وما يواجه هذه الصادرات من مشكلات في أسعارها وتدهور نسب تبادلها التجاري وعوائدها اللامستقرة (Hyman , 1994 , 485-486).

وتبين ادبيات التجارة الخارجية ان التخصص في الانتاج الاولي(الصادرات من السلع و المنتجات الاولية) ، وتصديره، قد يؤدي في بعض الاحيان الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة،او بعبارة اخرى لا يحفز الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية ، لذلك يلاحظ ان اغلب البلدان النامية المنتجة والمصدرة بشكل كبير للمنتجات الاولية تعاني من عدم امكانية تحقيق نمو اقتصادي عال، وفي بعض الادبيات الاقتصادية تسمى هذه الحالة بالنمو المفقر او المعوق (Immizerising Growth) على حد تعبير بكواتي (Bahgwati) ، الذي يعني التحيز (Bias) بالنمو الاقتصادي نحو انتاج سلعة معينة ، او عدد محدود من السلع والمنتجات الاولية ، التي لاتستطيع منافسة السلع الصناعية ذات الكفاءة و الجودة العالية هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان عدم تكامل هيكل المؤسسات الاقتصادية و المالية ، والمصادر الداخلية للبلدان النامية من الدخل ومعدلات الادخار و الاستثمار وتراكم رأس المال تصبح عائقا للتوسع والتنويع (Diversification) في صادرات هذه البلدان ولايستطيع قطاع التصدير تحقيق نمو اقتصادي حقيقي وملحوظ (نايف ، ١٩٩٤ ، ١٥) .

كما اختبر رامي و رامي (Ramey&Ramey) في دراستهما عام 1995، التقلبات في الاقتصاد الكلي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام بيانات لـ(92) بلداً نامياً ومتقدماً، و للمدة (1985-1962)، فوجدا أن الإنفاق الحكومي والتقلبات في الاقتصاد الكلي بينهما علاقة عكسية ، وفسر هذه العلاقة بتأثير حالة التقلبات على تدهور نسب التبادل التجاري ،ومن ثم التأثير السلبي لتدهور نسب التبادل التجاري على الانفاق الحكومي (تنخفض الايرادات الحكومية نتيجة التدهور في نسب التبادل التجاري ، ومن ثم تنخفض معدلات الادخار و الاستثمار) ، وهذا يعني إن البلدان النامية في حالة حدوث تدهور حاد في

نسب التبادل التجاري ،فان الاستثمار المحلي سوف يتأثر ويستجيب لمثل هذا التدهور ويحقق معدلات متدنية من النمو الاقتصادي (Ramey & Ramey , 1995 ,1-25).

ومن الممكن تحديد مجموعة من المتغيرات التي تتأثر بحالة التدهور الحاصل في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية، ومن هذه المتغيرات الانتاج والانتاجية في قطاع المنتجات الاولية (النجفي، 92,1992) ، وكذلك معدلات الادخار المحلي والاستثمار القومي (Todaro , 2000,466)، والحساب الجاري والطاقة الاستيرادية (Fry, 1986 , 57-73) وتستجيب معدلات البطالة ايضا لهذه الحالة (Harcourt ,1996, 156-165).

ولقد أظهرت عدد من الدراسات الاقتصادية حول مجموعة من البلدان الأسيوية وبلدان أمريكا اللاتينية وعدد من بلدان الشرق الأوسط، والبلدان الأوروبية، ان ازدياد حالة التدهور في نسب التبادل التجاري يرتبط بالانخفاض في معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، وركزت هذه الدراسات على اهم المتغيرات التي تتاثر وتستجيب لهذا التدهور وهي معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، إذ ناقش اجينكرين (Eichengreen) تجربة عدد من البلدان النامية في انتقال واتجاه تدفقات رأس المال بحدة نتيجة تدهور في نسب التبادل التجاري قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، وقد لاحظ التأثير السلبي لهذا التدهور ودوره في تقليل عوائد الصادرات الاولية،و ان هذه التدفقات (التدفقات الخارجية) في رأس المال قد تتراجع عندما يصبح العائد اقل ، وكذلك اوضحت هذه الدراسات ان التحسن في نسب التبادل التجاري يقود الى تحقيق مستويات عالية من الاستثمار، و بالتالي في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ، بينما التدهور الحاد في نسب التبادل التجاري يؤدي الى تقليل الاستثمار، وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي ، كما ان معدلات الاستثمار تعد اهم المتغيرات التي تتأثر بحالة التدهور التي تحصل في نسب التبادل التجاري للصاردات الاولية ومن ثم ينعكس ذلك على معدلات النمو الاقتصادي (Eichengreen , 1996 , 1-35).

كما وجد ميندوزا (Mendosa) 1997 في أنموذجه لتفسير النمو الاقتصادي، ان تدهور نسب التبادل التجاري بإمكانها أن تؤثر باتجاه معاكس (سلبي) على كل من معدلات الادخار ومعدلات النمو الاقتصادي، وقد قام بتطوير أنموذج آخر حاول فيه تفسير معدلات النمو في الاستهلاك إذ لاحظ ان هذه المعدلات تزداد مع زيادة الدخل الناتج عن التحسن في نسب التبادل التجاري ، وكذلك اوضح ان انخفاض حالة التدهور في نسب التبادل التجاري يؤثر ايجابيا على مستويات الدخل، ويضيف (Mendosa) ان تحليل بيانات لـ(40) بلدا ناميا ومتطورا يدعم الرأي القائل بان حالة التدهور في نسب التبادل التجاري يفسر تقريبا نصف التغير الحاصل في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي لهذه البلدان كمؤشر اقتصادي فعال(Mendosa,1997,50-323)، وفي دراسة لـ ميندوزا (Mendosa) في العام نفسه حول العلاقة بين نسب التبادل التجاري والنمو الاقتصادي، بين فيها ان التحسن الحاصل في نسب التبادل التجاري نتيجة ارتفاع اسعار الصادرات الاولية، يؤدي الى ارتفاع عوائد هذه الصادرات، ومن ثم ارتفاع معدلات الاستثمار

في قطاع الصادرات، او بعبارة اخرى ان التحسن في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية يؤدي الى تحسين عمليات التوسيع في تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، وباستخدام بيانات لـ(9) بلدان صناعية ولـ(31) بلدا ناميا للمدة (1970 – 1991) وجد ان أية زيادة في نمو نسب التبادل التجاري، ولو بنسبة (1%) ، تؤدي الى زيادة الاستهلاك بنسبة 0.2% ، واعتمد ميندوزا في دراسته هذه على (متغير) نمو الاستهلاك كمؤشر لتحسن الرفاهية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي (Mendosa , 1997 ,32-56).

ان التغيرات التي تحصل في اسعار المنتجات الاولية (الصادرات الاولية) للبلدان النامية، تجلب معها تغيرات في كميات هذه الصادرات في الاسواق الخارجية، والكميات الكلية لحجم عوائد الصادرات الاولية لا تعتمد فقط على الكميات التي تباع من هذه الصادرات في الاسواق العالمية ، بل على الاسعار التي تدفع مقابل هذه الكميات من الصادرات ، اذ ان انخفاض اسعار هذه الصادرات، يعني على البلدان النامية بيع كميات اكبر من الصادرات الاولية ، لكي تحصل او تحافظ على مقدار معين من العوائد ، وكذلك لكي تحافظ على مقدار الطاقة الاستيرادية لها، التي تعتمد على العوائد المستحصلة من قطاع الصادرات الاولية(Dunn&Ingram,1999,224).

ويرى ديتون (Deaton) ان تحسن نسب التبادل التجاري لعدد من البلدان النامية ، نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الاولية بنسبة (12%)، قد أضاف 1.8 نقطة في الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان وبالتالي فان الدخل والادخار يزداد، ومن ثم تزداد معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويضيف ديتون (Deaton) ان هذه الزيادة في الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الأولية وتحسن نسب التبادل التجاري تؤثر مباشرة على الاستثمار، وان حصول تدهور في اسعار ونسب التبادل التجاري للمنتجات الاولية تخلق تقلبات حادة في معدلات الاستثمار (Deaton , 1999 , 23-40).

وتبين بعض الدراسات الحديثة حول الصادرات الاولية ، ان حالة التدهور قد تستمر لمدة طويلة ، اذ قام كل من سابسفورد و بلوج (Bloch & Sapsford) عام ٢٠٠٠ بدراسة حول البلدان النامية من خلال تطوير أنموذج يحتوي على بيانات عن اسعار المنتجات الاولية، ولاحظا ان اسعار المنتجات الاولية تميل نحو الانخفاض والتدهور الكبير في الاجل الطويل، مقارنة بالسلع الصناعية في البلدان المتقدمة (Bloch & Sapsford , 2000,81-86).

لقد كان لنشر أفكار لـ(سنجر – بريبش) في الخمسينات وحتى الآونة الأخيرة حول مستقبل الصادرات الأولية للبلدان النامية، والتدهور المستمر لنسب التبادل التجاري لهذه الصادرات، أثار سلبية على تدفق رأس المال إلى البلدان الفقيرة التي هي في بداية مراحلها التنموية ، وفي أمس الحاجة لهذه الأموال في تلبية المستلزمات الضرورية من السلع الرأسمالية، التي لها اثار ايجابية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل (Todaro , 2000 , 467)،ومنذ ان نشر بريبش(Prebisch) مقالته الشهيرة عام 1950 حول الاثر الكبير لتدهور نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية على معدلات رأس المال ومن ثم على النمو الاقتصادي، وحتى العقود الاخيرة بدأ الاقتصاديون يهتمون بهذه المشكلة لمعرفة اتجاهات وتأثير هذه المشكلة على النمو

الاقتصادي، وذلك من خلال نظريات النمو ونظريات العمالة وبيانات حول التقلبات الحاصلة في الاقتصاد الكلي(مجيد، ١٩٨٦، ٢٥-٢٦)، وبشكل خاص الحركات المفاجئة وغير المتوقعة في التجارة، وتأثيرها في بناء العلاقة بين حالة التدهور في نسب التبادل التجاري والنمو الاقتصادي ، كما فعل سنجر في تحليله لهذه العلاقة ، اذ بين ان التدهور في نسب التبادل التجاري له أثر سلبي على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي من خلال انخفاض معدلات الاستثمار (Den Berg, 2001, 324-328).

ومن الدراسات الاخرى الحديثة التي تنبأت بالعلاقة السلبية بين تدهور نسب التبادل التجاري والنمو الاقتصادي ولكن بطريقة مختلفة عن غيرها،هي دراسة دوندراو و ساجز و جيفير ، إذ قام كل من دوندراو (Dondraw) وساجز (Sachs) وجيفير (Jeffer) ، بدراسة حول البلدان النامية والمتقدمة للمدة (١٩٩٥-٢٠٠١)، ولاحظوا ، انه على الرغم من امتلاك البلدان النامية ثروة طبيعية ضخمة(اغلب البلدان النامية تمتلك موارد طبيعية هائلة) ولكنها تحقق نمواً بطيئاً ، مقارنة بالبلدان التي لا تمتلك مصادر طبيعية كبيرة ، ولكن حققت تحسنا كبيرا في نسب التبادل التجاري ، وبالتالي تحسنت لديها معدلات النمو الاقتصادي ، لذلك يؤكد الكثير من الاقتصاديين ان تخصص البلدان النامية بالانتاج الاولي هو العامل الاساس في تدهور نسب تبادلها التجاري و تحقيق معدل متدني للنمو الاقتصادي، كون هذه البلدان لم تتمكن من ايجاد تكنلوجيا محلية قادرة على تحفيزو نمو الصناعة المحلية .

وفي عام 2001 قام كل من كوز وريزمان (Kose & Riezman) ببناء أنموذج يوضحان فيه آلية اوديناميكية اقتصاد يتكون من قطاعين في بلد افريقي صغير ومفتوح على العالم الخارجي ، واوضحت هذه الدراسة تأثيراً سلبياً لحالة التدهور في نسب التبادل التجاري للصادرات مباشرة على الانتاج، وبخاصة عندما يقوم هذا البلد باستيراد عدد من مستلزمات الانتاج ، وقد احتسبا التغيرات التي تحصل في الانتاج ، فوجداها حوالي (45%) في الانتاج وفي الاستثمار حوالي (86%)، نتيجة تدهور نسب التبادل التجاري (Kose & Riezman, 2001 ,55-80).

وفي دراسة لـ بليني و جرينواي (Bleany & Greanaway) عام2001 استخدما الأنموذج الذي استخدمه مينذوزا (Mendoza) في تحليل الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في عينة مكونة من (14) بلدا في الصحراء الغربية وللمدة (1980-1995) فوجدا ان نمو معدلات الاستثمار ونمو معدلات النمو الاقتصادي تزداد مع تحسن نسب التبادل التجاري (Bleany & Greanway , 2001 ,491-500).

كما حصل كل من ميشيل و ديفيد (Michael & David) عام 2001 على النتائج نفسها في دراسة لـ(14) بلدا افريقيا، إذ وجدا ان كل من معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي يزداد عندما يكون هناك تحسن في نسب التبادل التجاري، وهذه الدراسة اوضحت نقطة مهمة وهي العلاقة السلبية بين حالة التدهور في نسب التبادل التجاري والنمو الاقتصادي، فضلا عن ذلك فان نتائج هذه الدراسات على البلدان النامية تؤكد على ان معدل الاستثمار غالباً ما يتأتى من مصادر خارجية وليست محلية، وذلك بسبب حصول

تدهور في العوائد والدخل وتراكم رأس المال المحلي، نتيجة تدهور نسب التبادل التجاري لهذه البلدان (Blattman & et al , 2003 , 7).

إن عدداً من الاقتصاديين يتنبأون بوجود العلاقة الايجابية بين التحسن في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية والنمو الاقتصادي، إذ لاحظوا أن الزيادة أو التحسن في هذه النسب، بإمكانها أن تؤدي إلى تحسين وزيادة تراكم رأس المال في الأجل الطويل، كما ان هناك دراسات تجريبية حديثة تؤيد هذا الرأي، إذ وجد كل من ديتون و رونالد (Deaton & Ronald) في دراستهما لمجموعة من البلدان النامية الافريقية المختلفة عام (١٩٩٦) أن التدهورفي نسب التبادل التجاري يلعب دورا كبيرا في تدهور الاقتصاد الكلي، (Blattman , 2003 , 3-4) .

في حين يرى هاديس و وليامسون (Hadass ، Williamson) في دراسة لهما عام 2003، أن نسب التبادل التجاري للصادرات قد شهدت تراجعا ملحوظا في المدة (1870– ١٩١٥) في عينة من الصادرات الأولية (Hadass & Williamson , 2003 ,29-56).

ان تراجع مستويات الطلب، تحد من التوسع في الإنتاج والوصول إلى اقتصاديات الحجم الكبير ، او ما يسمى بـ(وفورات الحجم)، وينتج عن ذلك انخفاض معدلات التوظيف (التشغيل)، أي زيادة معدلات البطالة(Harcourt,1996,159)، كما ويمكن القول ان انخفاض تراكم رأس المال الذي سببه انخفاض عوائد قطاع الصادرات الاولية نتيجة تدهور نسب التبادل التجاري لهذه الصادرات ، وعدم اكتمال آليات هذا التراكم ، تؤثر في مجموعة من المتغيرات والنشاطات الاقتصادية التي ترتبط مباشرة بالنمو الاقتصادي (Blattman & et al , 2003 , 1-38) .

ويلاحظ من البيانات الصادرة من الاونكتاد (UNCTAD,2003) ان اغلب البلدان النامية(خاصة الافريقية)التي تعتمد على الصادرات الاولية بشكل كبير، قد سجلت تدهورا كبيرا في نسب تبادلها التجاري مع عدم استقرار ملحوظ في عوائد الصادرات الاولية ، نتيجة عدم استقرار اسعار هذه الصادرات في الاسواق الدولية ، و كان التدهور في نسب التبادل التجاري العامل الرئيس في انخفاض الدخل القومي ومعدلات الادخار و الاستثمار ، ومن ثم زيادة الديون الخارجية واعباء تسديد هذه الديون ، ومن ثمة عرقلة النمو الاقتصادي (UNCTAD , 2003,1-25) ،وبالتمعن في الشكل (٢) يمكن ملاحظة التدهور الحاصل في نسب التبادل التجاري لمجموعة من الصادرات الاولية للبلدان النامية ، كما تبين الاشكال من (٣–٥) ان التقلبات الكبيرة في اسعار مجموعة من الصادرات الاولية لهذه البلدان خلال المدة (1980-2000) ، مثل (الكاكاو ، القهوة ، زيت جوز الهند ، السكر ، القطن ،و الذهب الخام) قد شهدت تراجعا ملحوظا في اسعارها ، وبالتالي فان هذه التقلبات الكبيرة في اسعار الصادرات الاولية سوف تنعكس على نسب التبادل التجاري نحو المزيد من التدهور (UNCTAD , 2003, 17) .

وان ما يلاحظ ومنذ عقود عدة ان اسعار الصادرات الاولية بدت تميل نحو الانخفاض نسبة الى اسعار الاستيرادات (Todaro, 2000, 460)، وهذا يعني زيادة تكاليف الاستيرادات(انخفاض الطاقة

الاستيرادية للبلدان النامية) ،وهذه الحقائق تم توضيحها من قبل مجموعة من الاقتصاديين ومنهم راؤول بريبش (Prebisch) وسنجر(Singer) و ايسترلي (Easterly) وكريمر (Kremer) وسومرس (Summers) وغيرهم،وان اغلب هذه الدراسات بينت الدور السلبي الذي يؤثر فيه تدهور نسب التبادل التجاري للمنتجات الاولية على معدلات الادخار المحلي ومعدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي في البلدان النامية (Blattman & et al, 2004, 1-41).

فعلى الرغم من حصول هذه البلدان على عوائد من قطاع تصدير المنتجات الاولية وتحقيقها للثروة ووصولها الى مستوى معين من الرفاهية ، الا انها لم تستطع التخلص من حالة التدهور في نسب التبادل التجاري لصادراتها الاولية ، ومن المحتمل ان تقود هذه الحالة من التدهور الى انخفاض في صافي الرفاهية لهذه البلدان، مقارنة بالبلدان الصناعية (Salavtor, 2004, 214-216).

وبما إن البلدان النامية تشكل عوائد صادراتها الأولية نسبة عالية من دخلها القومي ، فان أية حالة من التدهور سيكون لها آثار مباشرة على الدخل القومي، وسيكون لمشكلة تدهور نسب التبادل التجاري أثارها على إمكانيات تراكم رأس المال والقدرة الشرائية للبلدان النامية للسلع الرأسمالية اللازمة لدعم النمو الاقتصادي (UNCTAD , 2006 ,1-25) ، وقد بدا واضحا أن نقص هذا العنصر (رأس المال) في البلدان النامية نتيجة نقص نمو معدلات الدخل والادخار تعد العائق الرئيس في عرقلة وعدم تحفيزو تحقيق معدلات نمو ملحوظة (إبراهيم، 2004، 56) ،اذ ان البلدان النامية نتيجة التقلبات وعدم الاستقرار في اسعار صادراتها الاولية، فان التغير يستمر لمدة اطول مقارنة بالبلدان الصناعية التي لاتعتمد على الصادرات الاولية بشكل كبير، ونتيجة لهذه الحالة من عدم الاستقرار يكاد ان يكون التغير دائمياً في البلدان النامية المعتمدة على عوائد الصادرات الاولية ، ويتزامن هذا التغير مع حالة التدهور في نسب التبادل التجاري، إذ تنعكس اثاره بحدة في تراجع معدلات الادخار المحلي، مما يجعل البلدان النامية تلجأ الى القروض الخارجية ، او السحب من احتياطات الذهب والعملات الاجنبية التي لديها ، وفي كلتا الحالتين ستحدث آثار سلبية على معدلات الادخار والاستثمار ومن ثم على معدلات النمو الاقتصادي(Ndulo & Mudenda ,2004 , 274-277) .

شكل ٢-

شکل ۳-

شكل ٤

شكل ٥

ان انخفاض معدلات الادخار المحلي ومن ثم معدلات الاستثمار بشكل ملحوظ ، بدأت بوادرها في بداية الثمانينات ، إذ تشير بيانات عن البلدان النامية ان معدلات الاستثمار كانت تمول من الادخار المحلي لهذه البلدان ، ولكن الفجوة بين الادخار والاستثمار في البلدان النامية بدأت تتوسع في اواسط الثمانينات والتسعينات، فمثلا في زامبيا ، بلغ حجم الادخار المحلي حوالي (19.4 %) من الناتج المحلي الاجمالي في عام (1980) انخفضت هذه النسبة في عام (1990) الى حوالي (6 %) فقط ، واستمرت بالانخفاض حتى وصلت الى (5 %) في عام (2003) ،و على النمط نفسه هبطت معدلات الاستثمار بحدة من (23.3 %)

من الناتج المحلي الاجمالي في عام (1980) الى اقل من (14.5) في التسعينات من قرن الماضي ، وانخفض معدل دخل الفرد الحقيقي في عام (2003) الى (421$) ، في حين كان معدل دخل الفرد الحقيقي في عام (1980) حوالي (584 $) ، و السبب الرئيس كان اعتماد زامبيا على العوائد المستحصلة من النحاس الخام (الصادرات الاولية)، التي تمثل المصدر الرئيس للايرادات الحكومية ، فأدى ذلك الى انخفاض كبير في معدلات الادخار والاستثمار ،نتيجة تدهور نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لهذا البلد بسبب انخفاض اسعار المنتجات الاولية وخاصة النحاس ، إذ انخفض سعره في الاسواق العالمية الى حوالي (40 %) ، وكان لهذا الانخفاض في معدلات الادخار و الاستثمار اثر كبير على النمو الحقيقي (Ndulo & Mudenda ,2004 , 274-277) .

في الحقيقة ان هذه العلاقة الموجودة بين معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار تتكامل مع توسع الاسواق،بوصف هذه المتغيرات محددات جوهرية للنمو الاقتصادي، بعبارة اخرى ان أي توسع وازدياد في معدلات النمو الاقتصادي مشروطة بازدياد معدلات الادخار والاستثمار،لأن الزيادة في الادخاروالاستثمار محددان للنمو الاقتصادي ، ولهذا السبب زاد الاهتمام بدراسة اثر التغيرات الحاصلة في نسب التبادل التجاري على النموالاقتصادي من خلال تأثيرهاعلى معدلات الادخار والاستثمار المحلي (Panlo, 2004 1-13,) ، ومن القضايا الاخرى التي ترتبط بصورة مباشرة و غير مباشرة بتدهور نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية ،هي الفقر (انخفاض الرفاهية) ومعدلات البطالة ، اذ تؤكد الدراسات الاقتصادية ان هناك علاقة وثيقة بين نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية ومتغيرات اخرى في غاية الاهمية لاقتصاديات البلدان النامية والمؤثرة على النموالاقتصادي ، إذ ترتكز هذه العلاقة القوية على مدى اعتماد هذه البلدان على الصادرات الاولية في تجارتها الخارجية ، التي تشكل نسبة عالية من دخلها القومي ، وبالتالي فان اي تدهور في نسب التبادل التجاري للصاردات الاولية سينتقل اثره السلبي الى بقية المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالعوائد المتحققة من قطاع الصادرات الاولية ، ومن ثم ينعكس ذلك على النمو الاقتصادي(UNCTAD , 2004, 73-80) .

ان عدداً من الدراسات التطبيقية الحديثة قامت بتحليل العلاقة بين نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية والنمو الاقتصادي وخاصة في البلدان النامية ، وذلك باستخدام الادلة الجديدة، لاثبات وجود علاقة واضحة بين نسب التبادل التجاري والنمو الاقتصادي ، وذلك عندما يكون هناك تقارب في الاسعار العالمية للسلع والمنتجات الاولية، بعبارة اخرى انه مع وجود اختلاف(تفاوت) كبير بين اسعار الصادرات الاولية والسلع الصناعية، فانه من الصعب تحليل العلاقة بين نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية و النمو الاقتصادي بالاعتماد على مؤشر الاسعار ، لأن هذه الدراسة تعتمد على الاسعار القياسية للصادرات الاولية والاسعار القياسية للاستيرادات،في تحليل العلاقة المذكورة (UNCTAD, 2005,74-79) .

ان النظرية الاقتصادية تؤكد على ان المساهمة في العلاقات الدولية و الانفتاح على العالم الخارجي (العلاقات التجارية) تزيد من الرفاهية الاقتصادية للبلدان الداخلة في مثل هذه العلاقات ، وتزيد الكفاءة في

اقتصاديات البلدان النامية وذلك من خلال اعادة توزيع الموارد الاقتصادية الطبيعية و البشرية في العملية الاقتصادية ، فتستفيد هذه البلدان من اقتصاديات الحجم الكبير، او ما يسمى بوفورات الحجم الكبير(Economies of scale) ، اما في ظل حالة التدهور في نسب التبادل التجاري فلا يحصل ذلك ، لأن حالة التدهور تحمل في طياتها انخفاض الايرادات و الدخل ومن ثم انخفاض معدلات الادخار و الاستثمار ، ومع انخفاض هذه المؤشرات (الايرادات والدخل و الادخار و الاستثمار)،فلا تكون هناك رفاهية اقتصادية حقيقية ،ولايمكن تحقيق اية زيادة في معدلات النمو الاقتصادي (Maurl , 2005 , 1-20) .

إن استيرادات السلع الرأسمالية ذات التكنولوجية الحديثة تتطلب أموال ضخمة، واعتمادا على عوائد الصادرات الأولية التي تعاني من حالة التدهور في نسب تبادلها التجاري،وانخفاض مستمر في العوائد تصبح عملية التمويل لشراء هذه السلع لتحقيق النمو الاقتصادي في أكثر صعوبة في اقتصاديات نامية لا تتمكن باستمرار من تكوين تراكم رأس المال ، كعنصر من عناصر تفعيل آليات النمو الاقتصادي (الشيخ حمد، 1983، 49-51)، ان حالة التدهور في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية يخلق آثارا سلبية على تراكم رأس المال ، مما يؤدي الى تراجع كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري (UNCTAD , 2006 ,122-123) ، أي إن الطلب الفعال (الكلي) سوف يتراجع وينخفض الدخل ، ومعدل الادخار والاستثمار، وبالتالي تتراجع معدلات النمو الاقتصادي (UNCTAD,2006,34-87) .

ان العلاقة الموجودة بين نسب التبادل التجاري للصادرات ومعدلات الادخار المحلي هي علاقة واضحة من خلال سلوك الادخار في ظل حالة تدهور نسب التبادل التجاري ، إذ يلاحظ ان حدوث حالة التدهور في نسب التبادل التجاري للمنتجات الاولية تؤثر مباشرة في الدخل القومي، ومن ثم في معدلات الادخار والاستثمار، وحتى الطاقة الاستيرادية، بسبب انخفاض عوائد هذه الصادرات نتيجة انخفاض اسعار هذه الصادرات مقارنة باسعار الاستيرادات ، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على النمو الاقتصادي(UNCTAD,2006,3-12)، اذ يرى معظم الاقتصاديين ان العامل الاساس لتجنب حدوث حالة التدهور في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية ، هو التوجه نحو التنويع في الصادرات لأن البلدان التي لاتتمتع صادراتها بالتنويع ، هي الاكثر تعرضا لحالة التدهور في نسب تبادلها التجاري (UNCTAD , 2006 , 1-15) .

و يتوقع الكثير من الاقتصاديين ان تدهور الاوضاع الاقتصادية في معظم البلدان النامية ، وبخاصة في السنوات الاخيرة من القرن المنصرم وبداية العقد الاول من الالفية الثالثة ، سوف يؤدي الى المزيد من التدهور في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لهذه البلدان ، فضلاً عن معاناتها من مشكلات اقتصادية كثيرة ، منها قلة الموارد المالية المحلية والموارد البشرية الماهرة و الادخار والاستثمار المتدنيين والديون الخارجية الضخمة ، مما يجعلها بلدان ضعيفة امام الصدمات الخارجية (UNCTAD , 2006 ,1-

70) ، كما انهم يتوقعون استمرار حالة التدهور في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية للبلدان النامية ، وان هذا التدهورقد يسبب تدهور اسعار الصرف الحقيقية في الاسواق المالية المحلية للبلدان النامية (UNCTAD , 2004, 182)، اذ يتضح من الشكل (٦) ان انخفاض اسعار الصرف الحقيقية في البلدان النامية خلال المدة (1980-2000) ،ادى الى انخفاض الايرادات ومعدلات الادخار و معدلات الاستثمار و الطاقة الاستيرادية ، نتيجة تدهور نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية ، فينعكس ذلك على القدرة الاقتصادية للبلد النامي بالاتجاه السلبي، ومن ثم على النشاطات الاقتصادية والمالية كافة، ومن ضمنها اسعار الصرف في هذه البلدان (Deverux & Engel , 2006 ,1-2**9**). مما يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي.

الشكل –٦–

مما تقدم يتضح ان هناك علاقة قوية بين تدهور نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية ، والنمو الاقتصادي ، وتؤكد هذه الدراسة على ان حالة التدهور في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية قد خلقت آثاراً سلبية واضحة على اقتصاديات البلدان النامية ، وذلك من خلال تأثيرها على متغيرات اقتصادية وسيطة وفعالة ،وبالتالي انعكست آثارها السلبية على تراجع معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان ، إذ تشير احصائيات الامم المتحدة الى ان معظم البلدان النامية لم تحقق في العشرين سنة الاخيرة من القرن الماضي سوى معدلات متواضعة جدا من النمو الاقنصادي ، نتيجة تدهور نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية، وبكلام آخر ان تدهور نسب التبادل التجاري يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي ، وتحسين هذه النسب يؤدي الى تحسن معدلات النمو الاقتصادي مما يعني وجود علاقة طردية بين هذين المتغيرين.

بعد عرض الآراء المختلفة حول العلاقة بين التدهور في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية و المتغيرات الاقنصادية الوسيطة مثل الدخل و الادخار و الاستثمار و الطاقة الاستيرادية ، و من ثم

علاقتها بالنمو الاقتصادي في البلدان النامية ، من الضروري بحث العلاقة بين تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية و النمو الاقتصادي ، وهذا ما سيتم عرضه و تحليله في المبحث الآتي.

الفصل الثاني :المقاييس المستخدمة في قياس مشكلات الصادرات الاولية و تحليل واقع هذه المشكلات في بلدان عينة الدراسة.

تمهيد:

في هذا الفصل سيتم عرض اهم المقاييس والصيغ المستخدمة في قياس المشكلات التي تواجه الصادرات الاولية للبلدان النامية في تجارتها الخارجية ،وهي حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية ، و تدهور نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية ، و تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية ومن ثم قياس وتحليل هذه المشكلات .

وعليه فان هذا الفصل سيتضمن ثلاثة مباحث ، يعرض المبحث الاول المقاييس او الصيغ المستخدمة في قياس حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية ، ومن ثم تحليل واقع حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية في البلدان عينة الدراسة ، وينصرف المبحث الثاني الى عرض الصيغ المستخدمة في قياس او احتساب نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية ، ومن ثم تحليل واقع نسب التبادل التجاري لهذه الصادرات في البلدان عينة الدراسة ، و معرفة فيما اذا كانت هذه النسب في حالة تدهور ام في حالة تحسن ، وينصب المبحث الثالث على قياس او احتساب حالة نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية في البلدان عينة الدراسة* ، و الوقوف على حالة نمو الطلب الخارجي على هذه الصادرات ، ومن ثم تحليل واقع حالة نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية في البلدان عينة الدراسة .

المبحث الاول: المقاييس المستخدمة في قياس مشكلة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية وتحليل واقع هذه المشكلات في بلدان عينة الدراسة.

على الرغم من اختلاف وتنوع المقاييس والمعايير المستخدمة في قياس حالة عدم استقرار الصادرات الاولية، التي تعاني منها معظم البلدان النامية، الا ان هذه المقاييس تتوزع على ثلاثة اساليب**:

الاول : الاسلوب المعياري او القياسي **Standard Approach** .

الثاني : الاسلوب المعتمد على مفهوم اللايقين **Uncertainty** .

وهناك أسلوب **ثالث** اقترحه موران **(Moran)** ويطلق عليه اسلوب التوقعات المكيفة او المعدلة.

*** سيتم ذكر البلدان عينة الدراسة لاحقا . ** ان هذه الاساليب جاءت بصيغ متعددة و متنوعة و لغرض الاطلاع على تفاصيل هذه الاساليب وصيغها انظر :**

- **طه يونس حمادي (١٩٩٦)، اثر تقلبات عوائد الصادرات في موازين المدفوعات في عدد من البلدان النامية مع اشارة خاصة الى العراق للمدة (1966-1992)، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل،ص ص.63 –79 .**

- UNCTAD,(2005)," Hand Book of Statistics1983-2005" New York and Geneva .

وقبل تحديد أية صيغة من هذه الصيغ التي سيتم استخدامها لقياس حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية، نرى من الضروري الاشارة الى مفهوم عدم الاستقرار كما وردت في الادبيات الاقتصادية، وفي عدد من الدراسات المشار إليها في الفصل الاول .

ان معظم الصيغ التي تستخدم في قياس حالة عدم استقرار عوائد الصادرات، تقيس حالة عدم الاستقرار بصيغة انحرافات القيم الفعلية لعوائد الصادرات عن قيمتها الاعتيادية او المقدرة (Love, 1985, 246).

وهذه الصيغ تأخذ اربعة اتجاهات رئيسة هي الاتجاه الخطي (Linear Trend) والاتجاه الاسي (Exponential Trend)، والوسط المتحرك الذي استخدمه ماك بين (Moving Average) والاتجاه اللوغارتمي (Log Trend) (حمادي، 1996 ، 26).

لقد استخدمت هذه الصيغ من قبل اكثر من باحث لقياس حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاجمالية، وعلى الرغم من ان مستخدمي هذه الصيغ حاولوا تبرير استخدامها، الا انهم لم يعطوا لذلك تبريرا نظريا دقيقا ، وعلى اية حال ان الصيغ شائعة الاستخدام تعتمد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية **(OLS)** ، والوسط المتحرك (Moving Average)، ولكل طريقة تقديرات خاصة بها، فمثلا تعطي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية تقديرات خطية واسية و لوغارتمية.

اما الوسط المتحرك (Moving Average) الذي استخدمه ماك بين (MacBean) فهو وسط حسابي متحرك لمدة خمس سنوات .

وسنعرض بشكل موجز وسريع بعض هذه الصيغ وكما يأتي :

$$I_t = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} (X_t - \hat{X}_t) / \bar{X} \qquad \ldots\ldots\ldots ١$$

إذ ان :-

(I_t) يمثل عدم استقرار عوائد الصادرات خلال مدة (t) .

(n)يمثل عدد المشاهدات لعوائد الصادرات في السلسلة الزمنية .

(Xt)يمثل القيم الفعلية لعوائد الصادرات في المدة t .

($\hat{X}t$)يمثل القيم المقدرة لعوائد الصادرات في المدة t .

($\bar{X}$)يمثل متوسط القيم الفعلية.

و الصيغة اعلاه قد تم استخدامها من قبل منظمة الامم المتحدة وكذلك من قبل اكثر من اقتصادي .

كما يمكن حساب حالة عدم استقرار العوائد السنوية للصادرات الاولية في البلدان النامية عينة الدراسة من خلال الصيغة الشائعة الاستخدام في الاحصائيات الدولية لمنظمة الامم المتحدة في حساب عدم استقرار عوائد الصادرات (UNCTAD, 2005,440)، وهذه الصيغة تتكون من :

$$I_t = \frac{1}{n}\sum_{t=1}\{(|X_t - \hat{X}_t|)/\hat{X}_t\} * 100 \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots ٢$$

إذ ان :

I يمثل عدم استقرار عوائد الصادرات خلال مدة الزمنية (t) .

n يمثل عدد السنوات .

X_t يمثل القيم الفعلية للصادرات في المدة t.

$\hat{X}_t$ يمثل القيم المقدرة للصادرات في المدة t .

وتعطينا هذه الصيغة القيمة المطلقة لانحراف القيم المقدرة عن القيم الفعلية والمقسومة على القيم المقدرة $(\hat{X}_t)$.

كما استخدم نودسن وبارنز (Knudsen and Parnes) مربع الانحرافات عن الوسط الحسابي لقياس عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية التي تأخذ الصيغة الآتية :

$$\boldsymbol{I} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} \left[(X_t - \hat{X}_t)/\bar{X}\right]^2 \qquad \text{..... ٣}$$

حيث ان :

I تشير الى عدم استقرار عوائد الصادرات خلال مدة ***t*** .

Xt تشير الى قيم الصادرات الفعلية في المدة t.

$\hat{X}t$ تشير الى القيم المقدرة للصادرات في المدة t .

$\bar{X}$ تشير الى متوسط القيم الفعلية .

واستخدم ماسيل (Massell) اسلوب الاتجاه الأسي كمقياس لقياس عدم استقرار عوائد الصادرات، ويبرر استخدام هذا الاسلوب على اساس ان التخطيط الاقتصادي يعتمد على معدل النمو المتحقق، وليس على النمو المطلق(Absolute) في عوائد الصادرات، لذلك فهو يرى ان هذا الاسلوب هو الذي يلائم احتساب عدم استقرار عوائد الصادرات ، ومن خلال الصيغة التي استخدمها ماسيل، يمكن ايجاد قيم عدم استقرار عوائد الصادرات والصيغة المعتمدة في الاتجاه الأسي هي:

$$X^*_t = ae^{bt} \qquad \text{.....4}$$

و عند اخذ لوغاريتم الطرفين نحصل على المعادلة الآتية :

$$\boldsymbol{LogX^*_t = Loga + b.t} + e$$

إذ ان :

X^*_t تشير الى قيم الصادرات الاعتيادية .

a,b تشير الى المعلمات.

e تمثل الحد الخطأ .

يعد مفهوم عدم استقرار عوائد الصادرات،الذي يعني انحراف القيم الفعلية لعوائد الصادرات عن القيم الاعتيادية او عن الاتجاه المقدر من المقاييس المستخدمة في قياس حالة عدم استقرار عوائد الصادرات وهو

احد الاساليب المعيارية في قياس هذه الحالة سواء كانت هذه القيم مطلقة او غير مطلقة، وصيغة القيم المطلقة تعني الانحرافات الحاصلة في قيمة الصادرات الفعلية عن قيمة الاتجاه المقدر (UNCTAD , 2005 ,440) ،وهذه الصيغة هي:

$$I_t = \frac{100}{n} \sum_{t=1} \left(\frac{|Xt - \hat{Xt}|}{X^{\wedge}_t} \right) \quad \ldots\ldots\ldots 5$$

إذ ان: I يمثل عدم استقرار عوائد الصادرات خلال مدة (t) . n يمثل عدد السنوات . ؤ ، $X^{\wedge}_t$ يمثل القيم المقدرة الصادرات الاولية ،وعند تقدير حالة عدم الاستقرار لبيانات سلسلة زمنية فيمكن تجزئة المعادلة (٥) لتأخذ الصيغة التالية:-

$$\mathbf{EXI} = \frac{|Xt - \hat{Xt}|}{X^{\wedge}_t}$$

حيث ان EXI تمثل عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية.

Xt يمثل القيم الفعلية الصادرات الاولية في المدة t .

$X^{\wedge}_t$ يمثل القيم المقدرة الصادرات الاولية في المدة t .

و $X^{\wedge}_t$ يتم الحصول عليها من المعادلة رقم (٤) بعد اخذ لوغارتم الطرفين أي:

$$\boldsymbol{LogX^*_t = Loga + b.t + e}$$

بعد ان يتم اخضاع نتيجة هذه المعادلة الى مقاييس الدقة* Accuracy measures.

---

* لمقاييس الدقة ثلاث صيغ وهي :

١-الصيغة الاولى: تمثل متوسط القيمة المطلقة لنسبة الخطأ للسلسلة الزمنية $MAPE = \sum_{t=1}^{n} \frac{|(X_t - X^{\wedge}_t)| / X_t}{n}$

٢-الصيغة الثانية: تمثل القيمة المطلقةلانحرافات السلسلة الزمنية عن الانحراف المتوسط . $MAD = \sum_{t=1}^{n} \frac{|(X_t - X^{\wedge}_t)|}{n}$

٣- الصيغة الثالثة:تمثل مربع متوسط الانحرافات للسلسلة الزمنية عن الانحراف المعياري . $MSD = \sum_{t=1}^{n} \frac{(X_t - X)^2}{n}$

ولمزيد من الاطلاع ينظر :

- عقبة محمد نوري (٢٠٠٤)، **اداء الصادرات في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO) حالة دراسية مقارنة لدول نامية مختارة** ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل ص55 .

- Minitab-13, for Windows XP 2000.

وعند اعتماد هذه الصيغة لتقدير حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية في البلدان النامية عينة الدراسة وهي (بنغلاديش– بوليفيا – هاييتي – جامايكا – بيرو – توكو – تانزانيا– اورغواي – بينين – فيليبين) ، المثبتة في الجدول (١)، وللمدة ١٩٨٥–٢٠٠٤ بعد تقسيم مدة الدراسة الى مدتين هما ١٩٨٥–١٩٩٤ و ١٩٩٥–٢٠٠٤ وسيتم تحليل واقع حالة عدم الاستقرار في بلدان عينة الدراسة تباعا وكما يلي:–

اولا : واقع حالة عدم استقرارعوائد الصادرات الاولية في بنغلاديش(Bangladesh) .

بنغلاديش بلد من البلدان الآسيوية ، تبلغ مساحته (١٤٤,٠٠٠) الف كم^{٢} ، ويبلغ عدد سكانها حوالي (١٤١,٨) مليون نسمة في ضوء احصاء عام (2005) ، وقد سجل معدل نمو السكان فيه للمدة (-2005 2000) حوالي (1.9 %) و متوسط دخل الفرد السنوي قد بلغ (440 $) لعام (2004)(UNCTAD , 13, 2005) ،تعد الصادرات الاولية من الموارد المهمة للدخل القومي في بنغلادش ، إذ تشير بيانات الامم المتحدة ان الصادرات الاولية تسهم باكثر من (43 %) من الناتج المحلي الاجمالي في عام (2000)(وزارة المالية لبنغلاديش ، 5-1,2003) ، وكانت الصادرات الاولية تشكل نسبة عالية من اجمالي صادراتها ، وخاصة في بداية الثمانينات من القرن الماضي ، إذ كانت حوالي (80 %) من اجمالي صادراتها ، ولكن انخفضت هذه النسبة في نهاية التسعينيات وبدات نسبة صادراتها الصناعية ترتفع ، وتعتمد بنغلاديش على عدد محدود من الصادرات الاولية في تجارتها الخارجية منها التبغ ،الرز، البقول،قصب السكر الخام ،البذور الزيتية القهوة ،الشاي ، القطن ، النحاس ، النيكل،الفضة،الجت،الذهب،الحد Tobaco,Rice,,Coffe,Tea,Cotton,Copper,Nickel,Silver,Jute Iron,and Gold, ، إذ أسهمت الصادرات الاولية باكثر من (30%) من الناتج القومي الاجمالي ، وركزت في علاقاتها التجارية مع البلدان الصناعية ،و (22 %)من صادراتها الاولية تتجه نحو الولايات المتحدة الامريكية (UNCTAD , 2005 ,16) ، وبالتمعن في جدول (١) لعدم استقرار عوائد الصادرات الاولية ، نلاحظ ان عوائد الصادرات الاولية لبنغلاديش عانت الكثير من عدم الاستقرار ، إذ سجلت عام (1997) ادنى قيمة لحالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية ،

- **لقد تم الحصول على القيم الفعلية للصادرات الاولية من خلال الرموز (Code) لكل المواد و السلع الموجودة وذلك بالاعتماد على قائمة لجميع السلع والمواد الاولية والخامات في التصنيف التجاري الدولي(SITC) ، ومن ثم فصل الرموز (Code) للمواد والمنتجات الاولية و الخامات عن باقي الصادرات ، ومن ثم تحديد حصة كل بلد من البلدان عينة الدراسة من هذه المواد و المنتجات الاولية ولكل سنة على حدة .**
- **ولمزيد من الاطلاع انظر :**

- UNCTAD(2005) " **Hand Book of Ststistics 1980 - 2004**" http//www.unctad .org
- UNCTAD(2004), The Standard International Trade Classification Revision 3 (SITC Rev.3) , http:// www.intracen.org

جدول -١-

حيث بلغت حوالي(0.017790) ، بينما سجلت في عام (1986) اعلى قيمة لعدم استقرار عوائد صادراتها الاولية ،إذ بلغت حوالي (0.99265) وبعد تقسيم مدة الدراسة(١٩٨٥-٢٠٠٤) الى قسمين ،المدة الاولى من عام(1985-1994) و المدة الثانية(١٩٩٥-٢٠٠٤) ، بلغ معدل قيمة عدم استقرار عوائد صادراتها الاولية في المدة الاولى حوالي(0.427706) ، في حين وصل هذا المعدل في المدة الثانية(1995-2004) الى حوالي (0.42668) ، ويمكن تفسير اهم الاسباب لحدوث هذا الاختلاف في حالة عدم الاستقرار عوائد الصادرات الاولية في المدة الاولى من الدراسة عن المدة الثانية الى :

- **التفسير الاول:** في المدة الاولى من الدراسة والتي سجلت اعلى قيمة لعدم استقرار عوائد الصادرات الاولية، التي بلغت(0.992650)في عام (1986) وذلك قبل انضمامها الى منظمة التجارة العالمية ، وبعد انضمامها(انضمت الى المنظمة في عام ١٩٩٥) سجلت ادنى قيمة لها في عام (1997) وكانت (0.01779)(المسافر ،٢٠٠٢، ٣١٧-٣٢٠) ، لذلك قد يكون انضمام بنغلاديش الى منظمة التجارة العالمية(WTO) احد اسباب انخفاض هذا اللاستقرار في عوائد الصادرات الاولية لبنغلاديش كون دخولها الى المنظمة منحها الفرصة للتعرف على تجارب جديدة في كيفية توسيع قاعدة منتجاتها الاولية وبخاصة الزراعية منها ،اما العامل الاكثر دورا في هذا المجال هو الاستقرار الاكثر في الانتاج الاولي وخاصة الانتاج الزراعي ،اذ استطاعت بنغلاديش استثمار الدعم الخارجي في تطوير القطاع الزراعي وتوجيه الاستثمارات نحو هذا القطاع ، على الرغم من تعرض الزراعة في معظم المناطق الزراعية في بنغلاديش الى عوامل طبيعية ،منهاتقلبات بيئية مستمرة (رياح موسمية متقلبة)، الا ان حكومة بنغلاديش استطاعت ان تزيد من الدعم المالي للقطاع الزراعي ، فقامت الحكومة في السنوات الاخيرة بتوسيع عدد من انظمة مشاريع الري ، وذلك من اجل السيطرة على المياه التي تفيض في موسم الفيضانات والاحتفاظ بمياه الامطار للمواسم الجافة ، ولقد تم تكريس اعانات ضخمة لتنفيذ هذه المشاريع وتحت الاشراف الحكومي عليها ، فضلاً عن ذلك فقد استطاعت الحكومة الاستفادة من العوائد التي تجمعها هذه المشاريع من خلال فرض رسوم سنوية ثابتة على الفلاحين مقابل خدمات الري التي يحصلون عليها (Michael & et al,1997,36-37)، وفي عام (٢٠٠١) استطاعت ان تقلل من نسبة الصادرات الاولية من (٨٠ %)الى (٦٠ %) .

- **التفسير الثاني :** في المدة الاولى من الدراسة نلاحظ ان قاعدة المنتجات الاولية لبنغلاديش كانت تتكون من عدد اقل مما هو عليه في المدة الثانية ، اذ كانت تعتمد على عدد محدد من الصادرات الاولية ، ولكن مع زيادة عدد المنتجات (توسيع قاعدة المنتجات الاولية) نتيجة الاصلاحات والاعانات التي قدمتها الحكومة لقطاع الانتاج الاولي الزراعي منها و الاستخراجي في المدة الثانية ربما كان العامل الاساس في تقليل حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية ،وكانت تصدر نسبة كبيرة من صادراتهاالى الولايات المتحدة الامريكية وعدد من البلدان الصناعية (UN , 2003 ,5-15) .

ثانيا : واقع حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية في بينين (Benin) .

بينين بلد افريقي ، تبلغ مساحته (126.000) الف كم^{2} ، ويبلغ عدد سكانه حوالي (8.400000) مليون نسمة في عام (2005) ،وكان معدل نمو السكان في المدة (2000-2005) حوالي (2.3 %) ، وحقق متوسط دخل الفرد في عام (2004) (530 $) ،واعتمدت بينين في تجارتها الخارجية على الصادرات الاولية بشكل كبير ، إذ وصلت نسبة صادراتها الاولية الى حوالي(٨٠ %) من اجمالي صادراتها في عام (١٩٨٥) في حين انخفضت هذه النسبة الى(٤٥ %) في عام (٢٠٠٤) ، و تضمن هيكل صادراتها الاولية مجموعة قليلة من المنتجات الاولية ، منها القطن الخام الذي كان نسبته حوالي (30.8 %) في عام (٢٠٠٣) ، و القهوة و الكاكاو و غيرها ، وقد واجهت عوائد الصادرات الاولية عدم استقرار واضح خلال مدة الدراسة(١٩٨٥-٢٠٠٤) ، وسجلت ادنى قيمة لعدم استقرار في عوائد صادراتها الاولية في عام (2003) التي كانت (0.00853) ، وسجلت اعلى قيمة لعدم الاستقرار في عام (1985) ، إذ كانت (0.91924) كما هو مثبتة في الجدول (١) ، وسجلت خلال المدة الاولى من الدراسة (1995-1985) معدلا لعدم استقرار في عوائد الصادرات الاولية وصل الى(0.349439) كما هو مثبت في الجدول (٢)، في حين كان معدل عدم الاستقرار لعوائد الصادرات الاولية في المدة الثانية حوالي (0.060756) ،كما يتضح ذلك من الجدول (١) ، ويوضح معدل حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية لكلتا المدتين ، ان المدة الاولى من الدراسة قد شهد معدلا اكبر لحالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية ، بينما في المدة الثانية من الدراسة انخفض هذا المعدل الى اقل مما كان عليه في السابق ، قد يعود سبب عدم الاستقرار الى محدودية المنتجات الاولية في تجارتها الخارجية ، اما في المدة الثانية من هذه الدراسة فقد حاولت توسيع بينين من قاعدة منتجاتها الاولية فضلا عن استقرار جانب العرض و الطلب كما تشير المعطيات المتوفرة لهذه الدراسة عن ذلك ، و بالتالي انعكست اثارها على انخفاض حالة عدم الاستقرار في العوائد الصادرات الاولية .

ثالثا : واقع حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية في بوليفيا (Bolivia) .

بوليفيا بلد من بلدان امريكيا اللاتينية ، تبلغ مساحته (1.098.581) مليون كم^{2} ، ويبلغ عدد سكانه (7.927000)مليون نسمة ،واعتمدت في تجارتها الخارجية على عدد من المنتجات الاولية (الزراعية و الاستخراجية)وتتكون قاعدة صادراتها الاولية من القهوة و القطن والجلود و الخارصين و الذهب و الفضة و السكر الخام Coffee , Cotton, Tin ,Hides ,Zinc ,Gold , Silver and Sugar وغيرها من الصادرات الاولية التي ساهمت بنسبة عالية في الناتج القومي الاجمالي ، وقد شكلت حصة الصادرات الاولية الى اجمالي الصادرات في هذا البلد عام (1985) حوالي (92.76 %) ، ولكن انخفضت هذه النسبة الى (69.64 %) عام (2004) و نلاحظ ان عوائد الصادرات الاولية لبوليفيا خلال مدة (1985-2004) قد واجهت حالة عدم الاستقرار ، إذ سجلت في عام (1988) ادنى قيمة لها التي كانت (0.01573) ،

في حين سجلت اعلى قيمة لحالة عدم الاستقرار في عام(1987) التي كانت (0.95505) ،وسجل معدل قيم حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية في المدة الاولى (1985-1994) حوالي(0.336844)،في حين اصبح معدل القيم لحالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية في المدة الثانية (1995-2004) حوالي(0.212402) ، ويمكن توضيح اهم العوامل التي ساهمت في انخفاض حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية في المدة الثانية التي يعود الى عدم حصول اي تغير ملحوظ في قاعدة منتجاتها الاولية خلال المدة الاولى ، بل بقيت تعتمد صادراتها على عدد محدود من المنتجات الاولية ، على الرغم من انضمامها الى منظمة التجارة العالمية في عام (١٩٩٥) ، فضلا عن تعرض الانتاج الاولي الى حالة عدم الاستقراروبخاصة القطن و القهوة والسكر الخام والذهب الخام(UNCTAD,2005,55) ،نتيجة عدم استقرار اسعار هذه المنتجات الاولية في الاسواق الدولية ،وكذلك عدم توجه استثمارات جديدة الى هذا القطاع بسبب التزايد المستمر في الديون وفوائدها الكبيرة فضلاً عن الظروف الاقتصادية و السياسية غير المستقرة .

رابعا : واقع حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية في هايتي (Haiti) .

هاييتي بلد من بلدان امريكا اللاتينية ، تبلغ مساحة هذا البلد حوالي (278.000) الف كم^{2} ، و يبلغ عدد سكانه حوالي (8.500000) مليون نسمة في ضوء احصاء عام (2005) ، وكان معدل نمو السكان في المدة (2000-2005) حوالي (1.4 %) ، وكان متوسط دخل الفرد حوالي (390 $) لعام (2004) (UNCTAD ,2005 ,31)،وحقق هذا البلد معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الحقيقي بمقدار (4.4) في عام (1995) انخفض هذا المعدل الي (1.7-) في عام (2001) ، ومن اهم هذه الصادرات هي السمك و السكر الخام و الجلود و القهوة و الكاكاو والسيزال (Fish , Sugar , Hides , Coffe , Cocoa and Sisal) ، إذ وصلت نسبة الصادرات الاولية الى اجمالي الصادرات عام (1985)الى حوالي اكثر من (80 %) ، وكانت توجه حوالي (81.7 %) من صادراتها الى الولايات المتحدة الامريكية عام (2004) ، وقد عانت عوائد صادراتها الاولية من حالة عدم استقرار ملحوظ ، إذ سجلت ادنى قيمة لها في عام (1999) اذ بلغت (0.07961) ،في حين كانت اعلى قيمة لها في عام (1997) إذ وصلت الى (0.99629) ،وسجلت في المدة الاولى (1985-1994) معدل لقيم عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية بحوالي (0.66531) ، ارتفع هذا المعدل لحالة عدم الاستقرار في المدة الثانية (1995-2004) ليصبح (0.82828) ، وقد يعود سبب ذلك الى تعرض الانتاج الاولي(جانب العرض للمنتجات الاولية) في هاييتي الى حالة عدم الاستقرار الكبير ، وذلك بسبب الظروف السياسية غير المستقرة الناتجة عن النزاعات و الحروب الاهلية في هذا البلد ، كما انها لم تستطع توسيع قاعدة منتجاتها الاولية ، ولم تحصل على الدعم الخارجي الكافي لاجراء تغييرات ملحوظة في قطاع صادراتها الاولية ، لذلك ظلت علاقاتها التجارية ضيقة نتيجة الظروف السياسية .

خامسا : واقع حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية في جامايكا(Jamaica).

جامايكا بلد نامٍ يقع في قارة امريكا اللاتينية، مساحته (10.991) الف كم^{2} ، وبلغ عدد سكانه (2.665000) مليون نسمة في ضوء احصاء عام (2004) ، وكان معدل النمو السنوي للسكان في جامايكا لعامي (2000))و (٢٠٠١) حوالي (0.70 %) و (1.70 %) على التوالي ، وبلغ متوسط دخل الفرد لعامي (2000)) (٢٠٠١) ما يقدر بـ(2149 $) و(2171 $) على التوالي ، بلغت نسبة الصادرات الاولية الى الصادرات الاجمالية في عام (1984) حوالي (75 %) ،التي شملت هذه المنتجات السمك و القهوة و الكاكاو و التبغ وخامات المعادن الالمنيوم و السكر الخام (Fish , Coffe , Cocoa , Tabaco , Metal ores , Aluminum and Sugar)،ومن جدول (١) يبين ان جامايكا قد سجلت ادنى قيمة لعدم استقرار عوائد صادراتها الاولية عام (2004) ، إذ بلغت (0.01771) ، واعلى قيمة لحالة عدم الاستقرار كانت (0.80149) في عام (1997) ، وكان معدل هذه القيم في المدة الاولى (1985-1994) حوالي (0.2754)، ووصل هذا المعدل الى (0.36082) في المدة الثانية(1995-2004) ، وهناك عوامل أسهمت بفعالية وبشكل كبير في خلق حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية ، فمثلا : ان قاعدة المنتجات الاولية في الصادرات الاولية لجامايكا ، التي لاتتصف بتنويع المنتجات التي تصدرها الى الاسواق الخارجية ، كان العامل الاهم ، إذ شكلت خامات المعادن حوالي (65 %) من اجمالي الصادرات الاولية في عامي (2002) ,(2003) ، في حين كانت نسبة القهوة حوالي(2.96 %) فقط ، و السكر كانت تمثل حوالي (4.9 %) فقط في المدة نفسها ، وفي المدة (1988-2004) واجهت اغلب الصادرات الاولية(الزراعية و خامات المعادن) موجة من عدم الاستقرار في اسعارها القياسية في الاسواق الدولية ، وبما ان خامات المعادن شكلت نسبة عالية (65 %) من الصاردات الاولية لجامايكا ، وان اسعار هذه الخامات كانت اكثر تعرضاً لحالة عدم الاستقرار في الاسواق العالمية ، إذ بلغت حوالي(24.5-) انخفاضا و(27.8) ارتفاعا، وانعكست آثارها على عوائد الصادرات الاولية(UNCTAD,2005,439) ، وربما يكون لانضمامها الى منظمة التجارة العالمية تأثير ملحوظ على حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية باتجاه ايجابي (انخفاض من حالة عدم الاستقرار)، إذ يلاحظ ان المدة الثانية(١٩٩٥-٢٠٠٤) قد شهدت انخفاضا في معدل قيم عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية ، ويرجع ذلك الى تشجيع ودعم الحكومي للقطاع الزراعي على تحسين انتاج عدد من المنتجات الزراعية التي زاد الطلب عليها من قبل البلدان المستوردة، وقد يكون العامل الاهم في انخفاض حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية هو الطلب المتزايد على عدد من المنتجات الاولية التي تصدرها جامايكا الى الاسواق الدولية وخاصة عدداً من المنتجات الزراعية منها (الحبوب والقهوة والكاكاو والتبغ) و الاستخراجية منها(الالمنيوم الخام)، وانعكست هذه الحالة على انخفاض حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية ،واستطاعت استثمار العوائد المستحصلة من قطاع الصادرات الاولية

في اجراء عدد من التغيرات التي زادت من حالة الاستقرار في الاقتصاد بشكل عام و الصادرات الاولية بشكل خاص (Gottschalk & Prates , 2006 , 13 – 40).

سادسا : واقع حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية في بيرو (Peru) .

تقع بيرو في قارة امريكا اللاتينية ، تبلغ مساحتها (1.285.216) مليون كم^{2} وعدد سكانها (4.797002) مليون نسمة، وتشكل الغابات (غابات الامزون الكثيفة) الطبيعية حوالي نصف مساحة البلاد ، وكان تصدر اكثر من (٩٥ %) من صادراتها الى كل من الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا و اليابان(UNCTAD, 2000, 781)، وكانت الصادرات الاولية تشكل حوالي (78 %) من إجمالي الصادرات بيرو في عام (1985) ،وتشمل هذه الصادرات السمك و السكر و القهوة و الكاكاو و القطن و الخشب و الحديد الخام و النحاس و الفضة و الخارصين و الذهب الخام (Fish , Sugar , Coffe , Cocoa , Cotton , Wool , Iron , Copper , ,Selver , Zinc and Gold) ومن خلال تحليل الجدول (١) قيم عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية للبلدان عينة الدراسة ،نلاحظ ان بيرو قد سجلت حالة عدم الاستقرار في عوائد صادراتها الاولية ، إذ بلغت ادنى قيمة لها في عام(2004) وكانت(0.013931) واعلى قيمة لها كانت (0.590823) في عام (1985)،و كان معدل قيمة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية في المدة الاولى (1985-994) قد بلغ (0.159268) ،في حين بلغ هذا المعدل في المدة الثانية(1995-2004) حوالي (0.1064406) ، وقد يرجع هذا الانخفاض الى التغييرات التي قد حصلت في بيرو بعد انضمامها الى منظمة التجارة العالمية في عام (١٩٩٥)، اونتيجة استقرار الطلب الخارجي على عدد من المنتجات الاولية التي تصدرها بيرو الى الاسواق(UNCTAD , 2004,30-50) ،و نلاحظ من خلال معدلات المستحصلة من الجدول(١) ان المدة الاولى من الدراسة تظهر حالة عدم استقرار كبيرة في عوائد الصادرات الاولية ، و قد تكمن اسباب هذا اللاستقرار في عوائد الصادرات الاولية في اعتماد بيرو الكبير على عدد محدد من المنتجات الاولية(المنتجات الزراعية و الخامات الاستخراجية) ، التي تتعرض الى حالة عدم استقرار اسعارها في الاسواق الخارجية ، وبخاصة الصادرات الاولية من اصل معدني إذ كانت نسبة المعادن الخام اكثر من (50 %) من إجمالي الصادرات الاولية ، وعانت اسعار عدد من هذه المنتجات الاولية وخاصة المعادن من تقلبات حادة في الاسواق العالمية ، فمثلا ان اسعار الذهب الخام و الفضة و النحاس و الخارصين واجهت تقلبات كبيرة في اسعارها القياسية التي تراوحت بين (21.3-) و (19.2) ، وكان معدل النمو للصادرات الاولية خلال مدة (1988-2002) دون المستوى المطلوب ،إذ كانت معدلات النمو (القهوة و السكر و الكاكاو و القطن و الخشب و الحديد الخام) (1.5- ، 1.7 ، 0.7- ، 2.3- ، - 5.1 ، 2.6) على التوالي ، ومن خلال هذه المعدلات للمنتجات الاولية يتبين لنا ان اتجاه النمو لهذه

المنتجات كان يسير نحو التدهور المستمر، ويفسر هذا التدهور في معدلات النمو في هذه المنتجات الجزء الاهم من تأثيرها على حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية في الاسواق الدولية (UNCTAD , 46, 2006) .

سابعا: واقع حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية في الفليبين Philippin .

الفلبين بلد من بلدان آسيا ، تبلغ مساحته حوالي (١٢٤,٣٤٥) الف كم^{٢} ، وعدد سكانه بلغ حوالي (٨٠,٠٠٠٠٠٠) مليون نسمة حسب احصاء عام (٢٠٠٢) ، كما بلغ معدل نمو السكان فيه حوالي (3%) سنويا في نهاية السبعينيات من القرن المنصرم ، اصبح هذا المعدل (2.4 % –2.33 %) سنويا في بداية الثمانيات الى نهاية التسعينيات على التوالي من القرن المذكور ، وكان متوسط دخل الفرد في عام (1980)، حوالي(٣٧٣ $) ،بينما اصبح متوسط دخل الفرد في عام (2001) حوالي (365 $) وشهد اقتصاد الفلبين نمواً متواضعاً جدا خلال المدة (1980-2001) ، إذ بلغ معدل النموالسنوي في الناتج المحلي الاجمالي في تلك المدة (2.4 %) فقط (UNCTAD ,2003, 240-255)،وتعد كل من الولايات المتحدة الامريكية و اليابان اهم شريكين في التجارة مع الفليبين(UNCTAD , 1996,819)، وقد زاد تركيز الفليبين في تجارتها الخارجية على عدد محدد من الصادرات الاولية ، منها التبوغ والسكر و النحاس و النيكل و المعادن الخام والزيوت النباتية و الرز و المطاط ، في المقابل انخفضت حصة الصادرات الصناعية في تجارتها الخارجية ، وقد انضمت الى منظمة التجارة العالمية في عام (1995) ، وشكل التبغ حوالي (85 %) من اجمالي صادراتها ، وقد عانت صادراتها الاولية من عدم استقرار في عوائدها بشكل ملحوظ خلال مدة الدراسة (1985-2004) كما هو مثبتة في الجدول (١) ، إذ سجلت اعلى درجة لعدم الاستقرار في عوائد صادراتها الاولية في عام (١٩٨٨) التي كانت حوالي (0.7720) ، في حين سجلت ادنى درجة لعدم استقرار في عوائد الصادرات الاولية في عام (2003) التي كانت (0.01415) ، وحقق هذا البلد في المدة الاولى من الدراسة(١٩٨٥–١٩٩٤) معدلا لحالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية وصل الى (0.407791) كما هو مثبتة في الجدول (١)،اما في المدة الثانية من الدراسة فقد اصبح هنا المعدل اقل مما في المدة الاولى الذي كان (0.182635) وكما هو مثبتة في الجدول (١) ، وقد يعود ازدياد حالة عدم الاستقرار في عوائد صادراتها الاولية في المدة الاولى الى عوامل عدة ، منها ضيق قاعدة المنتجات الاولية في تجارتها الخارجية ،وخاصة انها كانت تعتمد بشكل كبير على صادراتها من التبغ ، التي كانت اسعارها غير مستقرة في الاسواق الدولية ، اما في المدة الثانية من الدراسة (١٩٩٥–٢٠٠٤) يلاحظ ان هذا المعدل قد انخفض ، وقد يكون السبب هو توسيع قاعدة المنتجات الاولية التي تضمنت اكثر عدد مما كانت عليه في المدة الاولى ، فضلاً عن ان دخولها الى منظمة التجارة العالمية اكسبها الخبرة في كيفية تحسين

انتاج منتجاتها الاولية إذ يلاحظ ان انتاج التبغ في المدة الثانية من الدراسة قد تحسن وذلك من خلال زيادة الدعم المالي للقطاع الزراعي وتحصيلها على انواع جيدة للبذور و بذلك اصبح عرض التبغ اكثر استقرارا من المدة الاولى من الدراسة وبالتالي انعكس ذلك على انخفاض حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية.

ثامنا : واقع حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية في تانزانيا (Tanzania) .

تانزانيا بلد افريقي ، تبلغ مساحته (945.087) الف كم^{2} وعدد سكانه (32.102000)مليون نسمة في ضوء احصاء عام (٢٠٠٤)،وكان معدل نموالسكان في المدة (2000-2005) حوالي (2.1 %) ، وبلغ متوسط دخل الفرد في عام (2004) حوالي (330 $)وكانت حصة الصاردات الاولية من اجمالي الصادرات حوالي (82 %) في عام (1985) ، انخفضت هذه النسبة الى حوالي (66 %) في عام (2004) ، وتضمنت صادراتها الاولية (القطن و القهوة و الشاي و الذهب الخام و جلود الخام)، وكان معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي في عام (1998) حوالي (4.0%) زاد هذا المعدل الى (4.7%) في عام (1999)ومن خلال التمعن في قيم عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية المثبتة في الجدول (١) يلاحظ انها كانت تعاني من عدم استقرار في عوائد صادراتها الاولية ، وانها قد سجلت ادنى درجة لعدم الاستقرار في عام (2003) التي كانت(0.01110) وسجلت اعلى درجة لحالة عدم الاستقرار في عام (1987) إذ بلغت(1.81221) ، في حين بلغ معدل عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية (٠,٦٤٤٤١٣) في المدة الاولى(1985-1994) كما هو مثبت في الجدول(١)، وقد يعود هذا الارتفاع في معدل حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية الى عدم امكانية تانزانيا من توسيع قاعدة صادراتها الاولية ، ومن ثمة ارتفع معدل عدم الاستقرار صادراتها في المدة الاولى ، وفي المدة الثانية اصبح معدل عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية حوالي (0.11492) كما هو مثبتة في الجدول(١)، وقد يكون لانضمام تانزانيا الى منظمة التجارة العالمية وتوسيع علاقاتها التجارية وتحصيل الدعم الاضافي لاجراء تغييرات ملحوظة في طرائق واساليب الانتاج الزراعي والاستخراجي واستقرار العرض لهذه الصادرات وتأثير تنبؤات حول ارتفاع اسعارها (UNCTAD,2004,30-40)،هو العامل الرئيس في انخفاض حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية في المدة الثانية من هذه الدراسة.

تاسعا : واقع حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية في توكو (Togo) .

توكو بلد افريقي نامٍ ، تبلغ مساحته (568.000) الف كم^{2} ، وبلغ عدد سكانه(٦,١٠٠٠٠٠)مليون نسمة بموجب احصاء عام (2005) ، وكان معدل نمو السكان بين السنوات (2000-2005) حوالي (2.7 %) ، وبلغ متوسط دخل الفرد لعام (2004) حوالي (380 $) (UNCTAD ,2005 ,54) ، وكان توجه اكثر من (80 %) من صادراتها الى البلدان الصناعية ، وتتكون منتجاتها الاولية من السمك و الرز و القهوة و الكاكاو و الحديد الخام و القطن والسكر البنجر الخام (Fish , Rice , Coffe , Cocoa , Iron , Cotton and Raw Beet Sugar) وبلغت نسبة الصادرات الاولية الى الصادرات الاجمالية عام (1994) حوالي (94 %) ، انخفضت هذه النسبة الى (88 %) عام (2005) ، ولقد عانت عوائد الصادرات الاولية لتوكو خلال مدة الدراسة من عدم الاستقرار اذ بلغت ادنى درجة لها (0.014693) في عام (1996) ، في حين سجلت اعلى درجة لها عام (1999) إذ بلغت حوالي (0.98928) ، وسجل معدل قيم عدم الاستقرار في عوائد صادراتها الاولية(٠,٤٩١١٣٤) في المدة الاولى (1985-1994) ، وفي المدة الثانية(1995-2004) وصل هذا المعدل الى حوالي(0.51319) كما هو مثبتة في الجدول (١) ، اي ان معدل حالة عدم الاستقرار في العوائد الصادرات الاولية في المدة الثانية(١٩٩٥-٢٠٠٤) لتوكو قد ارتفع بحوالي (١ %) ، ويمكن القول ان عدم تمكن توكو من توسيع قاعدة صادراتها الاولية ، هوانخفاض الطلب الخارجي على الصادرات الاولية في الاسواق الخارجية ، فضلا عن تقلبات اسعارها الذي كان سببا في ارتفاع درجة عدم الاستقرار في عوائد هذه الصادرات .

عاشرا : واقع حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية في اورغواي (Uruguay) .

تقع اورغواي في قارة امريكا اللاتينية ، تبلغ مساحتها (176.215) الف كم^{2} وعدد سكانها (3.289000) نسمة ، بلغت نسبة الصادرات الاولية الى اجمالي الصادرات حوالي (80 %) في الثمانينات من القرن المنصرم ، انخفضت نسبة اعتمادها على الصادرات الاولية بشكل كبير ، إذ وصلت الى (58.89 %) في عام (2003) ، و تركزت تجارتها الخارجية عدد من المنتجات الاولية منها السمك و الرز و السكر و الالمنيوم و التبغ و الحديد الخام والبرتقال و الجلود و الخشب (Fish , Rice , Sugar , Aliuminum , Tabaco , Iron , Oranges , Hides and Wool) وسجلت ادنى قيمة لعدم استقرار عوائد صادراتها الاولية في عام (2000) إذ كانت قيمتها حوالي (0.02437) واعلى قيمة لها كانت في عام (2004)اذ بلغت (1.18921) ، وبلغ معدل عدم استقرار عوائد صادراتها الاولية في المدة الاولى (1985-1994) حوالي (0.322406) ، في حين كانت قيمته في المدة الثانية (-2004 1995) حوالي (0.376696) ، ويرجع سبب ارتفاع هذا المعدل في حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية في المدة الثانية كما هو مبين في جدول(١) الى بقاء قاعدة صادراتها الاولية تتكون من عدد محدد

مـن المنتجـات الاوليــة ذات اسـعار غيـر مسـتقرة ، واسـاليب الانتـاج البدائيـة هـي السـائدة لحـد الان (UNCTAD , 2005 , 179) .

المبحث الثاني : الصيغ المستخدمة في قياس نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية و تحليل واقع هذه النسب في البلدان عينة الدراسة .

لقد قدم الاقتصاديون صيغاً عديدة لقياس نسب التبادل التجاري ، هي نسب التبادل التجاري الصافية (Net Barter Terms of Trade) ونسب التبادل التجاري الاجمالية(Gross Barter Terms of Trade) ونسب التبادل التجاري الدخلية(Income Terms of Trade) ونسب التبادل التجاري ذات العامل الواحد وذات العاملين ونسب التبادل التجاري ذات الكلفة الحقيقية ونسب التبادل التجاري المنفعية ، وقد وضع ماير (Meier , 1963 , 41) هذه الصيغ تحت ثلاث مجاميع رئيسة ، المجموعة الاولى تتعلق بنسب التبادل الحقيقية للتبادل الدولي بين السلع ، وهذه المجموعة تشمل نسب التبادل التجاري الصافية و الاجمالية و الدخلية ، في حين تخص المجموعة الثانية نسب التبادل بين الموارد الانتاجية (The interchange between productive resource) ، وتتضمن نسب التبادل ذات العامل الواحد وذات العاملين ، و المجموعة الثالثة متعلقة بتلك النسب التي تفسر الكسب او الربح من التجارة الخارجية وهي بصيغة تحليل المنفعة (Utility analysis) ، وتتكون من نوعين من النسب هما نسب التبادل التجاري ذات الكلفة الحقيقية ، ونسب التبادل التجاري المنفعية .

وهذه الدراسة لا ترى ضرورة لعرض صيغ كل هذه الانواع* ، بل ستهتم بنسب التبادل التجاري الصافية(Net Barter Terms of Trade)، وصيغة هذه النسب هي الرقم القياسي لأسعار الصادرات مقسومة على الرقم القياسي لأسعار الاستيرادات ، اي :

$$NBTT = \frac{P_x}{P_m} \times 100$$

***ان نسب التبادل التجاري المذكورة اعلاه اتخذت صيغاً مختلفة وهنالك مزايا و مآخذ لكل نوع من هذه الانواع .**

ولمزيد من الاطلاع على هذه الصيغ ينظر :

- MC. Vaish,(1977) ," Money ; Banking and International and Trade " , 4th Ed , pp.627-636.

-طه يونس حمادي (١٩٨٥)،اثر استيرادات السلع الوسيطة على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق للفترة (١٩٥٩-١٩٨٠)،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة و الاقتصاد ،جامعة الموصل ،ص ص ٧٦-٨٠ .

- خالد يونس الملاح (١٩٩٠) :**مشكلة عدم استقرار ايرادات الصادرات في بلدان نامية مختارة** ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، ص ص٢٩-٣٥ .

-Blattman,C. , Hwang,J.,& , Williamson, J.G. ,(2004), "**The Impact of the Terms of Trade on Economic Development in the Perpiphery , 1870-1939: Volatility and Secular Change**", http://www.nber.org/papers/w10600 .

- Blattman,C. , Hwang,J.,& , Williamson, J.G. ,(2003)," **The Terms of Trade amd Economic Growth in the Periphery 1870-1983**",Cambridge , MA02138 , http:// http://www.nber.org/papers/w9940 .

- Meier,G. (1963),"**International Trade and Development** " , Harper and Raw , New York ,P. 41.

- Dorrance ,G.S.,(1949)," **The Income Terms of Trade**" , Review of Economic Studies , Vol. 15-16, P. 50 .

إذ إن :

NBTT يمثل نسب التبادل التجاري الصافية .

P_x يمثل الرقم القياسي لأسعار الصادرات .

P_m يمثل الرقم القياسي لأسعار الاستيرادات .

وهذه الصيغة هي الصيغة التي ستعتمد في هذه الدراسة ، كون هذا النوع من نسب التبادل التجاري قد تم استخدامها من قبل مدرسة فكرية كبيرة يتزعمها الاقتصادي الارجنتيني راؤول بريبش و هانس سنجر(Raul Prebisch and Hans Singer) ، من جامعة سسيكس (University of Sussex) ، التي اثارت جدلاً عالمياً واسعاً بين الاوساط العلمية و صناع السياسة الاقتصادية ، عندما بينت هذه المدرسة بان الصادرات الاولية سوف تواجه نموا بطيئا للطلب الخارجي عليها ، وسوف تهبط اسعارها في الاسواق الدولية ، مقارنة باسعار الاستيرادات من السلع الصناعية ، مما يؤدي الى تدهور نسب التبادل التجاري لهذه الصادرات (Gillis & et al,1987,420-421) ، وعندما احتسبنا نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في البلدان عينة الدراسة حصلنا على النتائج المثبتة في الجداول (٢-١١) وسيتم تحليل واقع هذه النسب في كل بلد من البلدان عينة الدراسة لتحديد حالة التدهور او التحسن فيها ومعرفة سبب ذلك وكما يأتي :

- واقع حال نسب التبادل التجاري للصادرات الاوليةفي بنغلاديش- Bangladesh .

بعد أخذ الارقام القياسية لأسعارالصادرات الاولية والارقام القياسية لأسعارالاستيرادات لهذا البلد ، وللمدة المحددة للدراسة (1985-2004)ومن ثم قياس نسب التبادل التجاري وبالاعتماد على مقياس نسب التبادل التجاري الصافية ، بينت النتائج ان نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لم تأخذ مساراً مستقراً في هذه المدة ، بل نلاحظ أن هناك تدهوراً واضحاً في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية ، كما هو موضح في الجدول (٢) الذي يوضح واقع حال نسب التبادل التجاري في هذا البلد ، إذ سجلت تدهورا في اغلب سنوات الدراسة ، ماعدا سنتين فقط ، وهما (١٩٩٧ و ١٩٩٨) التي شهدت تحسناً طفيفاً في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية والتي بلغت (١,١٧٧ و ١,١٣١) على التوالي ، إذ وصلت اعلى نسبة لحالة التحسن في عام (١٩٩٧) وكانت(١٧ %) وكانت ادنى نسبة لحالة التحسن في عام (١٩٩٨) والتي كانت (١٣ %) ، وبلغ التدهور في نسب التبادل التجاري عام(٢٠٠٤) ادنى قيمة له التي كانت (١ %) ، ووصل هذا التدهور الى حوالي (٢١ %)في عام (1992) كاعلى قيمة له ، وكان معدل المدة الاولى للدراسة (١٩٨٥-١٩٩٤) هو (٨٨ %) ، وقد بلغ هذا المعدل للمدة الثانية من الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٤) نسبة (٩٨ %) ، بعبارة اخرى ان معدل التدهور في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في المدة الاولى هو اكبر اذ بلغ حوالي (١٢ %) مقارنة بمعدل حالة التدهور في نسب التبادل للمدة الثانية الذي كان (٢ %) فقط ، ويمكن تفسير ذلك بالعودة الى الجدول(٢) الذي يبين ان معدل الارقام القياسية للاسعار الصادرات كان (٩٥ %) ، و معدل الارقام القياسية لأسعار الاستيرادات كان(١٠٧,٩ %) ، إذ يلاحظ الفرق الكبير بين معدل تدهور الارقام القياسية لأسعار الصادرات الاولية و تحسن معدل الارقام القياسية لأسعار

جـــدول (٢)

يوضح نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لـــ(بنغلاديش Bangladesh)

2000 = 100 للمدة (2004-1985)

Terms of Trade***	Imports Unit Value**	Exports Unit Value*	Year
82.247	٩٧	٨٠	١٩٨٥
٩٣,٤٠٧	٩١	٨٥	١٩٨٦
٨٩,٧٩٦	٩٨	٨٨	١٩٨٧
٩٢,٣٨١	١٠٥	٩٧	١٩٨٨
٩٧,٢٤٨	١٠٩	١٠٦	١٩٨٩
٨٩,٦٥٥	١١٦	١٠٤	١٩٩٠
٨٥,٩٦٥	١١٤	٩٨	١٩٩١
٧٩,٣١٠	١١٦	٩٢	١٩٩٢
٨٤,٠٧١	١١٣	٩٥	١٩٩٣
٩٠,٠٠٠	١٢٠	١٠٨	١٩٩٤
٨٢,٧٣٤	١٣٩	١١٥	١٩٩٥
٩١,٥٣٨	١٣٠	١١٩	١٩٩٦
١١٧,٧٠٨	٩٦	١١٣	١٩٩٧
١١٣,١٣١	٩٩	١١٢	١٩٩٨
٩٩,٠٠٠	١٠٠	٩٩	١٩٩٩
١٠٠,٠٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠٠
٩٢,٩٢٩	٩٩	٩٢	٢٠٠١
٩٥,٨٧٦	٩٧	٩٣	٢٠٠٢
٨٨,٤٦٢	١٠٤	٩٢	٢٠٠٣
٩٩,٠٢٠	١٠٢	١٠١	٢٠٠٤
88.408	**107.9**	**95.3**	**معدل المدة ١٩٨٥-١٩٩٤**
٩٨	**106.6**	**103.6**	**معدل المدة ١٩٩٥-٢٠٠٤**
93.2239	**107.25**	**99.45**	**معدل المدة ١٩٨٥-٢٠٠٤**

المصادر :

*** - UNCTAD (2005)," Statistical Proffiles of the Least Developed Countries ", *Prepared by the UNCTAD secretariat* , UNITED NATIONS , New York and Geneva .**

**** - UNCTAD(2005), " Handbook of Statistics ", New York .**

***** تم ايجاد نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية باستخدام الصيغة التالية :**

$$NBTT = (P_x / P_m) *100$$

تم احتساب النسب و المعدلات من قبل الباحث من مصادرها الاصلية بعد ان تم فرز الصادرات الاولية من اجمالي الصادرات لكل بلد من البلدان عينة الدراسة استنادا الى التصنيف التجاري القياسي الدولي.

-- UNCTAD (2005) , " The Standard International Trade Classification Revision 3 " , http://www.intracen.org/) .

- UNCTAD(1984-2004) " International Trade Statistics Yearbook " New York , .

- UNCTAD (2005), " Hand Book of Statistics " , New York .

الاستيرادات ، إذ يبين هذا الجدول في المدة الاولى من الدراسة (١٩٨٥-١٩٩٤) حدوث تدهور في الارقام القياسية لأسعار الصادرات بمعدل (٥ %) ، في حين ان معدل الأسعار القياسية للاستيرادات قد شهد تحسنا

مقداره (٧,٥ %) ،اما في المدة الثانية(١٩٩٥-٢٠٠٤) فقد تغيرت هذه المعدلات ليصبح معدل الارقام القياسية لأسعارالصادرات (١٠٣,٦ %) ومعدل الارقام القياسية لأسعار الاستيرادات (١٠٦,٦ %) ، ومن خلال التمعن في اختلاف هذه المعدلات نستطيع ملاحظة انخفاض حالة التدهورفي نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية التي بلغت حوالي **(8.7 %)** ، ويعود ذلك الى التحسن الملحوظ في معدل الارقام القياسية لأسعار الصادرات بمقدار (٦,٤ %) ،مقابل التدهور في معدل الارقام القياسية لأسعار الاستيرادات بمقدار(١,١ %) ، اما لو اخذنا معدل المدة الكلية (١٩٨٥-٢٠٠٤) الذي كان حوالي(٩٩,٨) لأرقام القياسية لأسعار الصادرات ، وبلغ هذا المعدل حوالي (١٠٧) للأرقام القياسية لأسعارالاستيرادات ، و وصل المعدل في المدة الكلية(١٩٨٥-٢٠٠٤) لنسب التبادل التجاري الى(٩٣,٦) ، بعبارة اخرى ان نسب التبادل التجاري تعاني من تدهور بنسبة مايقارب(٦ %) في مدة الدراسة .

- واقع حال نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في بينين -Benin .

لقد شهدت نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لبينين في بداية الثمانينيات حتى نهاية التسعينات من القرن الماضي تدهورا واضحا في هذه النسب ، ومن جدول (٣) يمكن ملاحظة واقع حال نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية ، إذ وصلت اعلى نسبة لهذه الحالة من التدهور في عام (١٩٩٣) الى حوالي (٢٠ %) ،في حين وصلت ادنى نسبة لحالة التدهور في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في عام (١٩٨٨) اذ بلغت(١ %) ، وقد شهدت تحسناً طفيفاً في عدد من السنوات من مدة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٤) ، فمثلاً في عام (١٩٨٥) حققت تحسنا ملحوظا بنسبة (٢١ %) في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية ، وحققت ادنى نسبة من التحسن في عام (١٩٨٧) التي كانت (٣ %) ، اما معدل نسب التبادل للمدة الاولى(١٩٨٥-١٩٩٤) من الدراسة فقد وصل الى حوالي (٩٨,٩) ، اي كان هناك تدهور في نسب التبادل التجاري بنسبةحوالي (١ %) ، في حين وصل معدل نسب التبادل للمدة الثانية (١٩٩٥-٢٠٠٤) الى حوالي (٩٦) ،اي ان المدة الثانية شهدت تدهورا في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية بنسبة مايقارب (٣%) ، ويرجع سبب هذا التدهور في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في المدة الثانية الى ارتفاع معدل الارقام القياسية لأسعار الاستيرادات بمعدل (١٦,٤ %) ، مقابل ارتفاع معدل الارقام القياسية لأسعار الصادرات الاولية بمعدل (١٣,٢ %) ، اي ان هناك ارتفاعاً اكبر في معدل الارقام القياسية لأسعارالاستيرادات ، اما معدل مدة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٤) فقد سجل في هذه المدة للارقام القياسية لأسعار الصادرات الاولية معدلا حوالي (١١٥) وللارقام القياسية لأسعار الاستيرادات حوالي (١١٩) ، في حين كان معدل المدة (١٩٨٤-٢٠٠٤) لنسب التبادل التجاري للصادرات الاولية حوالي(٩٧,٥)، اي تدهور بنسبة قليلة وصلت الى حوالي(٢,٥%) فقط .

جـــدول (٣)
يوضح نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لـ (بينين Benin)

للمـدة (2004-1985) 2000 =100

Terms of Trade	Imports Unit Value	Exports Unit Value	Year
١٢١,٥٩١	٨٨	١٠٧	١٩٨٥
١١٠,٧٥٣	٩٣	١٠٣	١٩٨٦
١٠٣,٠٣٠	٩٩	١٠٢	١٩٨٧
٩٩,٠٥٧	١٠٦	١٠٥	١٩٨٨
١٠٣,٧٠٤	١٠٨	١١٢	١٩٨٩
٩٧,٤١٤	١١٦	١١٣	١٩٩٠
٩٦,٥٢٢	١١٥	١١١	١٩٩١
٩٥,٧٢٦	١١٧	١١٢	١٩٩٢
٨٠,٣٤٢	١١٧	٩٤	١٩٩٣
٨١,٤١٠	١٥٦	١٢٧	١٩٩٤
٨٣,٠٤١	١٧١	١٤٢	١٩٩٥
٩٠,٦٢٥	١٦٠	١٤٥	١٩٩٦
٩٣,٤٩١	١٦٩	١٥٨	١٩٩٧
١٠٠,٩٥٢	١٠٥	١٠٦	١٩٩٨
٩٤,٥٩٥	١١١	١٠٥	١٩٩٩
١٠٠,٠٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠٠
١٠٣,٠٦١	٩٨	١٠١	٢٠٠١
٩٨,٢٤٦	١١٤	١١٢	٢٠٠٢
٩٨,٣١٩	١١٩	١١٧	٢٠٠٣
٩٨,٤٦٢	١٣٠	١٢٨	٢٠٠٤
98.9549	111.5	108.6	معدل المدة ١٩٨٥-١٩٩٤
96.06	127.7	121.4	معدل المدة ١٩٩٥-٢٠٠٤
97.51705	119.6	115	معدل المدة ١٩٨٥-٢٠٠٤

المصادر :

- **نفس مصادر الجدول (٤) .**
- **تم احتساب النسب و المعدلات من قبل الباحث .**

- واقع حال نسب التبادل التجاري للصادرات الاوليـة في بوليفيا - Bolivia.

من خلال التمعن في الجدول (٤) الذي يبين واقع حال نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لبوليفيا خلال مدة الدراسة (1985-2004) والتي تظهر تدهورا واضحا في نسب التبادل التجاري لصادراتها الاولية في معظم سنوات الدراسة ، إذ سجل هذا البلد ادنى نسبة لحالة التدهور في
نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في عام (1992) اذ كانت (١ %) ،وسجلت اعلى نسبة لحالة التدهورفي عام (1985) إذ وصلت (٢٠ %) ، وقد شهدت نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية تحسنا في عدد من سنوات الدراسة ، إذ سجلت اعلى نسبة لحالة التحسن في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في عام (١٩٩٧) التي كانت (٨ %)، في حين سجلت في عام (١٩٩٠) ادنى نسبة لحالة التحسن في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية التي كانت (١ %) فقط ، وكان معدل نسب التبادل التجاري للمدة الاولى (١٩٨٥-١٩٩٤) هو (٩٧) وللمدة الثانية (١٩٩٥-٢٠٠٤) كان هذا المعدل (٩٩)، اي هناك حالة تدهور في نسب التبادل التجاري بمعدل (٣ %) للمدة الاولى و(١ %) للمدة الثانية ، وهذا الانحفاض في معدل التدهور يعود الى انخفاض معدل الارقام القياسية لأسعار الاستيرادات بشكل ملحوظ من(١٢٤,٧ %) الى (١٠٦ %)على التوالي،في حين سجلت بوليفيا معدلا للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤)وصل الى (١١٢,٢)و(١١٤)للارقام القياسية لأسعار الصادرات و الاستيرادات على التوالي ،وبين المعدل المدة (١٩٨٥-٢٠٠٤) وجود حالة التدهور في نسب التبادل التجاري الذي بلغ حوالي (٣٢%)فقط.

- **واقع حال نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في هايتي -Haiti .**

تُعَد هاييتي من البلدان التي كانت صادراتها الاولية تشكل نسبة عالية من اجمالي الصادرات وبخاصة في بداية الثمانيات من القرن المنصرم ، اما في بداية القرن الجديد قد انخفضت هذه النسبة حتى وصلت الى حوالي (70 %) في عام (2005) ، ويوضح الجدول (٥) واقع حال نسب التبادل التجاري لهذا البلد ، التي لم تشهد استقرارا ، بل يلاحظ حالات التدهور في معظم سنوات مدة الدراسة وحالات محدودة من التحسن ، إذ سجلت نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية تدهوراً كبيراً خلال مدة الدراسة(1985-2004) ، إذ بلغت ادنى نسبة لحالة التدهور في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية عام (١٩٩٧) التي كانت حوالي (١ %) ، في حين كانت اعلى نسبة لحالة التدهور حوالي (١١ %) في عام (1988) ،وفي المدة نفسها من الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٤) شهدت نسب التبادل التجاري للصاردات الاولية لهاييتي تحسنا ملحوظا ، إذ سجلت اعلى نسبة لحالة التحسن هذه في عام (٢٠٠٣) التي بلغت حوالي(٢٨ %) ، في حين سجلت ادنى نسبة من التحسن في عام (٢٠٠٢) والتي كانت حوالي (١٤ %) ، و بلغ معدل نسب التبادل التجاري للمدة الاولى من الدراسة (١٩٨٥ -١٩٩٤) حوالي(٩٦) وللمدة الثانية (١٩٩٥-٢٠٠٤) بلغ هذا المعدل حوالي(١٠٤) ، اي ان المدة الثانية قد شهدت تحسنا ملحوظا في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية ، بنسبة (٤ %) تقريبا ، في حين تعرضت نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في المدة الاولى الى التدهورو بمعدل (٥ %) ، ان التحسن في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في المدة الثانية يعود الى تحسن او الارتفاع في الارقام القياسية لأسعار الصادرات الاولية ، إذ يلاحظ في الجدول (٥) ان معدل الارقام القياسية لأسعار

جدول (٤)

يوضح نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لـــبوليفيا (Bolivia)
للمـدة (1985-2004) 2000 =100

Terms of Trade	Imports Unit Value	Exports Unit Value	Year
٨٠,٢٨٢	١٤٢	١١٤	١٩٨٥
٩٩,١٢٣	١١٤	١١٣	١٩٨٦
٩٨,٢٤٦	١١٤	١١٢	١٩٨٧
١٠١,٧٨	١١٢	١١٤	١٩٨٨
١٠٠,٠٠	١١٤	١١٤	١٩٨٩
١٠١,٦٥	١٢١	١٢٣	١٩٩٠
١٠٠,٠٠	١٢٤	١٢٤	١٩٩١
٩٩,١٨٧	١٢٣	١٢٢	١٩٩٢
٩٦,٠٩٤	١٢٨	١٢٣	١٩٩٣
٩٥,٣٨٥	١٣٠	١٢٤	١٩٩٤
١٠٣,٩٠٦	١٢٨	١٣٣	١٩٩٥
١٠٤,٥٠٥	١١١	١١٦	١٩٩٦
١٠٨,١٨٢	١١٠	١١٩	١٩٩٧
١٠٦,٨٦٣	١٠٢	١٠٩	١٩٩٨
٩٧,٠٣٠	١٠١	٩٨	١٩٩٩
١٠٠,٠٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠٠
٩٣,٨٧٨	٩٨	٩٢	٢٠٠١
٨٩,١٠٩	١٠١	٩٠	٢٠٠٢
٩٦,١٩٠	١٠٥	١٠١	٢٠٠٣
٩٩,٠٣٨	١٠٤	١٠٣	٢٠٠٤
97.1756	**122.2**	**118.3**	**معدل المدة ١٩٨٥- ١٩٩٤**
٩٩,٨	**106**	**106.1**	**معدل المدة ١٩٩٥-٢٠٠٤**
98.52285	**114.1**	**112.2**	**معدل المدة ١٩٨٥-٢٠٠٤**

المصادر :

- **نفس مصادر الجدول (٤) .**
- **تم احتساب النسب و المعدلات من قبل الباحث .**

جـدول (٥)

يوضح نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لـــــهاييتي (Haiti)

للمـدة (1985-2004) 2000 = 100

Terms of Trade	Imports Unit Value	Exports Unit Value	Year
98.701	77	76	1985
98.667	75	74	1986
98.551	69	68	1987
88.660	97	86	1988
97.436	78	76	1989
98.958	96	95	1990
90.722	97	88	1991
97.701	87	85	1992
94.186	86	81	1993
93.258	89	83	1994
96.842	95	92	1995
96.040	101	97	1996
98.958	96	95	1997
98.020	101	99	1998
96.939	98	95	1999
100.000	100	100	2000
96.842	95	92	2001
114.118	88	101	2002
128.077	87	112	2003
117.196	٨٨	١٠٣	2004
95.684	**85.1**	**81.2**	**معدل المدة ١٩٨٥-١٩٩٤**
104	**94.9**	**98.6**	**معدل المدة ١٩٩٥-٢٠٠٤**
99.9936	**90**	**89.9**	**معدل الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٤**

المصادر :

- **نفس مصادر الجدول (٤) .**
- **تم احتساب النسب و المعدلات من قبل الباحث .**

الاستيرادات قد زاد بنسبة (١٠ %) ، بينما زاد معدل الارقام القياسية لأسعار الصادرات الاولية حوالي (١٧ %) ، وهذه الزيادة الاخيرة انعكست على تحسن نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في المدة الثانية من الدراسة(١٩٩٥-٢٠٠٤) ، ويلاحظ من الجدول (٥) ان هاييتي سجلت معدلات متباينة للارقام القياسية لأسعار الصادرات الاولية و الاستيرادات،إذ بلغ معدل الارقام القياسية لأسعار الصادرات الاولية في المدة (١٩٨٥-٢٠٠٤)حوالي (٨٩,٩) ،في حين بلغ معدل الارقام القياسية لأسعار الاستيرادات حوالي (٩٠) ، اما المعدل المتحقق لنسب التبادل التجاري للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤) فقد وصل الى حوالي (٩٩,٩٩) ، بعبارة اخرى ان نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية تعاني من تدهور طفيف جداً ،يكاد ان لاتذكر.

- **واقع حال نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في جامايكا -Jamaica.**

جامايكا كغيره من البلدان النامية عانت نسب التبادل التجاري لصادراتها الاولية من حالة عدم الاستقرار ، كونها تعتمد على الصادرات الاولية بشكل ملحوظ ، لذا فان التدهور الحاصل في نسب تبادلها التجاري يعود الى التدهور الحاصل في اسعار صادراتها الاولية ، ومن خلال التمعن في الجدول (٦) يمكن معرفة واقع حال نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في جامايكا، التي شهدت تقلباً كبيراً باتجاه التحسن والتدهور ، اذ بدأت بحالة التدهور التي بلغت اعلى نسبة لها حوالي (٩ %) في عام (١٩٩٥) وبلغت ادنى نسبة لها في عام (1993) إذ وصلت الى (١ %) ، في حين سجلت جامايكا اعلى نسبة من حالة التحسن في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في عام (١٩٨٨) التي كانت حوالي (٦ %) ، وسجلت ادنى نسبة من التحسن في عام (١٩٩٦) إذ بلغت حوالي (١ %) ، وكان معدل نسب التبادل التجاري لصادرات الاولية للمدة الاولى من الدراسة (١٩٨٥-١٩٩٤) حوالي(٤ .٩٩) وتراجع هذا المعدل للمدة الثانية الى (٩٦,٩) ، ويشير هذان المعدلان (للمدة الاولى و الثانية) الى ان نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في جامايكا قد عانت من تدهور في المدتين بنسب (١ %) و (٣ %) على التوالي ، وهذه الزيادة في تدهور نسب التبادل التجاري تعود الى تأثير الزيادة الحاصلة في معدل الارقام القياسية لأسعار الاستيرادات التي زادت بمعدل(٤,٢ %) بينما زاد معدل الارقام القياسية لأسعار الصادرات الاولية بمعدل(١,٩ %) في المدة الثانية ، وبالعودة الى الجدول (٦) الذي يوضح ان جامايكا قد سجلت في مدة الدراسة معدلات تبين مدى حصول تحسن في الارقام القياسية لأسعار الصادرات الاولية والاستيرادات ،الذي سجل معدلا حوالي(٩٥)و(٩٧) لأسعار الصادرات الاولية و الاستيرادات على التوالي ، وبلغ معدل المدة (١٩٨٥-٢٠٠٤) لنسب التبادل التجاري حوالي (٩٨,٢) ،اي وجود تدهور بنسبة حوالي(٢ %) .

- **واقع حال نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في بيرو-Peru.**

لقد اظهرت النتائج في الجدول (٧) ان نسب التبادل التجاري الصافية وجود حالات تدهور وتحسن واضح في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لبيرو خلال مدة الدراسة(١٩٨٤-٢٠٠٤) ،ففي عام (١٩٩٧) سجلت اعلى نسبة لحالة التحسن التي كانت (٩ %) وسجلت ادنى نسبة لحالة التحسن في

جدول(٦)

يوضح نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لـ جامايكا(Jamaica)
للمـدة (1985-2004) 2000 =100

Terms of Trade	Imports Unit Value	Exports Unit Value	Year
١٠٢,٢٧٣	٨٨	٩٠	١٩٨٥
٩٨,٨٧٦	٨٩	٨٨	١٩٨٦
١٠٣,٧٠٤	٨١	٨٤	١٩٨٧
١٠٦,٦٦٧	٩٠	٩٦	١٩٨٨
١٠٣,١٢٥	٩٦	٩٩	١٩٨٩
٩٣,٣٣٣	١٠٥	٩٨	١٩٩٠
٩٨,٠٢٠	١٠١	٩٩	١٩٩١
٩٦,٠٧٨	١٠٢	٩٨	١٩٩٢
٩٨,٩٨٠	٩٨	٩٧	١٩٩٣
٩٣,٢٠٤	١٠٣	٩٦	١٩٩٤
٩١,١٥٠	١١٣	١٠٣	١٩٩٥
١٠٠,٩٢٦	١٠٨	١٠٩	١٩٩٦
٩٤,٩٤٩	٩٩	٩٤	١٩٩٧
١٠٢,١٩٨	٩١	٩٣	١٩٩٨
٩٧,٨٢٦	٩٢	٩٠	١٩٩٩
١٠٠,٠٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠٠
٩٧,٩٣٨	٩٧	٩٥	٢٠٠١
٩٤,٨٩٨	٩٨	٩٣	٢٠٠٢
٩٣,٦٨٤	٩٥	٨٩	٢٠٠٣
٩٥,٨٣٣	٩٦	٩٢	٢٠٠٤
99.426	**95.3**	**94.5**	**معدل المدة ١٩٨٥-١٩٩٤**
٩٦,٩	**98.9**	**95.8**	**معدل المدة ١٩٩٥-٢٠٠٤**
98.1831	**97.1**	**95.15**	**معدل المدة ١٩٨٥-٢٠٠٤**

المصادر :

- **نفس مصادر الجدول (٤) .**
- **تم احتساب النسب و المعدلات من قبل الباحث .**

جـدول (٧)

يوضح نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لـبيرو(Peru) .
للمـدة (1985-2004) 2000 =100

Terms of Trade	Imports Unit Value	Exports Unit Value	Year
١٠٢,٢٤٧	٨٩	٩١	١٩٨٥
٩٠,٥٢٦	٩٥	٨٦	١٩٨٦
١٠١,٩٦١	١٠٢	١٠٤	١٩٨٧
٩٨,١٩٨	١١١	١٠٩	١٩٨٨
١٠١,٧٨٦	١١٢	١١٤	١٩٨٩
٩٩,١٦٠	١١٩	١١٨	١٩٩٠
٩٠,٧٥٦	١١٩	١٠٨	١٩٩١
٩٠,٩٠٩	١٢١	١١٠	١٩٩٢
٩٥,٨٣٣	١٢٠	١١٥	١٩٩٣
٩٦,٨٠٠	١٢٥	١٢١	١٩٩٤
٩٢,٨٥٧	١٢٦	١١٧	١٩٩٥
١٠٢,٥٤٢	١١٨	١٢١	١٩٩٦
١٠٩,٦١٥	١٠٤	١١٤	١٩٩٧
١٠٠,٩٩٠	١٠١	١٠٢	١٩٩٨
١٠٧,٢١٦	٩٧	١٠٤	١٩٩٩
١٠٠,٠٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠٠
٩٧,٩٨٠	٩٩	٩٧	٢٠٠١
١٠٣,٠٦١	٩٨	١٠١	٢٠٠٢
١٠٧,٦٩٢	١٠٤	١١٢	٢٠٠٣
١٠٢,٩١٣	١٠٣	١٠٦	٢٠٠٤
96.8176	**111.3**	**107.6**	**معدل المدة ١٩٨٥- ١٩٩٤**
١٠٢,٤	**105**	**107.4**	**معدل المدة ١٩٩٥-٢٠٠٤**
99.6521	**108.15**	**107.5**	**معدل المدة ١٩٨٥-٢٠٠٤**

المصادر :

- **نفس مصادر الجدول (٤) .**
- **تم احتساب النسب و المعدلات من قبل الباحث .**

عام (١٩٨٩) إذ بلغت حوالي (٢ %) ، في حين بلغت حالة التدهور في عام (١٩٨٦) اكبر نسبة مسجلة في مدة الدراسة لهذا البلد التي كانت حوالي(١٠ %) ، اما ادنى نسبة لحالة التدهور في نسب التبادل التجاري

للصادرات الاولية فكانت في عام (١٩٩٠) اذ وصلت الى (١ %) ، وبلغ معدل نسب التبادل التجاري للمدة الاولى من الدراسة (٩٦,٨) وارتفع هذا المعدل في المدة الثانية من الدراسة الى ما يقارب(١٠٢) ، اي ان نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في المدة الاولى قد شهدت تدهورا بنسبة
(٣,٢ %)تقريبا، بينما شهدت نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في المدة الثانية تحسنا بنسبة حوالي(٢ %) ، و كان هذا التحسن في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في المدة الثانية نتيجة انخفاض الاسعار الاستيرادات بمعدل (٤,١ %) وحصول ارتفاع في اسعار الصادرات بمعدل (٠,٦ %) ويبين الجدول (٧) معدل الارقام القياسية لأسعار الصادرات و الاستيرادات الذي بلغ حوالي(١٠٧,٥)و(١٠٨,١٥) ، وسجل معدلا لتدهورفي نسب التبادل التجاري للمدة(١٩٨٥-٢٠٠٤) بلغ حوالي (٩٩,٦)الذي يوضح زيادة طفيفة في اسعار الاستيرادات في الاسواق الخارجية .

- **واقع حال نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في الفليبين -Philippens.**

تبين النتائج المثبتة في الجدول (٨) ان نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في الفلبين كانت تعاني فعلا من حالات التدهور في معظم سنوات الدراسة ، و في عدد من السنوات يمكن ملاحظة عدد من حالات التحسن ، إذ سجلت في عام (٢٠٠٣) اعلى نسبة من حالة التحسن في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية والتي بلغت (٣٢ %) ، في حين سجلت ادنى نسبة من حالة التحسن في نسب التبادل التجاري في عام (٢٠٠١) التي كانت (٢ %) ، في الوقت نفسه فقد شهدت نسب التبادل التجاري حالات تدهور ملحوظة تراوحت بين اعلى نسبة في عام (١٩٩٩) اذ وصلت الى(٢٦ %) وادنى نسبة لحالة التدهوركانت في عام (١٩٩٧) إذ تراجعت الى (٢ %) ، ولو اخذنا معدل نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في المدة الاولى للدراسة (١٩٨٥-١٩٩٤) نجد انه بلغ (٩٤ %) في حين ارتفع في المدة الثانية(١٩٩٥ -٢٠٠٤)الى حوالي (١٠٢ %) ،بعبارة اخرى ان المدة الاولى من الدراسة قد شهدت تدهوراً في نسب التبادل التجاري بمعدل (٦ %) بينما شهدت في المدة الثانية تحسناً طفيفاً في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية والتي بلغت(٢ %) ، ويفسر حصول هذا التحسن في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية بالزيادة الحاصلة في الارقام القياسية لأسعار الصادرات الاولية ، اذ يتضح من الجدول (٨) ان هذه الاسعار قد زادت في المدة الثانية بمعدل (١٥,٩ %) مقارنة بالمدة الاولى من هذه الدراسة ، وانعكست آثار هذه الزيادة في تحسن طفيف في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية ،وبالعودة الى جدول (٨) يمكن ملاحظة ارتفاع ملحوظ في معدل الارقام القياسية لأسعار الاستيرادات إذ وصل الى(١٠٥,١) مقارنة بالارقام القياسية لأسعار الصادرات الاولية التي كانت حوالي (١٠٢,٢٥) ، وسجل معدلا لحالة التدهور في نسب التبادل التجاري للصادرت الاولية بلغ حوالي (٢ %) للمدة(١٩٨٥-٢٠٠٤).

جـــدول (٨)
يوضح نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية للفلبين (Philippens)
للمـدة (1985-2004) 2000 =100

Terms of Trade	Imports Unit Value	Exports Unit Value	Year
٨٧,١٢٩	١٠١	٨٨	١٩٨٥
٩٧,٦٤٧	٨٥	٨٣	١٩٨٦
٩٦,٧٧٤	٩٣	٩٠	١٩٨٧
٩٤,٧٩٢	٩٦	٩١	١٩٨٨
٩١,٠٨٩	١٠١	٩٢	١٩٨٩
٩٣,٥٧٨	١٠٩	١٠٢	١٩٩٠
٩٦,٢٢٦	١٠٦	١٠٢	١٩٩١
٩٣,٥١٩	١٠٨	١٠١	١٩٩٢
٩٤,٢٨٦	١٠٥	٩٩	١٩٩٣
٩٧,١٤٣	١٠٥	١٠٢	١٩٩٤
٩٨,١٤٨	١٠٨	١٠٦	١٩٩٥
٩٢,٠٣٥	١١٣	١٠٤	١٩٩٦
٩٨,٣٦١	١٢٢	١٢٠	١٩٩٧
٨٤,٣٢٨	١٣٤	١١٣	١٩٩٨
٧٤,٦٠٣	١٢٦	٩٤	١٩٩٩
١٠٠,٠٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠٠
١٠٢,٥٨٦	١١٦	١١٩	٢٠٠١
١١٧,٣٤٧	٩٨	١١٥	٢٠٠٢
١٣٢,١٨٤	٨٧	١١٥	٢٠٠٣
١٢٢,٤٧٢	٨٩	١٠٩	٢٠٠٤
94.2183	**100.9**	**95**	**معدل المدة ١٩٨٥-١٩٩٤**
١٠٢,٢	**109.3**	**109.5**	**معدل المدة ١٩٩٥-٢٠٠٤**
98.21235	**105.1**	**102.25**	**معدل المدة ١٩٨٥-٢٠٠٤**

المصادر :

- **نفس مصادر الجدول (٤) .**
- **تم احتساب النسب و المعدلات من قبل الباحث .**

- واقع حال نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في تانزانيا -Tanzania .

لقد اوضحت النتائج ان نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لتانزانيا و كما هو مثبت في الجدول (٩) قد شهدت تقلبات حادة (تحسنا وتدهورا) ، إذ يلاحظ ان نسب التبادل التجاري سجلت اعلى نسبة

لحالة التدهور في هذه النسب في عام (١٩٩٩) التي كانت(٤٠ %) وسجلت ادنى نسبة لحالة التدهور في نسب التبادل التجاري في عام (١٩٩٦) التي كانت (١ %) ، في حين سجلت اعلى نسبة لحالة التحسن في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في عام (١٩٨٥) إذ بلغت (٢٢ %)،وكانت ادنى نسبة لحالة التحسن في نسب التبادل في عام (١٩٩٥) اذ بلغت (١ %) ، وبلغ معدل هذه النسب للمدة الاولى (١٩٨٥-١٩٩٤) حوالي (١٠٣) ، في حين بلغ معدل المدة الثانية (١٩٩٥-٢٠٠٤) حوالي (٨٧) ، بعبارة اخرى ان المدة الاولى من الدراسة قد شهدت نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية تحسنا بمعدل(٣ %) في حين تعرضت نسب التبادل التجاري في المدة الثانية الى حالة تدهوربمعدل (٢٣ %) ، ان العامل الرئيس في حدوث هذه النسبة العالية من التدهور هو الارتفاع الكبير في اسعار الاستيرادات التي حصلت في المدة الثانية من الدراسة ، إذ يلاحظ من الجدول المذكور ان اسعار الاستيرادات قد زاد بمعدل (٢٤,٣ %) ، فاستجابة نسب التبادل التجاري لتانزانيا لهذا التغيير بشكل كبير ، لأن اسعار الصادرات الاولية لم تشهد سوى ارتفاعٍ طفيفٍ كان حوالي(١,٥ %)،بينما حققت تانزانيا معدلات(١٠٨,٦)و(١١٦,٧)و(٩٥) في مدة الدراسة(١٩٨٥-٢٠٠٤) للارقام القياسيةللصادرات و الاستيرادات ونسب التبادل التجاري على التوالي .

- **واقع حال نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في توكو -Togo .**

تبين النتائج المثبتة في الجدول (١٠) ان توكو كغيره من البلدان النامية عينة الدراسة واجهت نسب تبادلها التجاري للصادرات الاولية حالات من التدهور والتحسن، إذ بلغت ادنى نسبة لحالة التدهور في هذه النسب في عام (1996) التي بلغت حوالي (1 %) ، وسجلت اعلى نسبة لحالة التدهور في عام (١٩٩٨) التي كانت حوالي(١٨ %) ، في حين سجلت النتائج المثبتة في جدول (١٠) ادنى نسبة لحالة التحسن في عام (١٩٨٩) التي بلغت حوالي (٩ %) ، واعلى نسبة لحالة التحسن في نسب التبادل التجاري سجلت في عام (١٩٨٥) التي وصلت الى حوالي (٣٢ %) ، وحققت معدلات ملحوظة من التحسن في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية ، إذ حققت توكو في المدة الاولى من الدراسة (١٩٨٥-١٩٩٤) معدل للتحسن في نسب التبادل التجاري بلغ (٨%) ، بينما حققت في المدة الثانية معدلا لحالة التحسن في نسب التبادل التجاري مايقارب (٤ %) ، **اي ان** معدل حالة التحسن قد انخفض في المدة الثانية من الدراسة بمعدل (٤ %) ، والعامل الاكثر تأثيراً في هذا الانخفاض هو الانخفاض الحاصل في اسعار الصادرات الاولية في المدة الثانية ، إذ يبين نتائج الجدول(١٠) ان اسعار الصادرات الاولية قد شهدت تراجعاً في المدة الثانية بمعدل (٥,١ %) مقابل تراجع اسعار الاستيرادات بمعدل(٠,٢٧ %) فقط في المدة نفسها ، وقد شهدت معدلات الارقام القياسية لأسعار الصادرات الاولية لتوكو ارتفاعا ملحوظا في مدة الدراسة(١٩٨٤-٢٠٠٤) إذ وصل الى حوالي (١٠٦,٥) وحققت في المدة نفسها معدلا لحالة التحسن في نسب التبادل التجاري الذي بلغ حوالي(١٠٦,٦) .

جـــدول (٩)

يوضح نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لـــتانزانيا(Tanzania)

للمدة (1985-2004) 2000 =100

Terms of Trade	Imports Unit Value	Exports Unit Value	Year

١٢٢,٤٧٢	٨٩	١٠٩	١٩٨٥
١١٨,٨٨٩	٩٠	١٠٧	١٩٨٦
١٠٧,١٤٣	٩٨	١٠٥	١٩٨٧
٩٩,٠٢٠	١٠٢	١٠١	١٩٨٨
٩٨,١١٣	١٠٦	١٠٤	١٩٨٩
٩١,٣٠٤	١١٥	١٠٥	١٩٩٠
٩٧,٣٢١	١١٢	١٠٩	١٩٩١
٩٩,١٢٣	١١٤	١١٣	١٩٩٢
٩٨,١٩٨	١١١	١٠٩	١٩٩٣
١٠٢,٥٨٦	١١٦	١١٩	١٩٩٤
١٠١,٥٧٥	١٢٧	١٢٩	١٩٩٥
٩٩,١٦٠	١١٩	١١٨	١٩٩٦
٩٣,٤٤٥	١٦١	١٥٠	١٩٩٧
٧٢,٥١٤	١٨٣	١٣٢	١٩٩٨
٦٠,٤٦٣	١٨٦	١١٢	١٩٩٩
١٠٠,٠٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠٠
٨٢,٨٣٧	٩٧	٨٠	٢٠٠١
٧٨,٩٥١	٩٩	٧٨	٢٠٠٢
٨٧,٢٣٣	١٠٤	٩٠	٢٠٠٣
٩٨,٠٩٢	١٠٦	١٠٣	٢٠٠٤
103.4169	**105.3**	**108.1**	**معدل المدة ١٩٩٤-١٩٨٥**
٨٧,٤	128.2	١٠٩,٢	**معدل المدة ٢٠٠٤-١٩٩٥**
95.42195	**116.75**	**108.65**	**معدل المدة ٢٠٠٤-١٩٨٥**

المصادر :

- **نفس مصادر الجدول (٤) .**
- **تم احتساب النسب و المعدلات من قبل الباحث .**

جـدول (١٠)
يوضح نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لـتوكو(Togo)
للمـدة (1985-2004) 2000 =100

Terms of	Imports Unit Value	Exports Unit Value	Year

Trade			
١٣٢,١٨٤	٨٧	١١٥	١٩٨٥
١١٥,٩٠٩	٨٨	١٠٢	١٩٨٦
١١١,٧٠٢	٩٤	١٠٥	١٩٨٧
١١٧,٣٤٧	٩٨	١١٥	١٩٨٨
١٠٩,٨٠٤	١٠٢	١١٢	١٩٨٩
١١٤,٤١٤	١١١	١٢٧	١٩٩٠
٩٤,٤٤٤	١٠٨	١٠٢	١٩٩١
٩٩,٠٩١	١١٠	١٠٩	١٩٩٢
٩٣,٥١٩	١٠٨	١٠١	١٩٩٣
٩٥,٥٧٥	١١٣	١٠٨	١٩٩٤
٩٩,١٩٤	١٢٤	١٢٣	١٩٩٥
٩٩,٢٠٦	١٢٦	١٢٥	١٩٩٦
٩٨,١٣١	١٠٧	١٠٥	١٩٩٧
٨٢,١٧٨	١٠١	٨٣	١٩٩٨
٩٧,٩٨٠	٩٩	٩٧	١٩٩٩
١٠٠,٠٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠٠
١١٢,٥٠٠	٨٨	٩٩	٢٠٠١
114.118	**88**	**101**	٢٠٠٢
١١٢,٥٠٠	٨٨	٩٩	٢٠٠٣
١٢١,٥٩١	٨٨	١٠٧	٢٠٠٤
108.3989	**101.9**	**109.6**	**معدل المدة ١٩٩٤-١٩٨٥**
١٠٣,٧	**100.9**	**103.9**	**معدل المدة ٢٠٠٤-١٩٩٥**
106.0694	**101.4**	**106.75**	**معدل المدة ٢٠٠٤-١٩٨٥**

المصادر :

- **نفس مصادر الجدول (٤) .**
- **تم احتساب النسب و المعدلات من قبل الباحث .**

- **واقع حال نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في اورغواي-Uruguay .**

لقد بينت النتائج الموضحة في الجدول (١١) واقع حال نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في اورغواي ، التي تؤكد حصول حالات من التدهور في هذه النسب في معظم السنوات ولم تشهد اية حالة تحسن الا في سنة واحدة فقط وهي (١٩٩٨) ، بالنسبة لحالة التدهورفي نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية ، سجلت ادنى نسبة لحالة التدهور في عام(2004) التي كانت (1%) ، بينما سجلت اعلى نسبة لحالة التدهور

في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية في عام (١٩٩٠) و التي بلغت حوالي (17%)،في حين سجلت اعلى نسبة لحالة التحسن في نسب التبادل التجاري في عام (١٩٩٨) التي وصلت الى حوالي(٦ %)،و لم تسجل ادنى نسبة لحالة التحسن في نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية، لانها سجلت حالة واحدة فقط في عام (١٩٩٨) ، وحققت اورغواي في المدة الاولى من الدراسة(١٩٨٥-١٩٩٤) معدلا اكبر لحالة التدهور إذ بلغ حوالي (٧ %) ، اما في المدة الثانية (١٩٩٥-٢٠٠٤) قد حققت معدلا اقل لحالة التدهور في نسب التبادل التجاري للصادرات و الذي بلغ (١ %) ، وهذا التغير الحاصل في حالة التدهور بين المدتين من (٦ %) الى (١ %) ، اي انخفاض حالة التدهور بنسبة (٧ %) خلال المدة الثانية ، يعود الى الارتفاع الحاصل في اسعار الصادرات الاولية ، إذ لوحظ ان هذه الاسعار قد ارتفعت بمعدل (١٢,٢ %) في المدة الثانية مع حصول ارتفاع طفيف في اسعار الاستيرادات بمعدل (٦,٦ %) ، وكان معدل حالة التدهور في نسب التبادل التجاري للمدة الاجمالية (١٩٨٥-٢٠٠٤) اكبر من معدل حالة التدهور للمدة الثانية حوالي(٢ %) .

جدول (١١)

يوضح نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية لـ اوروغواي (Uruguay)

للمدة (1985-2004) 2000 =100

Terms of Trade	Imports Unit Value	Exports Unit Value	Year
٨٥,٥٥٦	٩٠	٧٧	١٩٨٥
٩٨,٨٥١	٨٧	٨٦	١٩٨٦

١٩٨٧	٩٣	٩٥	٩٧,٨٩٥
١٩٨٨	٩٦	٩٩	٩٦,٩٧٠
١٩٨٩	٩٨	١٠٢	٩٦,٠٧٨
١٩٩٠	٩٣	١١١	٨٣,٧٨٤
١٩٩١	٩٧	١٠٨	٨٩,٨١٥
١٩٩٢	١٠٥	١١٠	٩٥,٤٥٥
١٩٩٣	٩٨	١٠٨	٩٠,٧٤١
١٩٩٤	١١١	١١٣	٩٨,٢٣٠
١٩٩٥	١١٩	١٢٤	٩٥,٩٦٨
١٩٩٦	١١٣	١١٤	٩٩,١٢٣
١٩٩٧	١٠٣	١٠٤	٩٩,٠٣٨
١٩٩٨	١٠٣	٩٧	١٠٦,١٨٦
١٩٩٩	٩٢	٩٣	٩٨,٩٢٥
٢٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠,٠٠٠
٢٠٠١	١٠٤	١٠٥	٩٩,٠٤٨
٢٠٠٢	١٠٣	١٠٦	٩٧,١٧٠
٢٠٠٣	١١٣	١١٥	٩٨,٢٦١
٢٠٠٤	١٢٠	١٢١	٩٩,١٧٤
معدل المدة ١٩٨٥-١٩٩٤	**95.4**	**102.3**	**93.3375**
معدل المدة ١٩٩٥-٢٠٠٤	**107**	**107.9**	٩٩,٢٨
معدل المدة ١٩٨٥-٢٠٠٤	**101.2**	**105.1**	**96.3134**

المصادر :

- نفس مصادر الجدول (١) .

- تم احتساب النسب و المعدلات من قبل الباحث .

المبحث الثالث :المقاييس المستخدمة في قياس تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية وتحليل واقع هذه المشكلات في بلدان عينة الدراسة.

لقد بينت الدراسة الاطار النظري للمشكلات الثلاث وهي عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية وتدهور نسب التبادل التجاري و تباطؤ نمو الطلب الخارجي على هذه الصادرات ، وقد عرضنا اهم المقاييس المستخدمة في قياس المشكلتين السابقتين ،ومن ثم تحليل واقع هاتيين المشكلتين ،و في هذا المبحث سنعرض اهم المقاييس المستخدمة في قياس المشكلة الاخرى من مشكلات الصادرات الاولية وهي مشكلة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية لهذه البلدان وتحليلها كذلك.

ان معظم الدراسات التي تناولت هذه المشكلة قد اهتمت بالجانب النظري فقط دون استخدام الاساليب الكمية في قياس اثرها على النمو الاقتصادي ، اما هذه الدراسة فهي المحاولة العلمية المتواضعة من بين الدراسات الاكاديمية التي تحاول قياس مشكلة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية وتحليل واقع هذه المشكلة في البلدان عينة الدراسة اعتمادا على احدى المقاييس الموجودة في هذا المجال ، ونظرا لندرة الدراسات العلمية حول هذه المقاييس ، ترى هذه الدراسة انه من الضرورى عرض اهم تلك المقاييس ومن ثم تحديد المقياس الذي سيعتمد في هذه الدراسة وكما يأتي :

اولا : المقاييس المستخدمة في قياس الطلب الخارجي على الصادرات الاولية .

لقد استخدم الاقتصاديون بيل و ايتون و ستيور (Ball, Eaton and Steuer) الطريقة ادناه في قياس نمو الطلب الخارجي على الصادرات الصناعية ، في دراستهما المنشورة عام (١٩٦٦) ، معتمدين في ذلك على متغير كمية الصادرات العالمية و حصة تجارة البلدان من التجارة العالمية والانحرافات الحاصلة في الانتاج الصناعي (Cooper & Hartley , 1970 ,1-40) ، وكانت مدة دراستهم هذه (١٩٥٤ – ١٩٦٤) ،و الصيغة المعتمدة هي :

$$F_d = (Q_x)$$

إذ ان :

F_d يمثل نمو الطلب الخارجي .

Q_x يمثل كمية الصادرات العالمية .

اي ان هذه الصيغة تعتمد على كمية الصادرات العالمية لمعرفة نمو الطلب الخارجي على الصادرات ، ويتم ذلك من خلال معرفة الانحرافات الحاصلة في الانتاج الصناعي للبلدان الصناعية ، الا ان هذه الصيغة لم تلق اهتماماً كبيراً ، لأنها تعتمد على الانتاج الصناعي للبلدان الصناعية ، بعبارة اخرى ان هذه الصيغة لم تأخذ بنظر الاعتبار الاستيرادات من المنتجات الاولية للبلدان الصناعية .

- **هناك نماذج رئيسة في قياس نمو الطلب الخارجي على الصادرات ، واستخدمت هذه النماذج من قبل مجموعة من الاقتصاديين وفي مدد زمنية مختلفة .**
- **ولمزيد من الاطلاع انظر :**

- Cooper,R.A. , (1970) , " Export Performance and The Pressure of Demand " , London , pp.1-40 .

كما استخدمت صيغة الرقم القياسي لكمية الاستيرادات (Index of Imports) من قبل بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية–OECD (Organization for Economic Co-operation and Development) التي قامت باجراء هذه الدراسة خلال المدة (١٩٥٥–١٩٦٥) لمعرفة نمو الطلب الخارجي على صادرات هذه البلدان وذلك من خلال الرقم القياسي لكمية الاستيرادات للبلدان التي تستورد من البلدان الصناعية ، و صيغتها كما يأتي :

$$F_d = Q_m$$

إذ ان :

F_d يمثل نمو الطلب الخارجي على الصادرات .

Q_m يمثل الرقم القياسي لكمية الاستيرادات .

في حين استخدم رينتون (Renton) لوغاريتم الرقم القياسي لقيمة الاستيرادات الاجمالية للبلدان الصناعيةمن البلدان النامية و للمدة (١٩٥٦–١٩٦٦) ، إذ يمثل لوغاريتم الاستيرادات للبلدان الصناعية معدلات نمو الطلب الخارجي على صادرات البلدان النامية ، ويمكن كتابة هذه الصيغة بالشكل الآتي :

$$F_d = LOG (V_m)$$

إذ ان :

V_m يمثل الرقم القياسي لقيمة الاستيرادات للبلدان الصناعية من البلدان النامية .

تعتمد هذه الصيغة على اخذ لوغاريتم الرقم القياسي لقيمة الاستيرادات لمعرفة معدلات نمو الطلب الخارجي على صادرات البلدان النامية (Cooper & Hartley , 1970 ,1-40) .

اما الصيغة التي استخدمها سمايث (Smyth) فتعتمد على معدلات التغير السنوية في الصادرات كمؤشر على نمو الطلب الخارجي على صادرات البلدان الصناعية و قد تم استخدامها في المدة (١٩٥٥–١٩٦٥) .

ولقد وقع اختيارنا على صيغة رينتون (Renton) في هذه الدراسة ، التي اعتمد فيها على اخذ لوغاريتم الرقم القياسي لقيمة الاستيرادات للبلدان الصناعية كمؤشر لمعرفة نمو الطلب الخارجي على صادرات البلدان النامية ، وذلك كون المنتجات الاولية تشكل اكثر من (٩٠ %) من اجمالي الاستيرادات التي كانت تستوردها البلدان الصناعية من البلدان النامية ، ولأن هذه الصيغة اكثر دقة واستخداما من الصيغ المذكورة ، ولكونها اقرب الى دراستنا هذه .

ثانيا : تحليل واقع نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية للبلدان عينة الدراسة .

يتضح من الجدول(١٢) ان هناك نمواً بسيطاً في الطلب الخارجي على الصادرات الاولية للبلدان النامية خلال مدة الدراسة ، و لو قسمنا مدة الدراسة الى مدتين ،الاولى (١٩٨٥–١٩٩٤) والثانية(١٩٩٥–٢٠٠٤)،وأخذنا معدل للمدة الاولى و الثانية ، ويبين لنا من خلال هذا الجدول ان معدل نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية للمدة الاولى كان حوالي (٠,٣١ %) ، بينما كان معدل نمو الطلب الخارجي للمدة الثانية حوالي (٠,٢٦ %) ، بعبارة أخرى ان هذا المعدل في المدة الثانية قد شهد انخفاضاً

بمقدار (٠,٠٥ %)، وكذلك يلاحظ من الجدول نفسه ان معدل المدة (١٩٨٥-٢٠٠٤) قد شهد كذلك انخفاضاً ، إذ يبين الجدول (؟) ان معدل المدة (١٩٨٥-٢٠٠٤) كان حوالي (٠,٢٨ %) أي إن معدل المدة (١٩٨٥-٢٠٠٤) قد انخفض حوالي(٠,٠٣ %) مقارنة بمعدل المدة الاولى للدراسة ، وتؤكد معظم الدراسات والتقارير الحديثة الصادرة عن الامم المتحدة وبعض المعاهد العلمية اتجاه الصادرات الاولية للبلدان النامية في الآونة الأخيرة ، التي كانت تعاني فعلاً من تباطؤ نمو الطلب الخارجي على معظم المنتجات الاولية في الاسواق الدولية(UNCTAD , 2004 ,14-61)، واوضحت هذه الدراسات أن هناك مجموعتين من العوامل تحددان أداء الصادرات الاولية للبلدان النامية ، منها العوامل الداخلية من أساليب وطرائق الانتاج وكيفية العرض للمنتجات الاولية ، وكذلك الطلب المحلي على هذه المنتجات(UNCTAD, 2005,15-27) ، والنسبة التي تمثلها هذه الصادرات نسبة الى إجمالي الصادرات ، إذ كانت هذه النسب عالية قبل العشرين سنة الماضية ، ولكن انخفضت هذه النسبة في السنوات الاولى من القرن الحادي و العشرين ويمكن ملاحظة ذلك في الشكل (٨) و العوامل الخارجية المتمثلة بالطلب الخارجي في الاسواق العالمية على المنتجات الاولية ، و بالتمعن في الجدول (١٢) يمكن ملاحظة معدلات النمو للطلب الخارجي على الصادرات الاولية للبلدان النامية ، وحددت هذه الدراسات اهم تلك المنتجات الاولية التي تعرضت لتباطؤ نمو الطلب الخارجي عليها ومن هذه المنتجات القهوة و الحبوب و المطاط الطبيعي و القطن و السكر الخام و الكاكاو و التبوغ وغيرها ، وسيتم تحليل واقع حال نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية للبلدان عينة الدراسة ،وعلى النحو الآتي:

لقد بينا سابقاً أهم الجوانب الاقتصادية للبلدان عينة الدراسة من حيث مدى اعتمادهما على الصادرات الاولية ومدى مساهمة هذه الصادرات في الناتج القومي الاجمالي لكل بلد على حدة ، واوضحنا ان هذه البلدان تعتمد على عدد محدد من الصادرات الاولية(المنتجات الاولية) في تجارتها الخارجية ، وقد أسهمت الصادرات الاولية باكثر من (٤٣ %) من ناتج القومي الاجمالي في عام (١٩٨٥) في معظم هذه البلدان، في حين انخفضت هذه النسبة الى حوالي (٣٠ %) في عام (٢٠٠٤) ، وقد تضمنت صادرات هذه البلدان ، السمك و الرز و القهوة و الكاكاو و الحديد الخام و بنجرالسكر و قصب السكرو القطن الخام و الشاي و الذهب الخام و الجلود الخام والتبوغ و البقول و النحاس و الالمنيوم و النيكل و الفضة و الجت و البذور الزيتية و السيزال والحديد الخام و مطاط الطبيعي و الخارصين وغيرها ،لقد تعرض الانتاج الاولي في هذه البلدان الى عراقيل كبيرة ، منها العوامل الاقتصادية ، إذ شهدت الاسواق العالمية وبخاصة في الاونة الاخيرة تباطؤاً حاداً في الطلب على معظم المنتجات الاولية التي كانت تدخل في صادرات البلدان النامية(UNCTAD , 2004 ,14-61) ، فضلاً عن العوامل الطبيعية من الفيضانات و الاوبئة وكذلك الظروف السياسية في عدد من بلدان عينة الدراسة ، وهذه العراقيل أدت الى انخفاض عرض معظم المنتجات الاولية من التبغ و الحبوب و السكر و القهوة و القطن في الاسواق الخارجية ، بسبب عدم الحصول على الانتاج بالنوعية المطلوبة من هذه المنتجات ، بل كانت تنتج منتجات رديئة النوعية ، ومن ثمة انخفض الطلب الخارجي عليها ،من ثم انخفضت اسعار هذه المنتجات وعوائدها ، وعلى الرغم من كل هذه العوائق الاقتصادية و الطبيعية ، الا ان معدلات النمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية ظلت

متواضعة جداً ، وحتى ان وجدت اية زيادة في الطلب الخارجي على الصادرات الاولية ، فان اقتصاديات معظم البلدان النامية لاتمتلك القدرة الكافية لاستجابة لمثل هذه الزيادة في الطلب الخارجي ، لأن استيراداتها الاستهلاكية ارتفعت بشكل كبير جداً في الاونة الاخيرة ، فمثلا زادت نسبة استيرادات عدد من البلدان الآسيوية في عام (١٩٩٠) من (٣٠ %) الى حوالي (٤٨ %) في عام (٢٠٠٣) (UNCTAD,2006,2-7) ، اما الصادرات هذه البلدان لم ترتفع بهذه النسبة ، لذلك مع انخفاض نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية وانخفاض العوائد انعكست مباشرة على الطاقة الاستيرادية لهذه البلدان .

وقد بينت عدد من هذه الدراسات أن معظم البلدان النامية تستخدم اساليب بدائية في عمليات الانتاج وخاصة في القطاع الزراعي و الاستخراجي ، وهذه الاساليب لاتستطيع تلبية رغبات الطلب الخارجي على هذه المنتجات ، وانعكس أثر هذا التباطؤ على هذه المنتجات في انخفاض العوائد و تدهور نسب التبادل التجاري لصادراتها الاولية (UNCTAD , 2004 ,14-61) ،فضلاً عن التقدم التكنلوجي في البلدان الصناعية التي تعد احدى العوامل التي أسهمت في تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية للبلدان النامية ، مثلاً ان هذه (البلدان الصناعية) استطاعت ان تجد البدائل الصناعية لمجموعة من المنتجات الاولية ،منها المطاط الطبيعي و لعدد من المنتجات الزراعية ،التي كانت تشكل نسبة ملحوظة من صادرات البلدان النامية .

وعلى وفق الصيغة المختارة في هذه الدراسة لقياس الطلب الخارجي على الصادرات الاولية ، فان معدلات النمو للاستيرادات البلدان الصناعية تمثل معدل الطلب الخارجي على الصادرات الاولية للبلدان النامية ، ومن خلال هذه المعدلات يمكن قياس نمو الطلب الخارجي على هذه الصادرات ، و الجدول ادناه يمثل نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية .

جدول (١٢)

معدل نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤).

السنوات	استيرادات البلدان الصناعية من البلدان النامية	معدلات نمو الطلب الخارجي	التغير النسبي في معدلات النمو
١٩٨٥	١٢١٣٤٩١٠	٢٧,٩٣٠٥	٠,٣٣
١٩٨٦	١٢١٣٨٤٦٢	٢٧,٩٥٦٤	٠,٠٩
١٩٨٧	١٢١٥٥٢٢١	٢٨,٠٧٠٧	٠,٤١
١٩٨٨	١٢١٨٣٣٨٥	٢٨,٢٣٧٤	٠,٥٩
١٩٨٩	١٢٢٠٧٧٠٤	٢٨,٣٦٢٠	٠,٤٤
١٩٩٠	١٢٢٢٤٩٥٩	٢٨,٤٤١٨	٠,٢٨
١٩٩١	١٢٢٥٧٩٠٤	٢٨,٥٧٨٤	٠,٤٨
١٩٩٢	١٢٢٥٩٧٦٨	٢٨,٥٨٥٦	٠,٠٢
١٩٩٣	١٢٢٧١١٠٦	٢٨,٦٢٨٤	٠,١٤
١٩٩٤	١٢٢٥٥٨٥٦	٢٨,٥٧٠٥	-٠,٢١
المعدل للمدة ١٩٨٥-١٩٩٤	12208928	28.33617	0.308889
١٩٩٥	١٢٢٩٠٦٣٨	٢٨,٦٩٧٩	٠,٤٤
١٩٩٦	١٢٣٤٣٦٥٥	٢٨,٨٦٥٥	٠,٥٨
١٩٩٧	١٢٣٥٥٩٤٢	٢٨,٩٠٠٦	٠,١٢
١٩٩٨	١٢٣٦٣٦٥٢	٢٨,٩٢٢٠	٠,٠٧
١٩٩٩	١٢٣٧٣٩٨٢	٢٨,٩٥٠١	٠,٠٩
٢٠٠٠	١٢٣٩٣١٠٢	٢٨,٩٩٩٩	٠,١٧
٢٠٠١	١٢٤٣٣٨٧١	٢٩,٠٩٨٦	٠,٣٤
٢٠٠٢	١٢٤١٥٩٣٠	٢٩,٠٥٦٤	-٠,١٤
٢٠٠٣	١٢٤٢٦٥٥٧	٢٩,٠٨١٦	٠,٠٨
٢٠٠٤	١٢٤٨٦٠٩٦	٢٩,٢١٢٣	٠,٤٤
المعدل للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٤	12388343	28.97849	0.258889
المعدل للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٤	12298635	28.65733	0.283889

- الجدول من اعداد الباحث باعتماد على مصادرها الاصلية .
- احتسبت المعدلات من قبل الباحث باستخدام الصيغة اللوغاريتمية .
- اعتبر عام (١٩٩٥) سنة اساس يساوي (١٠٠).

Sources:

- IMF(2004) , " DATA :1984-2004) , Version 1.1.54 " .
- UNCTAD(2004) Handbook of Statistics; UNCTAD secretariat calculations based on UN Commodity Trade Statistics Database Data.

الاستنتاجات و التوصيات

لقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات و التوصيات الآتية :

اولا: الاستنتاجات.

١- ان البلدان النامية التي تعتمد على الصادرات الاولية تعاني فعلا من مجموعة مشكلات في تجارتها الخارجية ، منها حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات الاولية وتدهور نسب التبادل التجاري و كذلك تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية .

٢- ان النمو الاقتصادي في البلدان عينة الدراسة قد تأثرت كثيرا بالمشكلات الثلاث قيد الدراسة .

٣- ان دراسة مشكلات الصادرات الاولية ضمن الصادرات الاجمالية ، بافتراض ان الصادرات الاولية تشكل نسبة عالية من الصادرات الاجمالية ، هو افتراض غير دقيق وبعيد عن الواقع ، إذ اوضحت هذه الدراسة ان نسبة التي كانت تشكلها الصادرات الاولية الى اجمالي الصادرات قد انخفضت .

٤- ان اقتصاديات البلدان النامية هي الاكثر استجابة للتقلبات و التغيرات الحاصلة في التجارة الخارجية، وبخاصة ان قاعدة الصادرات في هذه البلدان تتكون من عدد محدد من المنتجات الاولية التي تعاني فعلا من عدم الاستقرار في عوائدها وتدهور نسب تبادلها التجاري و تباطؤ الطلب الخارجي عليها .

٥- لقد بينت الدراسة ان العامل الرئيس في خلق هذه المشكلات في اقتصاديات البلدان النامية هو عدم توسيع قاعدة الصادرات في هذه البلدان .

٦- توصلت الدراسة الى ان نسبة الصادرات الاولية كانت كبيرة جدا في الستينات و السبعينات من القرن المنصرم ، اما في نهاية الثمانينات من القرن الماضي الى بداية القرن الجديد بدأت هذه النسبة للصادرات الاولية بانخفاض في معظم البلدان النامية،مما يعني وجود تغير في هيكل صادرات هذه البلدان.

٧- استنتجت الدراسة انه للوصول الى تحقيق مستويات ملحوظة من النمو الاقتصادي في البلدان النامية لابد من اجراء تغيرات واسعة تشمل تقليلاً من الأعتماد على الصادرات الاولية لتقليل أثر هذه المشكلات على اقتصاديات البلدان النامية ، و كذلك توسيع قاعدة الصادرات من اجل حصول تغير ايجابي في اقتصاديات هذه البلدان .

٨- ان نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية للبلدان النامية يواجه تباطؤا حادا في الاسواق الدولية .

ثانيا:التوصيات .

١- على البلدان النامية الاهتمام الجدي بدراسة المشكلات التي تواجه الصادرات الاولية في التجارة الخارجية وخاصة ان هذه الدراسة اشارت الى اهم تلك المشكلات التي تواجه الصادرات الاولية في

التجارة الخارجية وهي مشكلة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية ، و تدهور نسب التبادل التجاري و تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية .

٢- بعد ان توصلت هذه الدراسة الى ان العامل الرئيس في خلق هذه المشكلات هو ضيق قاعدة الصادرات الاولية التي تتضمن مجموعة قليلة من المنتجات الاولية للبلدان النامية ، لذلك قد يكون الحل لتقليل اثر هذه المشكلات هو التوسيع من هذه القاعدة لتشمل عدداً اكثر من المنتجات الاولية والمصنعة.

٣- بينت النتائج المقدرة لهذه الدراسة ان مشكلة تباطؤ نمو الطلب الخارجي على الصادرات الاولية كان العامل الاكثر دورا و معنوية من بقية المشكلات الاخرى ، لذلك تقترح هذه الدراسة الاهتمام بهذا العامل بصورة كبيرة من قبل البلدان النامية ، وذلك من خلال التوجه نحو المنتجات التي يكون الطلب الخارجي عليها ذا مرونة منخفضة .

٤- اوضحت هذه الدراسة ان احد هذه الاسباب في خلق هذه المشكلات هي البلدان الصناعية نتيجة توجهها نحو ايجاد بدائل صناعية للمواد و المنتجات الطبيعية كالمطاط و الجلود و الصوف وغيرها من المنتجات التي كانت تستورد من البلدان النامية ، لذا ترى هذه الدراسة ان البلدان النامية يجب اجراء تغير جذري في استراتيجياتها الاقتصادية المعتمدة في التجارة الخارجية ، وخاصة الدور والفعالية لقطاع الصادرات الاولية ، والمحاولة الجدية لتحويل الاقتصاد الى اقتصاد ذات هيكل متطور و متنوع لقطاع صادراتها .

٥- لابد ان تعمل البلدان النامية على تفعيل قطاع الصادرات من خلال توجيه الدعم المالي و التقني لهذا القطاع فضلاً عن توجيه استثمارات جديدة الى هذا القطاع ، لكي تتماشى مع متطلبات الخطط التنموية لهذه البلدان ومع مستلزمات الطلب الخارجي .

٦- على البلدان النامية ايجاد اسواق اكثر استقرارا من حيث الاسعار و الطلب لبيع صادراتها الاولية لكي يستطيع قطاع الصادرات الاولية دعم اقتصاديات هذه البلدان .

٧- من الضروري ان تعمل البلدان النامية على التقليل من اعتمادها الكبير على قطاع الصادرات الاولية وخاصة بعد حصول تغيرات كبيرة على المستوى العالمي من الناحية التكنلوجية .

٨- توصي الدراسة الى بحث مشكلة من المشكلات التي تواجه الصادرات الاولية في التجارة الخارجية وهي مشكلة ضعف الارتباطات الخلفية للمنتجات الاولية ،والتي لم يسمح الوقت بدراستها مع المشكلات قيد الدراسة، لذلك تقترح هذه الدراسة دراسة هذه المشكلة من قبل الباحثين في هذا المجال في المستقبل.

The Impact of the Primary Exports Problems in the Economic Growth for a selected sample of the Developing Countries (1985-2004)

A Thesis submitted by
Subhi Bakr Othman Ali

To The
Council of College Administration and Economy / University of Mosul /In Partial Fulfilliment of The Reqairements for the Degree of Master In Economical Sciences

Supervised by
Assistant Professor
Dr. Taha Younis Himadi AL.Tae

1428 A.H. **2007 A.D.**

المصادر

المصادر العربية

اولا : الوثائق الرسمية :-

١ الامم المتحدة (2006) ،" **الحالة الاقتصادية في العالم و احتمالاتها** " ، النشرة الكاملة متوافرة على عنوان البريد الالكتروني : (WWW.UNCTAD.org) .

٢ – تقرير التنمية البشرية للعام(2005)، "**التعاون الدولي على مفترق طرق : المعونة و التجارة و الامن في عالم غير متساو**" ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ،نيويورك .

٣ د.كارلوس (Carlos P.)، (1999)،" **دراسة خاصة حول البلدان النامية– كوستاريكا**" ، بتكليف من منظمة الاغذية و الزراعة .

٤ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية(2004) ،" **تقريرحول البلدان اقل نموا** "، (WWW. UNCTAD.org) .

٥ وزارة المالية في بنغلاديش ،(٢٠٠٣) ،" **اقتصاديات البلدان النامية – بنغلاديش** " .

ثانيا: الرسائل والاطاريح :-

١ ابراهيم اديب ابراهيم (٢٠٠٤) ،" **برامج التكييف الهيكلي واثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة** "، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .

٢ اياد بشير عبدالقادر الجلبي(٢٠٠٣)،**"التنمية الاقتصادية و البيئة بين فشل السوق و السياسة الاقتصادية"**، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل

٣ خالد يونس الملاح (1990) ،"**مشكلة عدم استقرار عوائد الصادرات**" ، رسالة ماجستير غير منشور مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .

٤ طه يونس حمادى (1996) ، "**اثر تقلبات عوائد الصادرات في موازين المدفوعات في عدد من البلدان النامية مع اشارة خاصة الى العراق للفترة (1966-1992)**"، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة الاقتصاد ، جامعة الموصل .

٥ عقبة محمد نورى امين اغا (٢٠٠٤) ، "**اداء الصادرات في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO) حالة دراسية مقارنة لدول نامية مختارة**" ،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة و الاقتصاد ،جامعة الموصل.

٦ فواز جار الله نايف (١٩٩٤) ، "**النمو الاقتصادي و ميزان المدفوعات – دراسة في اساليب التصحيح او التكييف في اقطار نامية مختارة للفترة (١٩٧٠-١٩٩٠)**" ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد و جامعة الموصل .

٧ فيصل زيدان سهر (١٩٧٩) ،" **التصنيع و الصادرات في الدول النامية مع اشارة الى العراق**" ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد .

٨ قيس ناظم غزال الطائي (٢٠٠٣) ،" **اثر العولمة في الادآء الزراعي في بلدان نامية المختارة**" ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدنة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .

٩ قيس ناظم غزال الطائي(٢٠٠٤) ،" **اثر صادرات العراق الاستخراجية في النمو الاقتصادي للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٠)**" ، تنمية الرافدين ،عدد (٢٦) ، ص ص ١٠٩-١٢٣ .

١٠ كارل اتيشرو جون ستاتتر(١٩٨٩)، "**التنمية الزراعية في العالم الثالث** "، الجزء الثالث ، ترجمة سمير عبدالرحيم ،مراجعة د.هاشم علوان السامرائي ، دار الشؤن الثقافية العامة ، الطبعة الاولى ،بغداد.

١١ كريم مهدي الحسناوي (١٩٨٦) ،" **نسب التبادل التجاري و معدلات التنمية الاقتصادية في العراق للفترة (١٩٧٠-١٩٧٨)**" ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد .

١٢ محمد خزام ابراهيم الشيخ حمد(١٩٨٣) ،" **التجارة الخارجية واثرها في تنمية الاقتصاد الكويتي للفترة (١٩٧٠-١٩٨١)**" ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.

١٣ مثنى عبد الرزاق الدباغ (١٩٩٠) ،" **تأثير معدلات التبادل التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية** "، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .

١٤ ميسون حبيب مجيد (١٩٨٦) ،" **دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية بين الاقطار العربية و انعكاسها على التكامل الاقتصادي العربي**" ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

ثالثا : البحوث والدوريات :

١ طه يونس حمادى (1998) ،" **تقلبات عوائد الصادرات و الادخار المحلي في البلدان النامية دراسة حالة العراق ١٩٦٦-١٩٩٠** " ،تنمية الرافدين،عدد (٣٠).

٢ طه يونس حمادى (2001)،"**أثر ظاهرة عدم استقرار الصادرات على الميزان الخارجي في بلدان نامية مختارة للفترة (١٩٨٠-١٩٩٥)** " تنمية الرافدين ،عدد(٢٣).

٣ سالم توفيق النجفي (١٩٩٢)،" **تأثير نسب التبادل التجاري و تراكم رأس المال على انتاج و انتاجية الزراعة العراقية** "، تنمية الرافدين ، عدد(٣٥) .

رابعا : الكتب العربية :

١ ادريانو بينانون ،ترجمة جعفر على حسين السوداني و عماد عبد اللطيف سالم (٢٠٠٢)،"**العولمة نقيض التنمية** " ، بغداد.

٢ استيفان ب . ماكي (١٩٩٠) ،" **التجارة الدولية** "، ترجمة : الدكتور حسان علي بابكر ، مراجعة وتقديم : الدكتور وليد اسماعيل السيفو، وزراة التعليم العالي و البحث العلمي ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة صلاح الدين .

٣ ج . اكلي(١٩٨٤)،" **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات**" ، الجزء الثاني ،ترجمة عطية مهدي سليمان ، مطابع جامعة الموصل.

٤ اموري هادي كاظم و باسم شليبه مسلم(٢٠٠٢) "**القياس الاقتصادي المتقدم النظرية و التطبيق** " ، المكتبة الوطنية ، بغداد .

٥ د. اموري هادي كاظم الحسناوي (٢٠٠٢)، "**طرق القياس الاقتصادي** "، داروائل للنشر ، الطبعة الاولى ،عمان – الاردن، .

٦ داسكوبيتا (٢٠٠٥) ،" **التجارة الخارجية** " المتكبة الوطنية ، بغداد .

٧ دان اوشر (١٩٨٩)،"**قياس النمو الاقتصادي**" ، ترجمة : دكتور يحيى غني النجار ، مراجعة: د. باسل البستاني و د. عدنان حقي شهاب ، وزارة التعليم و البحث العلمي ،جامعة بغداد .

٨ جاسم محمد (٢٠٠٠)، "**التجارة الدولية** "، المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان.

٩ حسام علي داود و ايمن ابو خضير و احمد الهزايمة و عبدالله صوفان(2002)، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، المسيرة للنشر و التوزيع،الطبعة الاولى، عمان-.

١٠ حسام علي داود و ايمن ابو خضير (٢٠٠٠) ، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**" ، دار المسيرة .
١١ د. سالم النجفي (١٩٨٢) ، "**التنمية الاقتصادية الزراعية**" ، .
١٢ سيمون كوزنتس (١٩٨٥)،" **النمو الاقتصادي الحديث**" ، ترجمة : لجنة من الاساتذة الجامعيين ، دار الافآق الجديدة –بيروت .
١٣ ا.د. صالح خصاونة(2000)، " مبادىء الاقتصاد الكلي " ، الطبعة الاولى .
١٤ د. عبد الوهاب الامين (2002) ، "**مبادئ الاقتصاد الكلي** "، الطبعة الاولى، جامعة عمان–الاردن،.
١٥ د. عمرو محي الدين (١٩٧٥) ، "**التخلف و التنمية** " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .
١٦ محمود خالد المسافر (٢٠٠٢) ." **العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال و التداعيات على الجنوب** " ، بيت الحكمة ، بغداد .
١٧ مجيد علي حسين و عفاف عبدالجبار سعيد (٢٠٠٤) ، "**مقدمة في الاقتصاد الكلي** " ، الطبعة الاولى ، دار الوائل للنشر و التوزيع ، عمان –الاردن .
١٨ مصطفى سلمان و آخرون(٢٠٠٠) ،" **مبادىء الاقتصاد الكلي**" ، دار المسيرة للنشر ، الطبعة الاولى ،عمان .
١٩ ميشيل شوسودوفسكي (بدون تاريخ) ،"**عولمة الفقر: تاثير اصلاحات صندوق النقد و البنك الدوليين**"، ترجمة جعفر علي حسين السوداني ، المراجعة : أ.محمود خالد المسافر و د. عماد عبد اللطيف سالم ، دار النشر ،بيت الحكمة .
٢٠ د. وجدي محمود حسين (١٩٧٣)، "**نشاط التصدير و الانماء الاقتصادي بالبلدان النامية مع دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصري** " ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية .
٢١ د. يحيى غني النجار و د. آمال عبد الاميرشلاشل (١٩٩٠) ،" **التنمية الاقتصادية نظريات و مشاكل** "،جامعة بغداد.

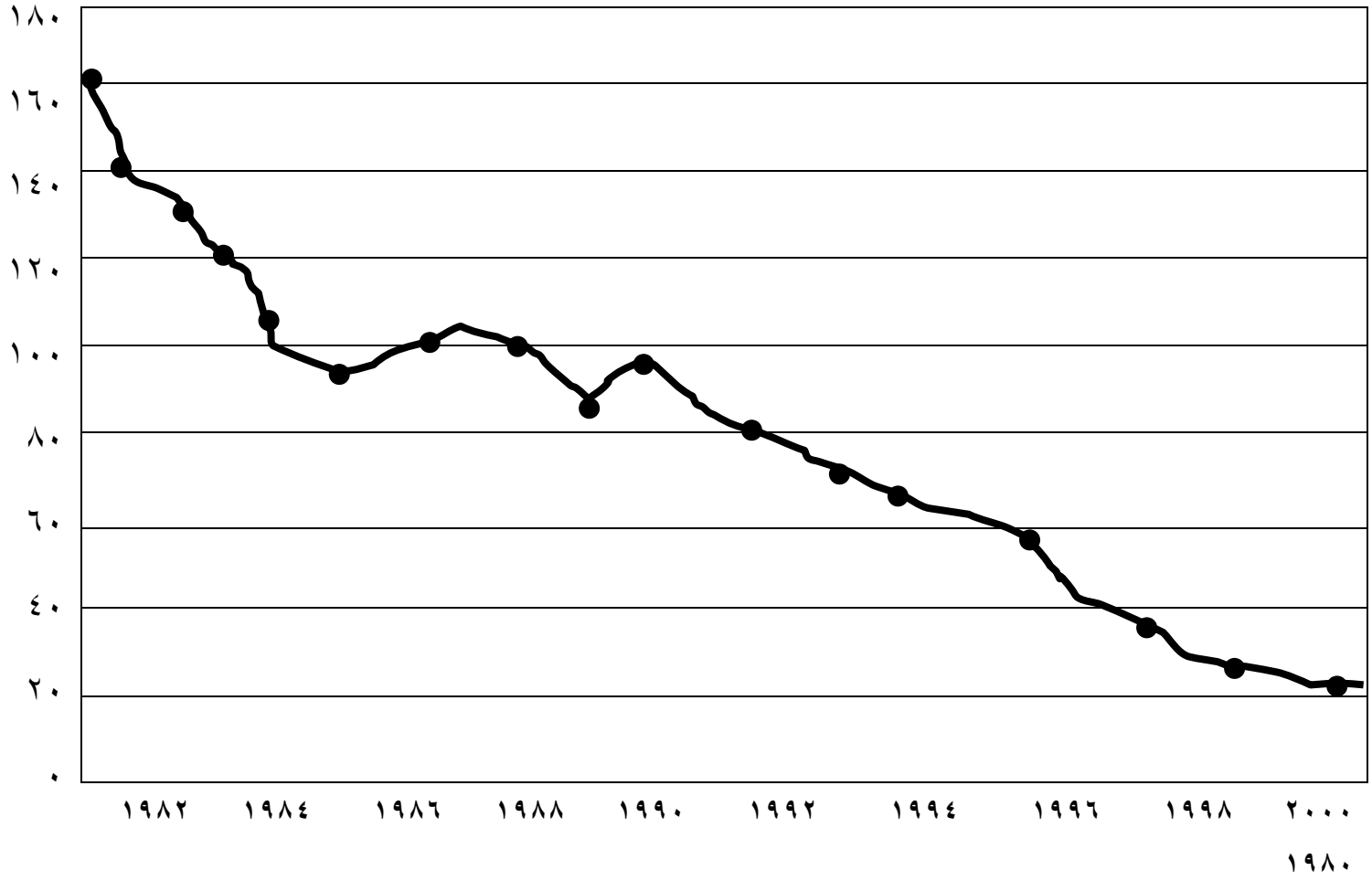

الشكل -٦-

اتجاه معدلات سعر الصرف في البلدان النامية للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٠) .

Source :

- **UNCTAD(2005)**, "DEVELOPING COUNTRIES IN INTERNATIONAL TRADE **TRADE AND DEVELOPMENT INDEX** 2005 " UNITED NATIONS **New York and Geneva, 2005 , P. 55 .**

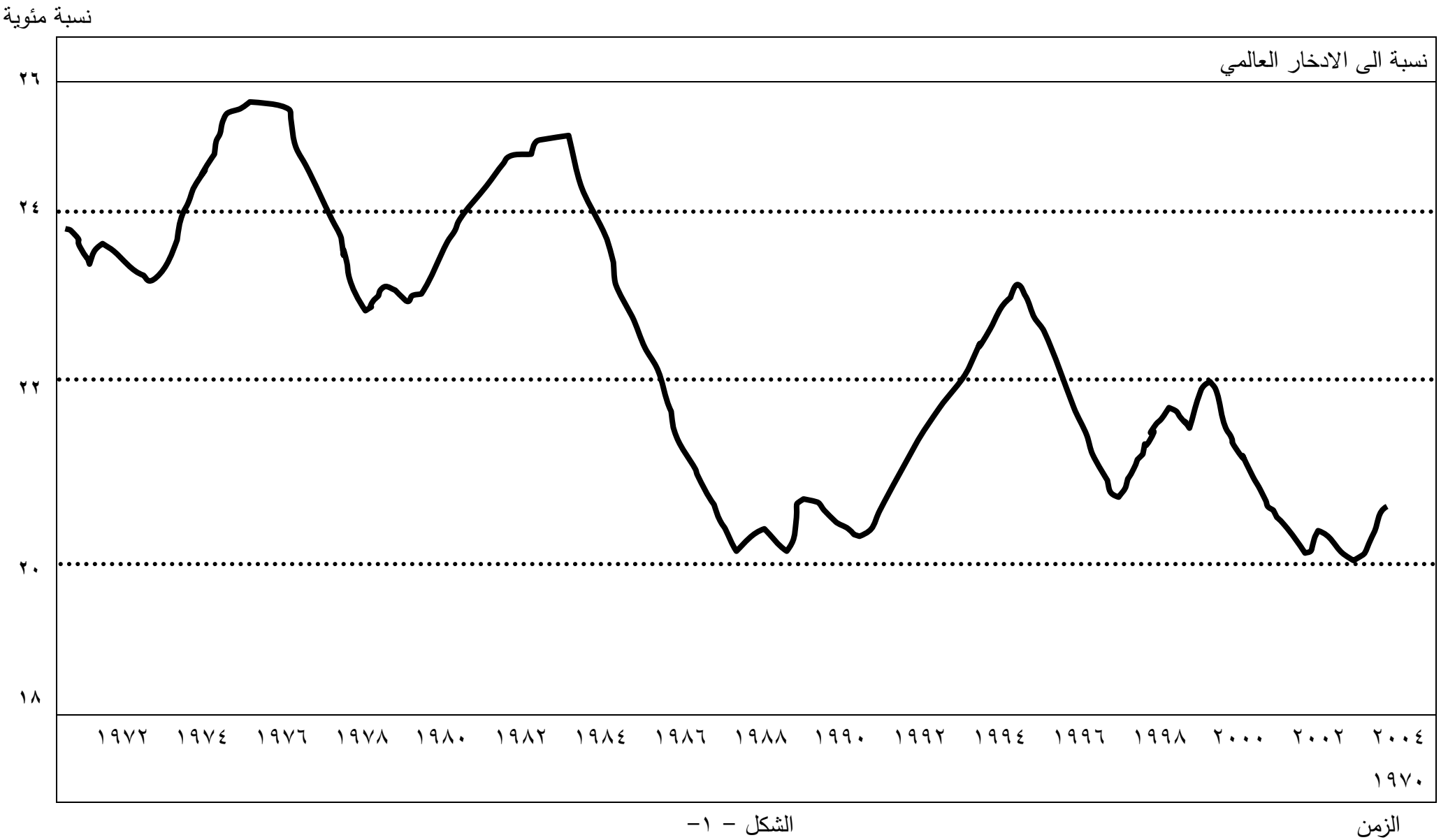

الشكل – ١–

اتجاه معدلات الادخار في البلدان النامية للمدة (1970-2004) نسبة الى الادخار العالمي .

Source :

- **UNCTAD (2006) , " World Economic Situation and Prospects 2006 " , United Nations New York, P. 15** .

الذهب الخام – Gold

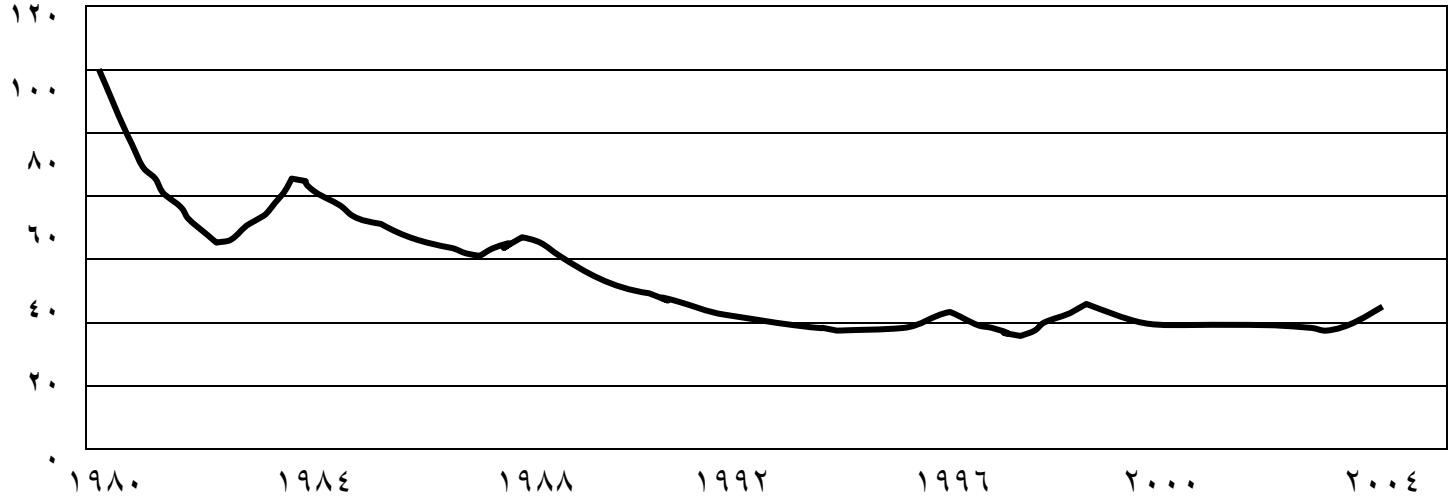

زيت جوز الهند –Coconut

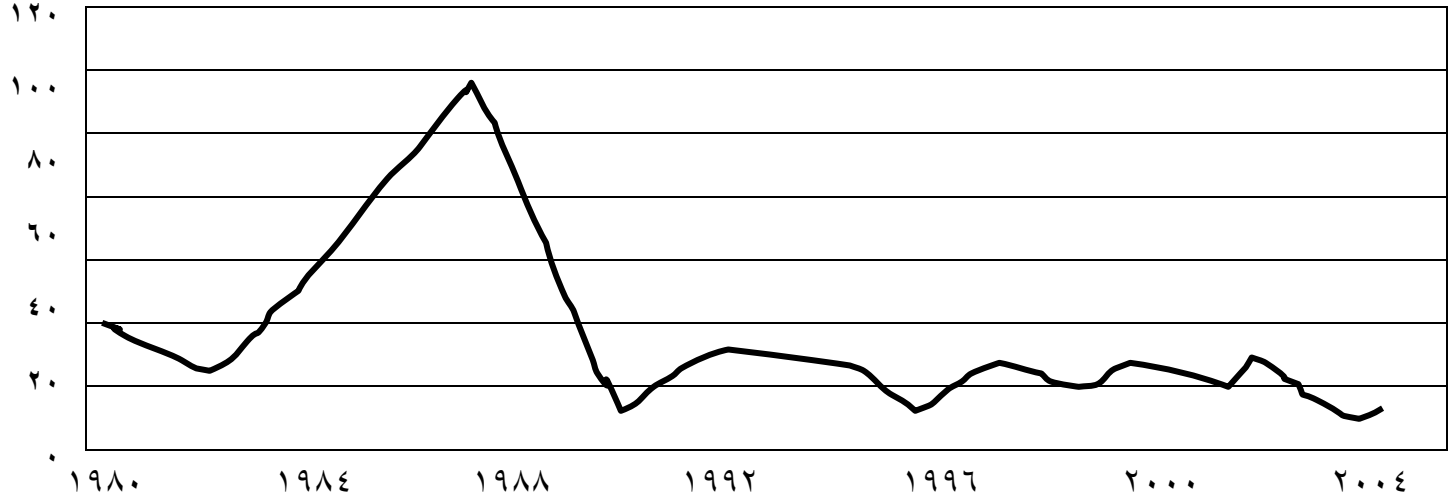

الشكل (٣) **اتجاه الاسعار القياسية لمجموعة من الصادرات الاولية خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)**

Source：

- UNCTAD(2005)，DEVELOPING COUNTRIES IN INTERNATIONAL TRADE AND DEVELOPMENT INDEX．
,UNITED NATIONS 2005,New York and Geneva, , P. 55

Cocoa – الكاكاو

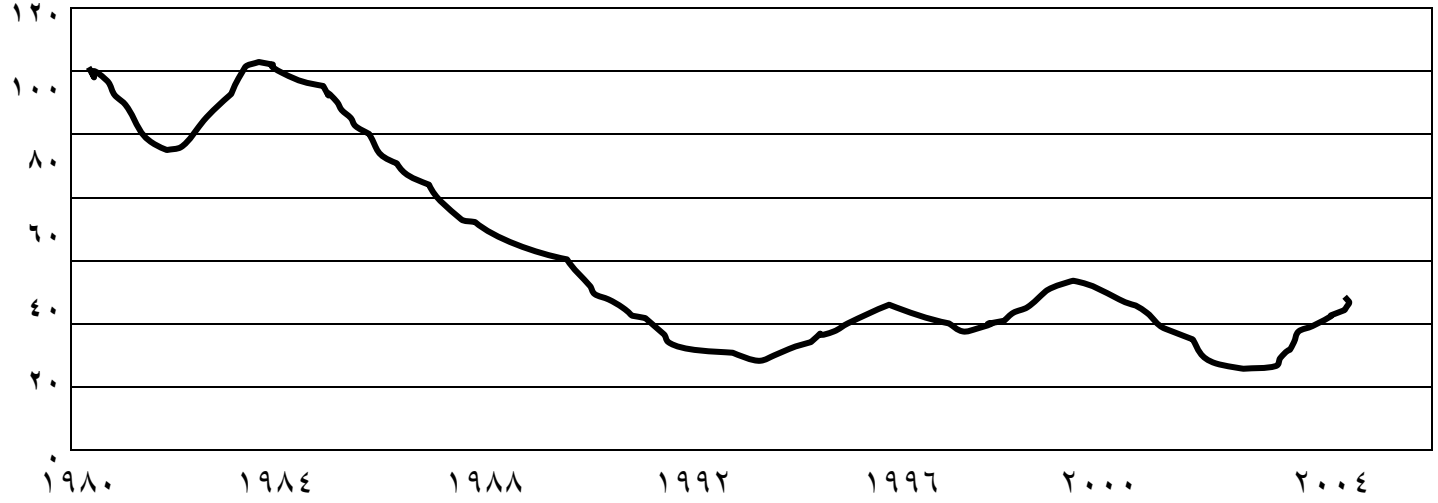

Coffee – القهوة

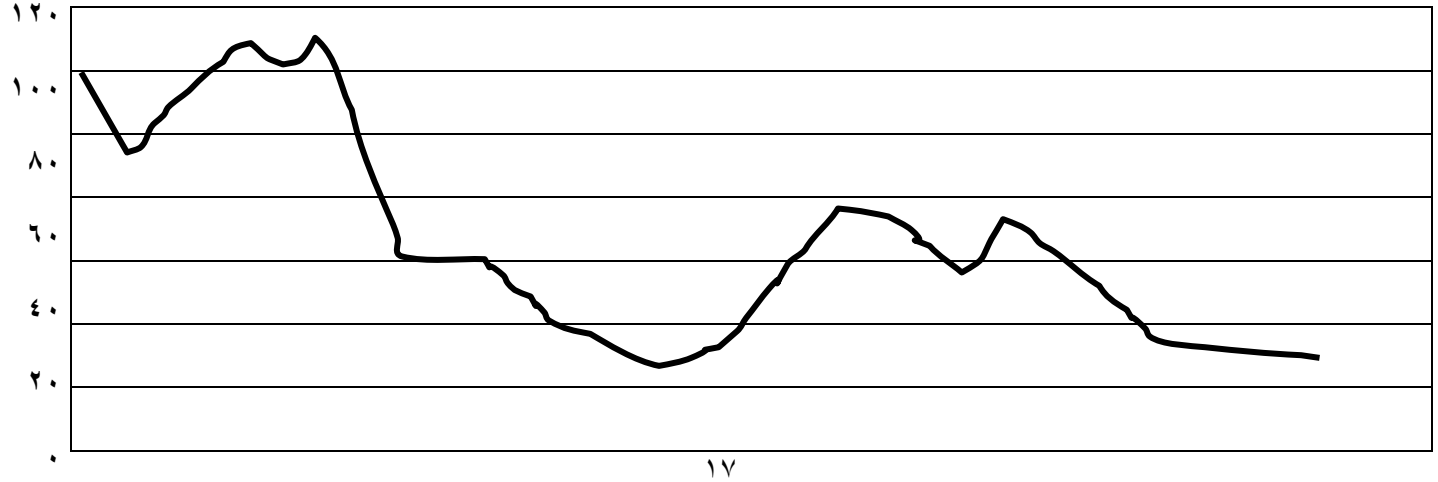

١٩٨٠ ١٩٨٤ ١٩٨٨ ١٩٩٢ ١٩٩٦ ٢٠٠٠ ٢٠٠٤

الشكل – ٤–

اتجاه الاسعار القياسية لمجموعة من الصادرات الاولية خلال المدة(١٩٨٠–٢٠٠٢) .

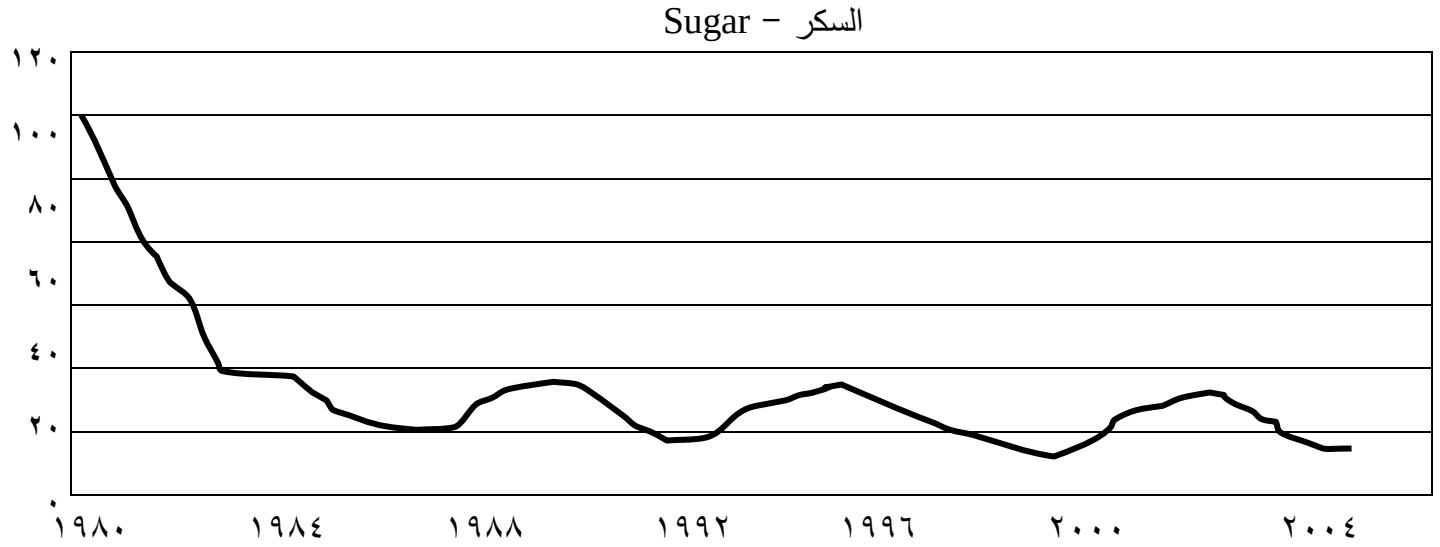

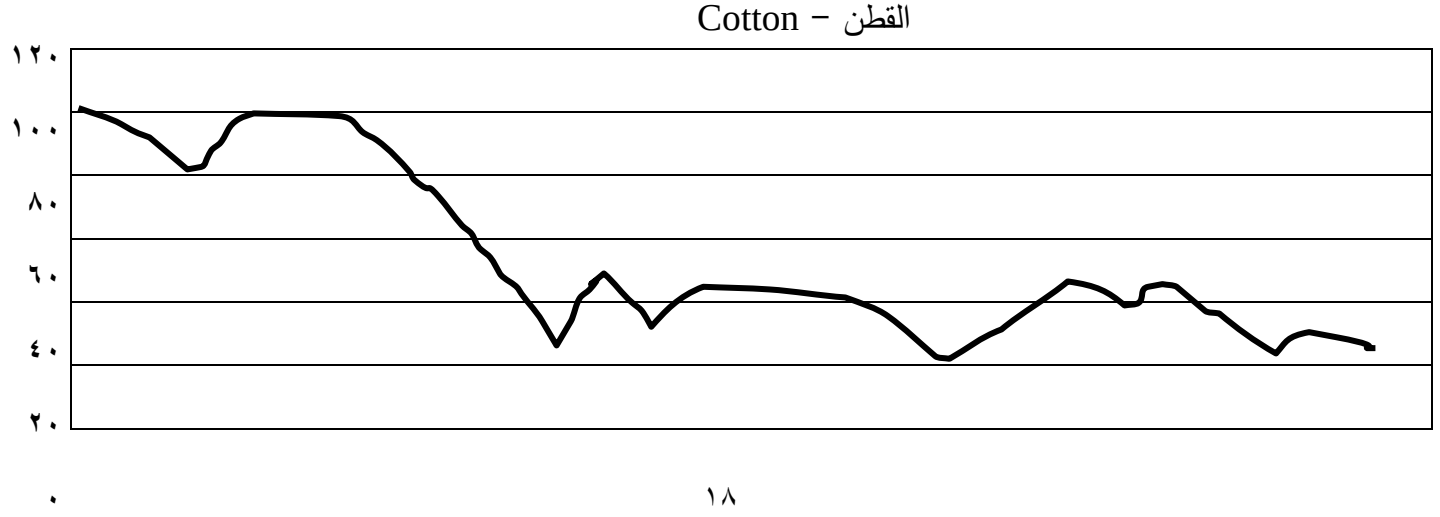

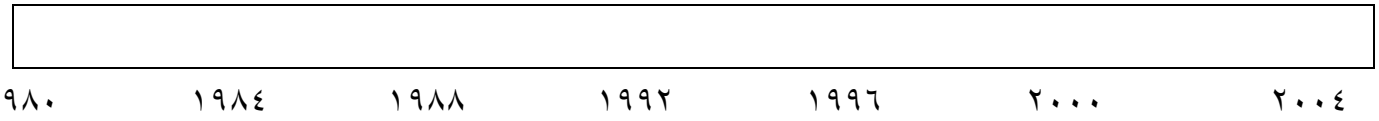

الشكل – ٥–

اتجاه الاسعار القياسية لمجموعة من الصادرات الاولية خلال المدة (١٩٨٠–٢٠٠٢) .

المصادر : – نفس المصادر للشكل الاول .

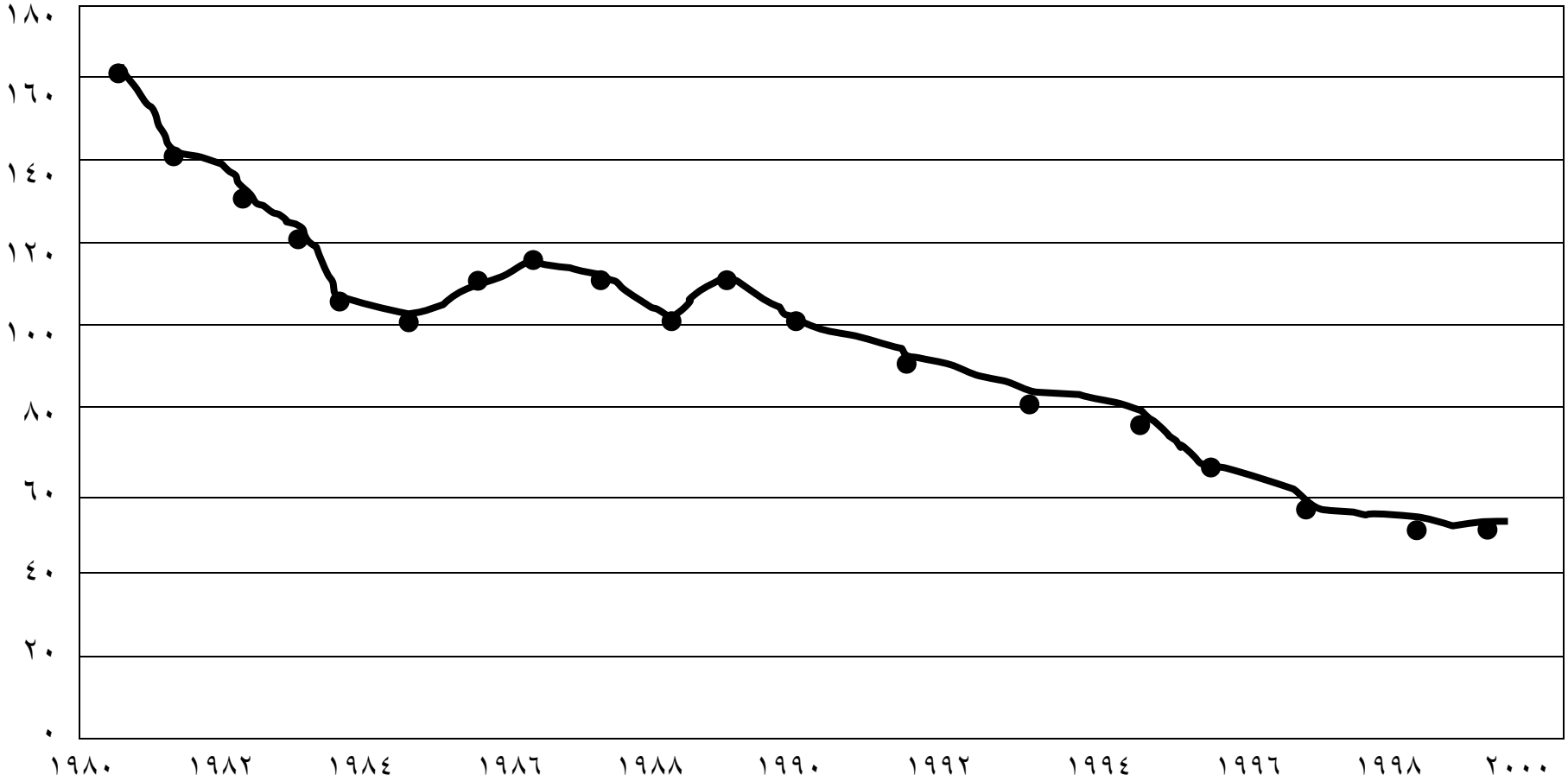

الشكل –٦–

اتجاه معدلات سعر الصرف في البلدان النامية للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٠) .

Source :

- **UNCTAD(2005)** , "**DEVELOPING COUNTRIES IN INTERNATIONAL TRADE TRADE AND DEVELOPMENT INDEX ",** UNITED NATIONS(2005) , New York and Geneva, , P. 55 .

A-Official Decomemts :

1 UNCTAD(2000)," **Investment Policy Review Peru** " , New York :www.unctad.org.

2 UNCTAD ,(2001), "**IS The Export-Led Growth Hypothesis Valid For Developing Countries? A Case Study of COSTA RICA**", New York .

3 UNCTAD,(2002),"**IS The Export –LedGrowth Hypothesis Valid for Developing Countries : A Case Study of Costarica**" New York .

4 UNCTAD,(2002),"**Markec Access Proposals for Non – Agricultural Products** ", New York and Geneva .

5 UNCTAD(2002)," **Investment Policy Review The United Republic of Tanzania** " , New York :www.unctad.org .

6 UNCTAD (2003) ," **World Statistics Pocket book Least Developed Countries** " , New York , internet : http://www.un ,org /pubs.

7 UNCTAD,(2003),"**ECONOMIC DEVELOPMENT IN AFRICA , Trade Performance and Commodity Dependence**" New York .

8 Bangladesh Government(2004) , " **Policy Refotms and Trade Liberalization in Bangladesh** " , by Rahman, N. N.

9 UNCTAD,(2004),"**Economic Development and Capital Accumulation ;Recent Experience and Policy Implication**" .

10 UNCTAD,(2004) ,"**Export Performance and Its Determinants; Supply and Demand Constraints**", New York .

11 UNCTAD ,(2004),"**Export Performance and Its Determinants; Supply and Demand Constraints** "New York and Geneva .

12 UNCTAD , (2004)"**The Least Developed Counries Report 2004 ; Linking International Trade With Poverty Reduction** " New York and Geneva .

13 UNCTAD,(2004),"**Economic Development In Africa; Trade Performance and Commodity Dependence**",New York .

14 UNCTAD (2004), " **AGRICULTURE, TRADE REFORM AND POVERTY REDUCTION: IMPLICATIONS FOR SUB-SAHARAN AFRICA** " , CEPR, and School of Economics and Centre for International Economic Studies University of Adelaide Adelaide SA 5005 Australia ,UNITED NATIONS ,New York and Geneva .

15 UNCTAD (2004), "**Policy Reforms and Trade Liberalization in Bangladesh** " , New York , and Geneva: www.unctad.org

16 World Bank (2004), " **Cotton , Market Setting , Trade Policies , and Issues** " , world bank policy Research Working Paper 3218, February : www. Worldbank.org/

17 International Monetary Fund, " **The Statistics : 1960-2004**" Version.1.1.54

18 WTO,(2004),"**Trade Gains and Transaction Costs : Making Trade Work for the Poor- Philippens** " , by: Clarete, R.L., Profeeor of Economics .

19 WTO (2004), "**Economic and Social Impacts of Trade Liberalization**" , by : Tussie , D. & Aggio , C.

20 UNITED ,(2005), "**Integrated Framework For Trade-Related Technical Assistance For Least Developed Countries** ",New York .

21 UNCTAD ,(2005),"**Information Economy Report 2005**",New York and Geneva.

22 UNCTAD ,(2005),"**Develping Countries in International Trade ; Trade and Development Index**", New York and Geneva.

23 UNCTAD ,(2005)," **Hand Book of Statistics1983-2005**"New York and Geneva .
24 UNCTAD ,(2005),"**BENIN; Diagnostic Trade Integration Study**" , New York and Geneva.
25 UNCTAD,(2005),"**World Economic and Social Survey 2005**", New York .
26 UNCTAD,(2005),"**Effective Participation of Landlocked Developing Countries (LDCs), in the Multilateral Trading System**",Part Two.
27 UN, (2005), "**World Economic and Social Survey** ", New York , 2005.
28 UNCTAD,(2005)"**Atatistical Profiles of the Least Developed Countries**", New York and Geneva.
29 UNCTAD (2005) , " **INTERNATIONAL INVESTMENT AGREEMENTS IN SERVI**CES " , Internet:http://www.unctad.org .
30 UNCTAD (2005), " **World Investment Report " , New York , and Geneva** " , New York : www.unctad.org
31 UNCTAD (2005), "**Globalization of R&D and Developing Countries** " , New York and Geneva.
32 FEDERAL RESERVE BANK, (2006) **"National Economic Trends**", 2006 .
33 International Monetary Fund(2006), A. Berg & A. Krueger, "**Trade ,Growth ,and Poverty:A Selectiv Survey** ".
34 UNCTAD,(2006), "**World Economic Situation and Prospects** " , New York
35 UNCTAD ,(2006),"**East Asias Growing Demand for Primary Commodities-Macroeconomic Challenges for Latin America** " , New York .
36 UNCTAD , (2006)"**Trade and Developnment Report** ", New York and Geneva .
37 UNCTAD(2006)," **South-South Commodities Trade Quantitative Report** " , New York and Geneva .
38 World Bank Independent Evaluation Group ,(2006), "**Assessing World Bank Support For Trade , 1987-2004** " , The World Bank Washington .
39 The Wrold Bank ,(2006),"**Improving Investment Climates**",Washington,D.C.
40 UNCTAD ,(2006),"**Trade and Environment Review2006**"New York and Geneva .

B- Programs :-

1 Minitab-13, for Windows XP 2003 .

C -Articles & Reaserch :

1 Adelman, I., Bournieux, J.M. and Waelbroeck, J. (1989)," **Agricultural development-led industrialization in a global perspective**", Macmillan Press, London, vol. 2.
2 Agarwal,M.& Cutura,J.,(2004),"Integrated Framework for Trade –Related Technical Assisstance", The World Bank .
3 Anderson, K, (2004)"Agriculture, Trade Reform and Poverty Reduction:Implications from Sub –Saharan Africa" Centre for International Economic Studies,Australia.
4 Baffes,J.(2004),"Cotton Market Setting ,Trade Policies ,and Issusse", The World Bank Policy Reseach Working Paper 3218.
5 Barro,R.J.,(1996),"**Determinants of Economic Growth ; A Cross –Coutry Empirical Study**", National Bureau of Economic Reseach , Working Paper No. 5698.
6 Bayri, T.Y., H.Furtan,(1989),"**The Impact of New Wheat Technology on Income Distribution ;A Green Revolution Case Study ,Turkey ,1960-1983**"Vol.38, No . 1 .

7 Blattman ,C., Hwang , J. G. Williamson ,(2003),"**The Terms of Trade and Economic Growth in The Periphery 1870-1983**" National Bureau of Economic Reseach , Working Paper No. 9940 .
8 Blattman , C. , Hwang , J. G. Williamson , (2004),"**The Impact of The Terms of Trade on Economic Development in The Periphery; 1870-1939: Volatility and Secular Change** " National Bureau of Economic Reseach , Working Paper No. 10600 .
9 Bleany ,M. D. Greenwy(2001),"**The Impact of Terms of Trade and Real Exchange Volatility on Investment and Growth in Sub-Saharan Africa** " Journal of Development Economics ,Vol. 65 .
10 Bloch ,H., D. Sapsford(2000), "**Whither The Terms of Trade ?An Elaboration of The Prebisch – Singer Hypothesis** ",Cambridge Journal of Economics Vol. 24 ,No. 4 .
11 Carroll,C.D. ,(2006),"**Consumption and Saving : Theory and Evidence**",NBER Reporter : Research Summary Spring,2006 .
12 Carroll,C.D. and Kimball,M. S. ,(1996),"**On the Concavity of the Consumption Fuction**", Econometrica , Vol.64, No.4.
13 Carroll,C.D. and Kimball,M. S.,(2001),"**Liquidity Constraints and Precautionary Saving** ",NBER Working Paper No.8496,October .
14 Carroll,C.D.and Dunn,W.E.,(1997),"**Unemployment Expectations** ",NBER Working Paper No.6081, July .
15 Carroll,C.D. and Samwick,A.D. ,(1995),"**How Important is Precautionary Saving ?**", NBER Working Paper No. 5194, July .
16 Carroll, C.D.,and Weil,D.N.,(1993),"**Saving AND Growth : A Reinterpretation**", NBER Paper No. 4470, September .
17 Cecchrtti,S.G, et al,(2006)," Assessing The Sources of Changes In The Volatility of Real Growth ", National Bureau of Economic Resaerch , Cambridge.
18 Charette , M.F. ,(1985)"**Determinants of Export Instability in The Primary Commodity Trade of LDC,S** "Journal of Development Economics , Vol.18.
19 Chosh & Ostry, (1994),"
20 Clarete,R.L.(2005),"**Trade Gains and Transaction Costs: Making Trade Work The Poor**", University of Philippines.
21 Dean, J.M. ,(1990),"**The Effects of The U.S. MFA on Small Exporters**",The Review of Economics and Statistics , Vol.LXXLL, No.1.
22 Cooper,R.A.,et al,(1970)"**Export Performance and The Pressure of Demand** ",London ,GEORGE ALLEN AND UNWIN LTD.
23 Deaton, A.,(1999),"**Cmmodity Price and Growth in Africa** ", Journal of Economic Perspectives , Vol. 13.
24 Den Berg,H.V.,(2001),"**Economic Growth and Development** ", MacGraw-Hill, London.
25 Devereux ,M.B. & Engel ,C. ,(2006), "**Expectations and Exchange Rate Policy** " , http://www.nber.org/paper/w12213 .
26 Dollar, D. & Kraay, A. ,(2001) ," **Trade , Growth , and Poverty** " , A quarterly magazine of the : International Monetary Fund , Septem. 2001, Vol. 38 , No . 3 .: http://www.
27 Dipendron Sinla(1999),"Export Instability Investment and Economic Growth in Asian Countries:A Tims Series Analyses" Economic growth center , Yale University , Australia.
28 Dipendron Sinla(2004)," Export Instability Investment and Economic Growth in Asian Countries:A Tims Series Analyses" Economic growth center , Yale

University , Australia.

29 Eichengreen, B. ,(1996),"**Globalizing Capital" ,A History of the International Monetry System** , Princeton : Princeton University Press .

30 Emery R. F.,(1967)," **The R elation of Export and Economic growth**" , Kyklos , Vol.20, No.1.

31 Esser,K.,(1990),"**Latin America In Crisis-Neo-Structuralism As An Economic Policy Response**" , Economics , Vol. 41.

32 Feenstra , R.C. R.E .Lipsey,H.Deng , A.C.Ma , H.Mo, (2005) " **World Trade Flows: 1962-2000** ", National Bureau of Economic Resaerch , Cambridge .

34 Fischer,B.,(1981),"**Interest Rate Ceilings Inflation and Economic Growth In Development Countries**", Economics, Vol.23.

35 Fry,M.J. , (1986)," **Terms-of Trade Dynamics in Asia : An Analysis of National Saving and Domestic Investment Responses to Terms of Trade Changes in Asian LDCs** " Journal of International Money Finance , Vol.1 , No.5 .

36 Gillis,M., et al ,(1987),"Economics of Development " 2nd ed , Norton, NEW .

37 Gottschalk,R.,&Prates(2006),"**East Asias Growing Demand for Primary Commodities-Macroeconomic Challenges for Latin America** " , New York .

38 Grilli, E.R. and Yang, M.C.,(1988),"**Primary Commidity Price Manufactured Goods Price and the Terms of Trade of Develping Countries: What the Long RunShows** ", World Bank Economic Review , Vol. 2, .

39 Hades,Y.,and Williamson, J.G.(2003), "**Terms of Trade Shocks and Economic Performance 1870-1940; Pribsch and Singer Reisited** " , Economic Development and Cultural Change, Vol. 51.

40 Hirschman, A. (1959),"**Primary Products and Substitutes : Should Technological Progress be Policed** " , Kyklos , Vol.XII, Fase -3.

41 Hurst,.E., Kennickell,A.,Lusardi,A.and Torralba,F. ,(2005),"**Precautionary Saving and the Importance of Bisiness Owners**",NBER Working Paper No.11731.

42 Hwang & et al,(2004)."**What You Export Matters** " National Bureau Raseach .

43 Janvry, E. Ssdoulet,(1988),"**The Conditions for Compatibility Between Aid and Trade in Agriculture** ", Economics Develpoment and Cultural Change , Vol.37, No.1.

44 John ,B.,(2004) , " **Cotton; Market Setting, Trade Policies, and Issues** "World Bank Policy Research Working Paper 3218, February .

45 Kose,M.A. and R. Reizman (2001)," **Trade Shocks and Macroeconomic Fluctuations in Africa** ", journal of Development Economics , No.65.

46 Kose, M.A ,E.S,Prasad, M.E.Terrones,(2004),"**How Do Trade and Financial Integration Affect the Relationship between Growth and Volatility?**"International Monetary Fund , Washington .

47 Lim D.,(1974)"**Export Instablility and Economic Development :the Exampl of west Malaysia**" Oxford Economic Papers , Vol.26, No.1 .

48 Lim D.,(1980)"**Distribution , Export instability and saving Behavior**" Economic Development and Cultural Changes, Vol.28 , No 2.

49 Lipesey, R.E.,(1994),"**Quality Change and Other Influences on Measures of Export Prices of Mannfactured Goods and The Terms of Trade Between Ptimary Products and Munufactures** " National Bureau of Economic Reseach , Working Paper No. 4671 .

50 Liu, M.C. ,& Chen , S.C. ,(2004), "**International R&D Deployment and Locational Advantage of Developing Countries : A Case Study of Taiwan** " , Chung –Hua Institutions for Economic Reseach .

٥١ Love,J.,(1985),"**Export Instability :An Alternative Analysis of Causes** ",The Journal of Development Studies , Vol.21.

٥٢ MacBean, A. (1966),"**Export Instability and Economic Development**" , Allen and Unwin , London .

٥٣ Massell, B. , (1964) ,"**Export Concentration and Fluctuations in Export Earnings : Cross Section Analysis** " , American Economic Review , Vol.54, No.2.

٥٤ Massell, B. , (1970) , " **Export Instability and Economic Structuer** " , American Economic Review , Vol. LX, No.4 , 1970 , pp.618-630 .

٥٥ Maurl, S.,(2005),"Long-Run Trends in the Relative Price of Primary Commodities and in the Terms of Trade of Developing Countries", Oxford Economic Papers , No.45.

٥٦ Mendosa, E.(1997),"**Term of Trade Uncertainty and Economic Growth** ", Journal of Development Economics " , No.54 .

٥٧ Michael, M.Chowdhurg ,N.&Meisner,C.,(1997)," **Wheat Production in Bangladesh** " , International F ood Policy Research Institute , Washington , P.36-37.

٥٨ Myrdal,G.,(1956),"**An International Economy** ",London ,Harper and Row .

٥٩ Ndulo,M. & Mudenda,D**.,** (2004)," **Trade Policy Reform and Adjustment in Zambia** " , IMF, International Financial Statistics (various issues), Government of the Republic of Zambia, Central Statistical Office database .

٦٠ Palma, J.G.,(2006),"Growth After Grobalistion:a struturalist-Kaldorian",World Economic and Social Survey.

٦١ Panlo , S. ,(2004)" **Economic Development and Capital Accumulation :Rcent Experience and Policy Implications**", Eleventh Session , Division on Globalization and Development Strategies .

62 Porter, R.C. , (1988),"**Supply and Demand Variations and Export Instability; Further Comment** "Economic Development and Cultural Change , vol.36, No.3.

63 Ramy ,G. and V.A.Ramy(1995), "**Cross-Coumtry Evidence on the Link BetweenVolatility and Growth** ," NBERWrking Paper(4959) National Bureau of Economic Research , Cambrdge .

64 Reddy,S.G.,&Minoiu,C.(2005),"**Real Income Stagnation of Countries (1960-2001)** ",United Nations Development Programme.

65 Rodriguez, F. , (2006),"**Growth Empiries When the World is Not Simple**", Wesleyan University,2006.

66 Singh, B. , Drost, H., & Kumar,R.C. ,(1988), " `**An Empirical Evaluation of the Relative , the Permanent Income , and the Life –Cycle Hypotheses** " Economic Development and Cultural Change, Vol.5, No.2,1981, pp.282-304.

67 Sinha,D.,(1999),"**ExportInstability ,Investment and Economic Growth In Asian Countries ; A Time Series Analysis** ", Economic Growth Centre, Valty University , April .

68 Spraos ,J.(1983)," **Inequalisting Trade**" Oxford, Clarendon Press.

69 Spraos ,J.(1980),"**The Statistical Debate on the Net Barter Terms of Trade between Primary Commodities and Manufactures** , Economic Journal No.90 , 1980.

70 Tornell,A. and A. Velasco (1992)," **The Tragedy of the Commons and Economic Growth:Why Dose Capital Flow from Poor to Rich**

Countries?" Journal of Political Economiy No.100 .

71 Tsegaye ,A.(1987**),"Export Instability and Development :A Case Study of Ethiopia** ",Ph .D Thesis in Economics , University of Kent .

72 Vanzetti & et al ,(2005),"**Trade Policy At The Crossroads –The Indonesian Story**", Trade Analaysis Branch.

D -BOOKS:-

1 Berg,H.V.D.,(2001),"Economic Growth and Development " University of Nebraska,Lincolin, McGraw-HILL.

2 Colman & Nixson,(1985)," **Economics of Change in Less Develped Countries**", University of Mancheater , Second Edition, Philip Allan /Barnes & Noble Books.

3 Cooper, R.A. & Hartley,K.,(1970), " **Export Performance and The Pressure of Demand** " , London , George Allen and Unwin Ltd .

4 Cramer, G.L.& Jensen, D.D.Southgate, (1997)," **Agricultural Economics and Agribusiness**", Seventh Edition .

5 Cypher, J.M. & Dietz , J.L. (1998), " **The Process of Economic Development** " London and New York .

6 Daniels ,P.W.,& W.F, Lever,(1998),"**The Global Economy In Transition** "LONGMAN.

7 Dunn, R.M. & Ingram , J.C. ,(1999) , " **International Economics** " , Fourth Edition , New York .

8 Ellsworth , P.T.& Leith, J.C. ,(1984), " **The International Economy**" , Sixth Edition , New York .

9 Harcourt, G.C.,(1996)"**Current Developments in Economics** ",First Published , London.

10 Higgins(1959)," Economic Development" , New York , P. 544.

11 Houck, J.P.,(1986),"**Elements of Agricultural Trade Policies**" , MacGraw-Hill, London.

12 Hyman,D.N. ,(1994)," **Macroeconomics** " , Third Edition .

13 Gerber , J. ,(1999) , " **International Economics** " San Diego State University , Addison –Wesley .

14 Kenwood,A.G. & lougheed, A.(1999),"**The Growth of The International Economy 1820-2000**", Fourth edition.

15 Koutsoyiannis(1977), " **Theory of Econometrics**", 2nd Edition, MacMillian Press ,London , UK.

16 Munasinghe,(1997),"**Environmental Economics and Sustainable Development** ", p.5.

17 Myint, H.(1979),"**Export and Economic Develpoment of Less DevelopedCountries**" , London School Economics , United Kindom .

18 Nixson, D.C.F(1985),"**Economics of Change in Less Developed Countries**", University of Manchester , Second Edition .

19 Salvatore, D.,(2004) **," International Economics** " Fordham University , Eighth Edition , John Wiley & Sons, INC .

20 Shapiro E. ,(1999) , "**Macroeconomic Analysis** " University of Toledo , Fifth Edition , Galgotia Publications(p) Ltd.

21 Taylor L.,(1999),"**Structuralist Macroeconomics Appliccable Models for the Third World** " Baisc Book , Inc., Publishers ,New York .

22 Todaro , M.P.,(2000) ," **Economic Development** " , Seventh Edition , New York University.

E-Interneat Wep :

1. http://www.nber.org/paper/ .
2. www.unctad.org.
3. www.un.org
4. http://www.artnetontrade.org
5. http://www.WTO.org

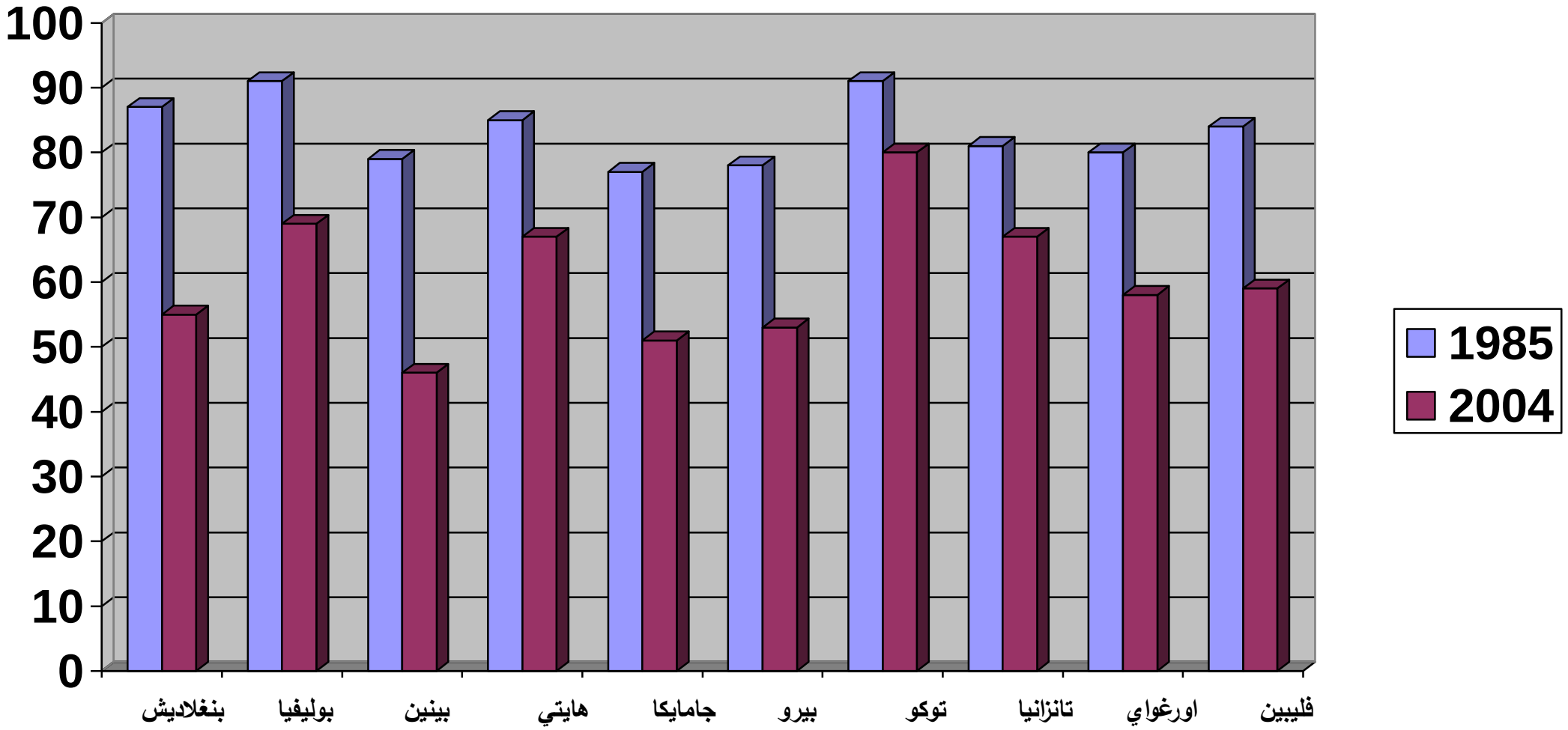

الشكل –٨–

النسب المئوية للصادرات الاولية الى اجمالي الصادرات ، للبلدان عينة الدراسة للمدة (١٩٨٥–٢٠٠٤) .

- Source:

-- International Monetary Fund (1985) , "International Financial Statistics Yearbook - "Washington , D.C.: .

- World Bank (1985) " World Development Report 1985 " , New York : Oxford University Press , " , Tables 1 and 5.

- World Bank (1998) " World Development Inicators 1998 " , New York : Oxford University Press , " , Tables 4.4 and 4.8 .

- UNCTAD(2005), Statistical Profiles of the Least Developed Countries, **UNITED NATIONS New York and Geneva, 2005** ***Prepared by the UNCTAD secretariat*** **, P.P 11-60 .**

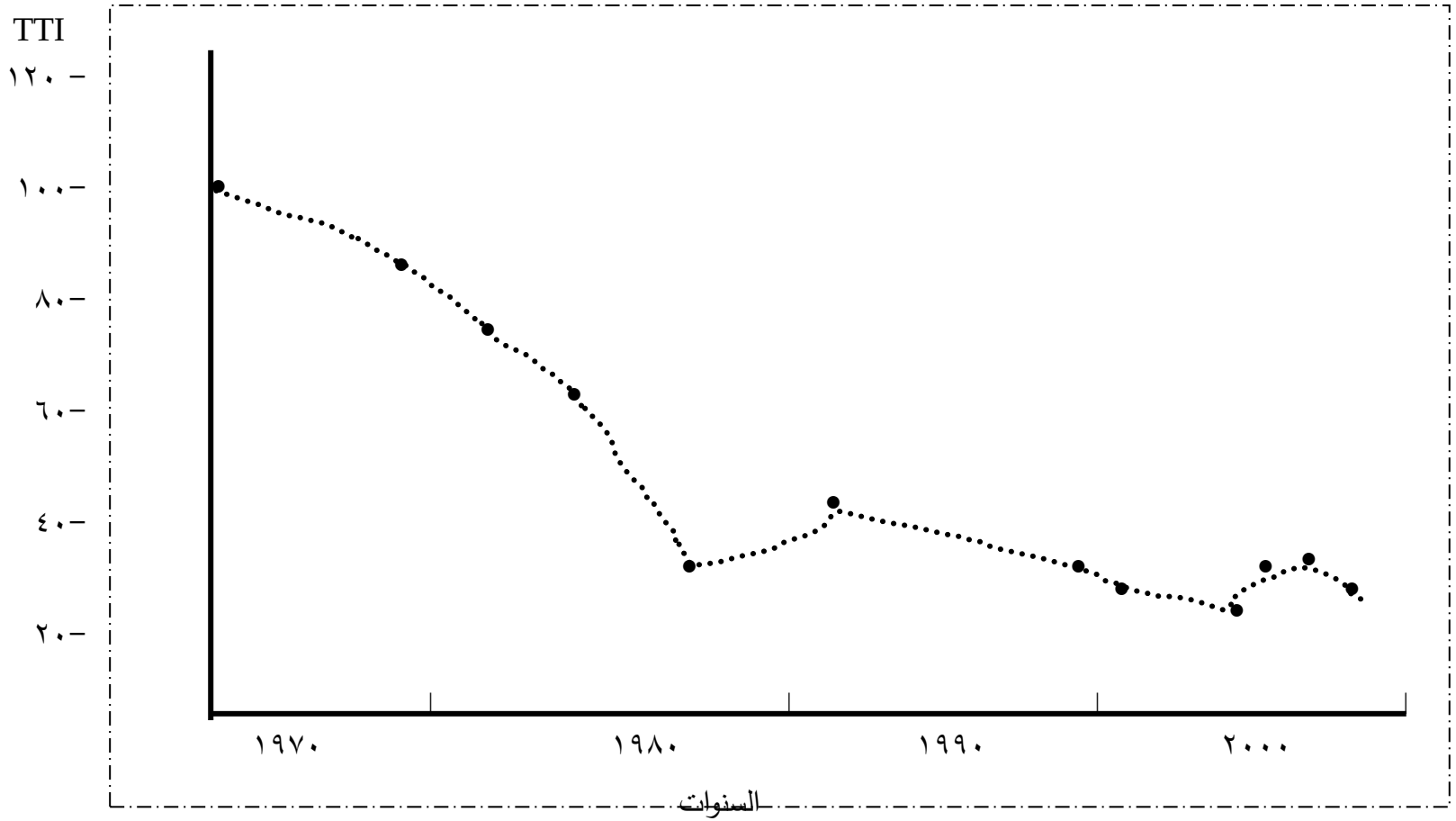

الشكل(٢)

اتجاه نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية للمدة (١٩٧٠-١٩٩٨)

- TTI(Terms of Trade Index) يمثل الرقم القياسي لنسب التبادل التجاري .
- عام (١٩٩٠) = ١٠٠

Source :

- International Monetary Fund (**1994)** ," World Economic Outlook , October ,P. 92 .

- International Monetary Fund (**1998**) ," World Economic Outlook , May , P. 174

جدول (١)

معدل عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية للبلدان النامية عينة الدراسة للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٤)

السنوات	Bangladesh	Benin	Bolivia	Haiti	Jamaica	Peru	Philippen	Tanzania	Togo	Uruguay
1985	٠,٨٩٥٥٢٠	٠,٩١٩٢٤	٠,١٦١١٧٠	٠,٩٣٢٦٤	٠,٤٢٩٢١	٠,٥٩٠٨٢٣	٠,٠٣٨٨٠	٠,٩٥٤٢٠	٠,٩٥٤٦٤٠	٠,١٣١٨١
1986	٠,٩٩٢٦٥٠	٠,٣١٧٢٥	٠,٨٣٣٢٤٠	٠,٩٢٤١٥	٠,١٢٧٢٣	٠,٠٨٠٠٤٣	٠,٣١٨٥٥	٠,٨١٣٠٠	٠,٢٨٩١٩٠	٠,٢٣٤٤٨
1987	٠,٢٨٩٤٨٢	٠,١١٩٤١	٠,٩٥٥٠٥٠	٠,٩٢٦٦٤	٠,٠١٩٤٢	٠,٠٥٤٣٠٠	٠,٥٧٢٧٥	١,٨١٢٢١	٠,٣٤٦١٨٠	٠,٣١٤٥٣
1988	٠,٩٣٩٩١٠	٠,٢٩٠٦٦	٠,٠١٥٧٣٥	٠,٤٧٤٦٠	٠,٣٦٠٦١	٠,٢١٧٤٨١	٠,٧٧٢٠٠	٠,٤٥٠٦٠	٠,٤٢٢٢٦٠	٠,٣٧٢٠٢
1989	٠,١٢٨٩٩٠	٠,٤٠٩٦٣	٠,١٩٢٥١٣	٠,٢٧١٠٩	٠,١١٩٦٠	٠,٠٧١٩٤٠	٠,٢٧٧٦٤	٠,٤٣٩٧٤	٠,٩٦٧٠٣٠	٠,٣٩٥٢٨
1990	٠,٢٦٢٧٩٤	٠,٣٨٠٢٠	٠,١٢٦٢٥٥	٠,٤٤٧٦٨	٠,٥٦٠١٢	٠,٠١٥١٩٨	٠,٤٥٣٢٤	٠,٥١٩٨٩	٠,٣٤١٨٦٤	٠,٢٤٩٥٨
1991	٠,١٧٨٣٣٠	٠,٣٥٢٨٢	٠,٠٥٠٥٧٠	٠,٤٦٣٦٨	٠,٢٤٢٨٧	٠,١١٠٢٢٨	٠,٣١٦٠٢	٠,٥٧٨٢٣	٠,٢٣٩٥٤٣	٠,٢٦٧٨٤
1992	٠,٢٢٩٧٥٢	٠,٣٠٤٣٧	٠,٤٩٥٧٩٠	٠,٦٨٦٣٤	٠,٤٤٤٣١	٠,١٨٤٦٣٨	٠,٦٤٩١٧	٠,٤٣٥٩٢	٠,٧٣٢٤٢٠	٠,١٢٧٤٣
1993	٠,٢٢٨٠٧٢	٠,٣٢٧٩٦	٠,٣٤٥٠٠٤	٠,٦٢٠٩٢	٠,٢٣٧٦٩	٠,١٨١٣٧٨	٠,٣٣٧٣٠	٠,٣٠٩٦٦	٠,٤٢٥٠٨٠	١,٠١١٦٢
1994	٠,١٣١٥٥٧	٠,٠٧٢٨٥	٠,١٩٣١١٧	٠,٩٠٥٧١	٠,٢١٢٩٣	٠,٠٨٦٦٥٢	٠,٣٤٢٤٤	٠,١٣٠٦٨	٠,١٩٣١٣٠	٠,١١٩٤٧
1995	٠,٢٠٩٩١٠	٠,٠٨٤٩٣	٠,١٧٦٩٢٨	١,٤٣١٦٤	٠,١٩١٨٩	٠,٢١٥٦٠٦	٠,٢٧١٧٨	٠,١٢٢٨٢	٠,١١٨٥٦٠	٠,١٢٤٦٨
1996	٠,٤١١١٥٠	٠,١٣٠٧٩	٠,٠٤٢١٥٢	١,٧٤٤٧١	٠,٣٣٧٥٤	٠,١٤٧٨٩٣	٠,٢٩١٩٧	٠,١٦٧٠٦	٠,٠١٤٦٩٠	٠,٢٣٠٨١
1997	٠,٠١٧٧٩٠	٠,١١٧٠٦	٠,١٥٧٠٢٨	٠,٩٩٦٢٩	٠,٨٠١٤٩	٠,٣٣٢٨٣٨	٠,١٩٠٢٩	٠,٠٦١٤٤	٠,١٣١٠١٠	٠,٤٠٥٧٤
1998	٠,٢٢٦٥٠٠	٠,٠٦٠٩٤	٠,١٩٦٥٩٣	٠,٩١٢٥٢	٠,٤٩٩٣٤	٠,٠٤١٨٨٩	٠,٤٩٠٠٢	٠,١٧٦١٦	٠,٨١٥٨٩٨	٠,٣٦٢٢٩
1999	٠,٣٣٤١١٥	٠,٠٦٧١٦	٠,١٥٦٦٠٢	٠,٠٧٩٦١	٠,٥١٦٩٩	٠,٠٧٥٢٦٨	٠,٠٨٥٣٣	٠,٢٠٤٥٨	٠,٩٨٩٢٨٠	٠,٠٤٨٣٨
2000	٠,٢١٥٦٥٠	٠,٠٣٩٣٦	٠,١٤١٧٤٢	٠,١٨٧١٠	٠,٣٤٨٦٦	٠,٠١٥٩٥٢	٠,٢٧٥٢٩	٠,٠٥٣١٣	٠,٨٧١٩٣٠	٠,٠٢٤٣٧
2001	٠,٢٥٠٨٦٢	٠,٠٥٢٣٢	٠,١٦٥٧٥٧	٠,٩٠٠٨٦	٠,٧٤٤٤١	٠,٠٩٠٢٤١	٠,٠٩٩٩٤	٠,١٢٨٧٣	٠,٩٠٥٣٢٠	٠,٠٨٨٨٢
2002	٠,٩٧٣٢٥٠	٠,٠٢١٧٢	٠,١٠١٠٦٩	٠,٩٢٦٠٤	٠,١٢٢٠١	٠,١٠٩٢٥٣	٠,٠٨٥٥١	٠,١١١١٩	٠,١٢٥٤٧٤	٠,١١٩١٩
2003	٠,٧١٢٠٩٠	٠,٠٠٨٥٣	٠,٤١٧٢٣٧	٠,٢٠٢٧٧	٠,٠٢٨١٦	٠,٠٢١١٩٠	٠,٠١٤١٥	٠,٠١١١٠	٠,٩٣٦٤٤٠	١,١٧٣٤٧
2004	٠,٩١٥٥٢٠	٠,٠٢٤٧٥	٠,١٦٨٩٠٨	٠,٩٠١٣١	٠,٠١٧٧١	٠,٠١٣٩٣١	٠,٠٢٢٠٧	٠,١١٢٩٩	٠,٢٢٣٣٣٠	١,١٨٩٢١
معدل المدة (١٩٨٥-١٩٩٤)	0.427706	0.349439	0.336844	0.665345	0.2754	0.159268	0.407791	0.644413	0.491134	0.322406
معدل المدة (١٩٩٥-٢٠٠٤)	0.426684	0.060756	0.212402	0.828285	0.36082	0.106406	0.182635	0.11492	0.513193	0.376696

SOURCES :

- IMF(2004) , " DATA :(1984-2004) , Version 1.1.54 "
- UNCTAD (2005) , " The Standard International Trade Classification Revision 3 " , (http://www.intracen.org/) .
- UNCTAD(1984-2004) " International Trade Statistics Yearbook " New York .
- UNCTAD (2005), " Hand Book of Statistics " , New York .

*تم احتساب حالة عدم استقرار عوائد الصادرات الاولية من قبل الباحث حسب هذه الصيغة :

$$EXI = [\,|\,X_t - \hat{X}_t\,|\,/\,\hat{X}_t\,]$$

Abstract

The development countries have faced a number of in their primary export, and they could not a chive what they wanted to a chive . a remarkable economical growing rates, where the result was more declining in most of them.

The un stability state in the primary exports is considered one of these problems, which often has an influence in moving the entire variables negatively, so most of the studies focus on analyzing the influence of these problems on the entire economical variables and their relationship with the economical growing.

This study is one of the real and modest academic tries in looking for the economical problem and the influence of these problems on the economical grousing in a selected sample of non-oil developing countries from (1985 to 2004).

We looked at this subject, the current study was made to test the relationship between these three problem and the economical growing, therefore this subject has been choose, and believe that it is an original and new subject in its title and its variables, where a number of the former studies have dealt with a number of these variables such as : the unstable of the export revenues and the commercial exchanging rates under different titles, also this study dealt with the severable entirely, in other word, the unstable of the export revenues and the commercial exchanging rates of the entire exports, while this study has dealt with the unstable of the primary export revenues after separating them from the entire exports according to the determining articles of these exports in the standard international trade classification, therefore this study has extracted and accounted the standard number of the primary export prices in order to primary exports.

As well as, this study has dealt with another problem of the slow growing of the external demand of the developing countries primary exports and its relationship with the economical growing, for making the theoretical framework of these problem goes with the contents of the economical theory which is focusing on explaining and interpreting the influence an like of these problems on the economical growing

This study has put a hypothesis that there is a negative a relationship between the dealt problem and the economical growing in the developing countries, our study has following the quartile style depending on describing an economical standard sample according to the theoretical frame work presented in chapter one, and a number of former studies, the sample of this study is consisted of ten countries from three different continents to estimate the influence of these problems on the economical growing of countries.

The period of the study has been divided into two parts : the first period (1985-1994) and the second period (1995-2004) and this division aimed at separating the period of these countries joining to the world trade organization from the former the former period, to see the extend influence of this organization in alleviating the toughness of these problem on the developing countries economies, where this will be described in details in chapter two .

The current study included three chapters, the first chapter deals with the theoretical framework which explains the theoretical relationship between the three problems and the economical growing, and it includes four subjects, the first subject shows the problem of the unstable of the primary exports revenues and its relationship with the economical growing and we found that there were two transverse direction in explaining the relationship between this problem and the economical growing, where the first direction shows the positive relationship between

un stability state and economical growing, and this direction depends on two hypothesis the first one is freeman's sustainable in come, The second hypothesis is the protection saving hypothesis .

While the second direction, the researchers see that the relationship between the un stable state and the economical growing is negative .

While the second subject dealt with the problem of commercial exchanging rates declining and its relationship with the economical growing .

The third subject deals with analysis the problem of external demand growing weakness and its relationship with the economical growing where this study showed that the developing or progressing the external demand will leads to achieving high rates of the economical growing and if the external demand was law, the economical growing would declined. While the fourth subject concerns with showing the former studies and their state in this shady .

While our study selected the primary exports of the study sample according to the standard international trade classification, and the values of the un stability in the primary exports revenues were counted according to the data issued by the united nations and world trade organization. Concerning the other variable, the variable of the weakness of primary exports commercial exchanging rates and its relationship with the economical growing , also these are some studies dealt with the enter exports relationship ,while our study was accounted primary exports commercial exchanging rates after getting the standard numbers of the primary exports prices of each country of the study's counties sample , while the third variable deals with the weakness of the external demand growing and its relationship with the economical growing , where we could not find any practical study to test this relationship chapter two will show the most important standards used in measuring these problems and

then analysis them in the study's countries sample, and it includes three subject; the first one deals with how to measure the state of un stability of primary exports revenues and analysis the state of un stability in the study's countries sample from (1985-2004).

While the second subject shows a number of the following procedures in measuring commercial exchanging rates, and the suitable standard has been chosen to measure these rates , and then analyzing the reality of commercial exchanging rates in the study's counties sample , while the third subject shows the most important standards used in measuring the state of the weakness of the external demand growing of the primary exports, and then measuring and analyzing the reality of external demand growing of the primary exports of the study's countries sample , while chapter three concerned with estimating and analyzing the influence of these problems on the study's sample , the period from (1985-2004) has been choosen for this study , because this period of time witnessed great changes on the economical growing , the mean reason behind choosing this sample of the developing countries is the accurate data in these countries and it is more completed from the other countries , and we have obtained an accurate results of each of the standard ; statistical and theatrical indicators and that these problem have a negative affect on the economical growing , but these result have came to support the research's hypothesis.

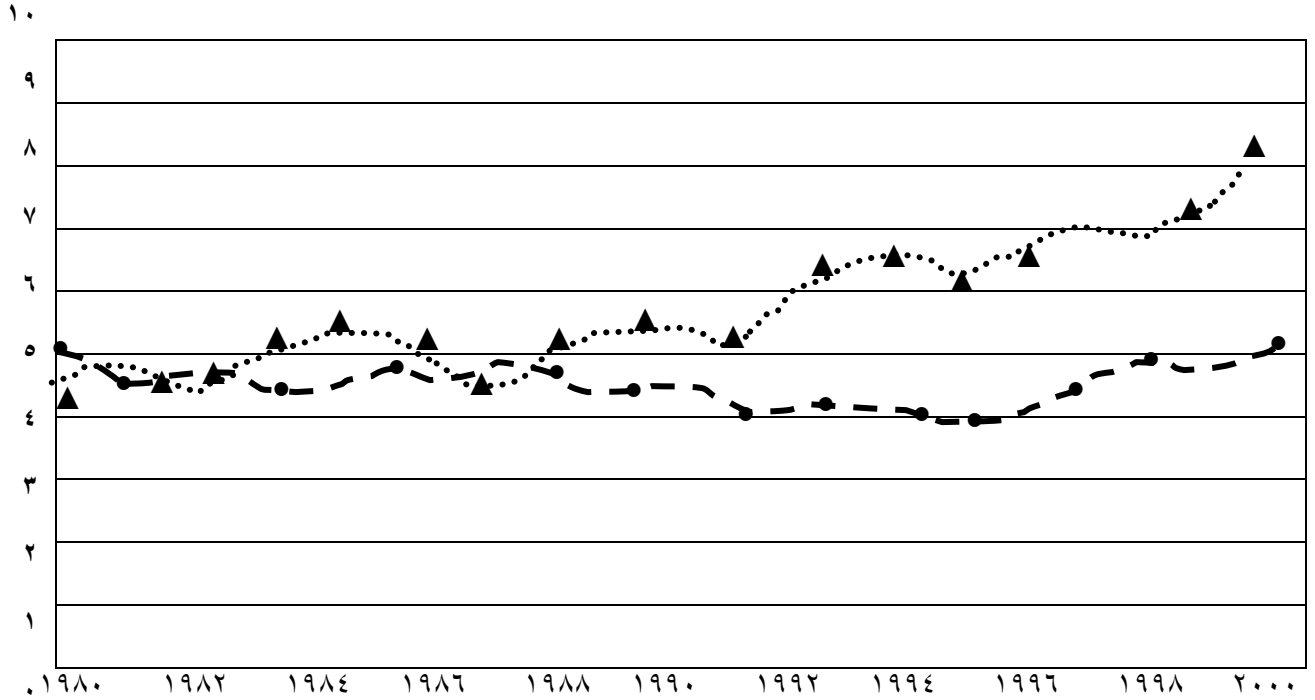

الشكل (٧)

النموالكبيرو السريع للاستيرادات في البلدان النامية (LDC) مقابل النمو المتواضع للصـادرات في هذه البلدان للمدة(١٩٨٠-٢٠٠٠).

- **الاشكال من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المذكورة .**
- **ملاحظة الارقام على المحور العمودي هو بمليارات الدولار .**

Source :

- **UNCTAD (2004)** , " The Least Developed Countries Report , " ,P.141.
- **UNCTAD(2006) , " South-South Commodities Trade Quantitative Report " , UNITED NATIONS , New York and Geneva, ,PP. 6-9.**

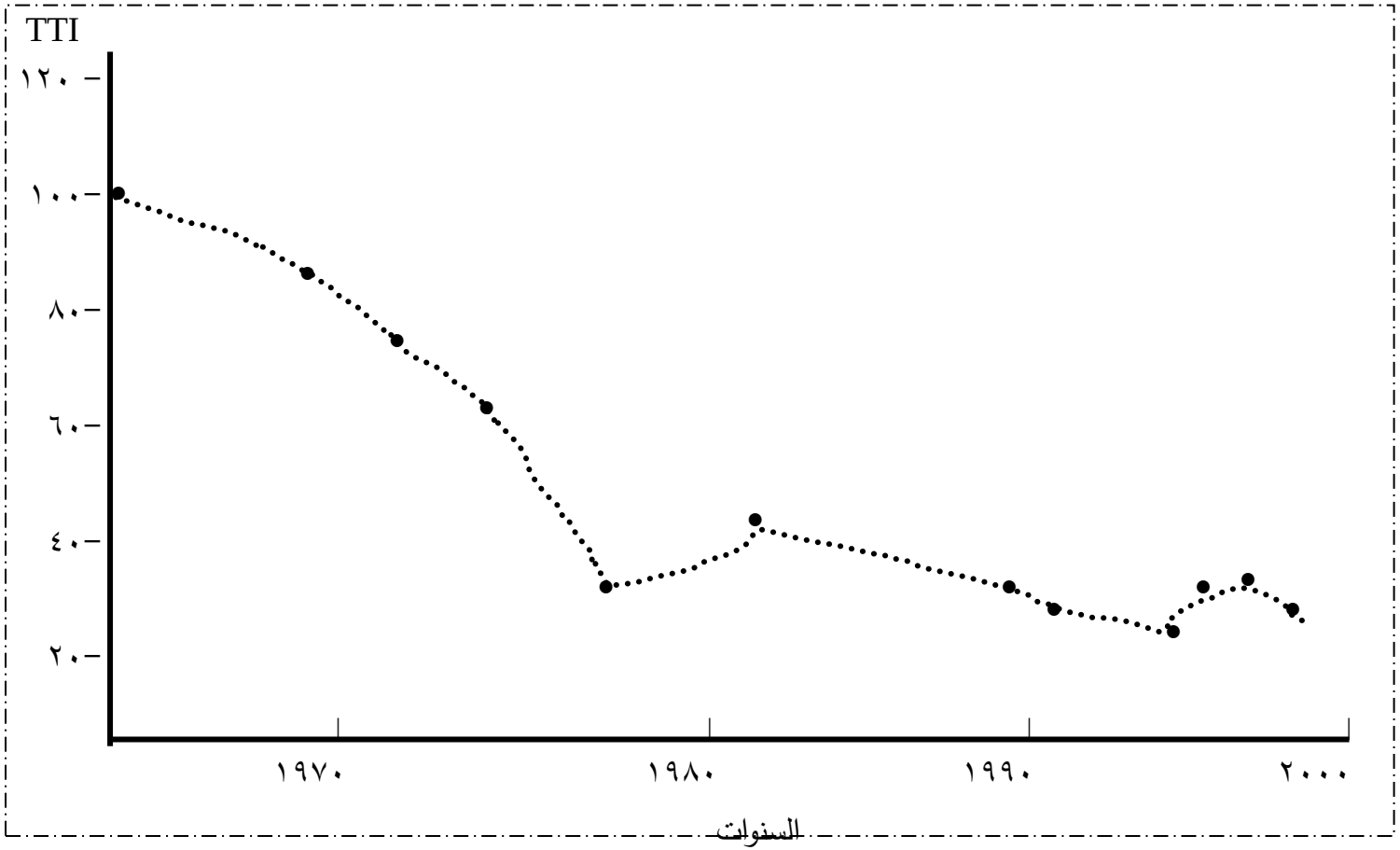

الشكل(٢)

اتجاه نسب التبادل التجاري للصادرات الاولية للفترة (١٩٧٠-١٩٩٨)

- **TTI(Terms of Trade Index) يمثل الرقم القياسي لنسب التبادل التجاري .**

Source :

- International Monetary Fund (1994) ," World Economic Outlook , October ,P. 92 .

- International Monetary Fund (1998) ," World Economic Outlook , May , P. 174 .